

موسوعة

الحرب اللبنانية ج ٢



مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب

الجزء الثاني



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

المؤلف: مسعود الخوند

مراجعة: ندى عيد

أرشفيف: قسم الدراسات في دار كنعان

عدد الصفحات: 160 صفحة

قياس: 28 X 21

إخراج: سليم المقدم

الطبعة الأولى: 2006

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للناشر:



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributor s.r.l

تلفون : 00961 - 1 - 291693

00961 - 1 - 288686

خليوي : 00961 - 3 - 374371

فاكس : 00961 - 1 - 512951

ص.ب. 50137 بيروت - لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb

www.universal-publisher.com

لبنان المعاصر
مشهد تاريخي وسياسي عام

الانتداب الفرنسي 1920-1943

نحو الانتداب: أيام لبنانية متسارعة (1918-1920)



حبيب باشا السعيد في لباس رئيس مجلس الإدارة

هزيمة العثمانيين، قيام الحكم العربي، الإبقاء على نظام المتصرفية في الجبل

في 19 أيلول 1918، وإثر انتصار الحلفاء على العثمانيين في فلسطين، بدأ التراجع العثماني شمالاً، ومع انسحابهم، عرف لبنان الأحداث التالية:
- في بيروت، سلّم الحاكم التركي، ممتاز بك، مقاليد السلطة إلى رئيس بلدية المدينة الوجيه البيروني عمر الداعوق. وللحال أعلن الداعوق قيام حكومة عربية في بيروت.

- في الجبل، سلّم الحاكم العثماني شؤون الحكم إلى رئيس بلدية بعبدا حبيب فياض. وبعد يومين، انتخب مأمورو الحكومة الأميرين مالك شهاب وعادل أرسلان لإدارة شؤون الجبل.

- مع دخول الأمير فيصل دمشق (1 تشرين الأول 1918)، وتشكيل حكومة عسكرية عربية فيها برئاسة رضا الركابي، أرسلت هذه الحكومة شكري الأيوبي موفداً عنها إلى لبنان، فزار بيروت (6 تشرين الأول 1918)، يرافقه مائة جندي، ورفع العلم العربي على مبانيها. ما يعني دخول المدينة رسمياً في إطار سلطة



إميل إده الناطق باسم الاستقلاليين

مَنْ بدأ يتخلى عن إيمانه بالوحدة مع سورية وبـ "امبراطورية عربية". " ... وبالرغم من التوجّه السوري لشكري غانم فإنه عاد وأصبح من مؤيدي لبنان الكبير وقد لعب دوراً بارزاً في حمل العديد من المسؤولين الفرنسيين الكبار على ضم البقاع وطرابلس وبيروت إلى الدولة اللبنانية" (د. عصام خليفة. أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر. دار الجبل. ط1. 1985. ص75).

إحتلال الخلفاء العسكري

والإبقاء على مجلس الإدارة في جبل لبنان

كان زحف القوات البريطانية، بقيادة الجنرال إدموند اللنبي. في فلسطين. قد بدأ في تموز 1917. ثم احتلّ اللنبي القدس في 9 كانون الأول 1917. وفي 18 أيلول

الحكومة العربية. ثم انتقل إلى الجبل. وعيّن حبيب باشا السعد رئيساً لـ "حكومة لبنان المؤقتة". المؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة السابق، ما يعني استمراراً لنظام المنصرفية.

مؤشرات على بدء

غلبة الاتجاه اللبناني الاستقلالي

في أثناء ذلك. "امتعض المسيحيون اللبنانيون كثيراً. وكذلك الفرنسيون. لاحتلال القوى العربية بيروت وبعبداء" (كمال الصليبي. تاريخ لبنان الحديث. دار النهار للنشر. بيروت. ط6. 1984. ص205). وزخمت لجان المغتربين نشاطها. وقامت لجنّتهم المركزية في باريس ("اللجنة المركزية السورية" التي كانت قد تألّفت في العام 1917) بأعمال التنسيق بين هذه اللجان وبين الحكومة الفرنسية التي كانت قد بدأت تحتاط لأمر القوميين العرب أثناء الحرب وأنزلت قوة لها في جزيرة أرواد. وبرز في هذه الأثناء اسم المحامي اللبناني اللامع إميل إده الذي اعتبر ناطقاً باسم القوميين اللبنانيين الاستقلاليين.

ومن جهة ثانية، فإن "طابعاً إقليمياً سرعان ما ظهر في صفوف المسلمين أنفسهم، يحدوهم ما انتظروا وأملوا من أوضاع تحافظ على مصالحهم في إطار ما يخطط للمنطقة في دوائر الخلفاء، وثمة أدلة كثيرة على ذلك، منها أنه "عندما أرسل الأمير فيصل الفريق شكري الأيوبي كحاكم على بيروت على أمل أن يرحّب به الوندويون البيروتيون اجتمع بعض الوجهاء منهم في منزل عمر بيهم وبعثوا برسالة إلى الأمير فيصل ورد فيها "لا نقبل أن ترسل دمشق بواحد سوري" (د علي شعيب. من مقابلة أجراها مع تقي الدين الصلح في 16 شباط 1978 في بيروت. وأوردها في "منشورات الجامعة اللبنانية". العدد 41. بيروت 1996. ص 313).

وعلى جبهة "الطليعة العربية" نفسها. كان ثمة

القدس زمن الانتداب



ما كان هذا المجلس قد أعلنه عن ولادة للحكومة الشريفة (الحكومة الفيصلية العربية) إنما كان مجرد تدبير مؤقت، كما عَيَّن ضابط فرنسي ليحكم الجبل بموجب نظامه المعمول به.

هذه التدابير جاءت في إطار اتفاق الانكليز والفرنسيين بحصر السلطة العليا السياسية والعسكرية بيد الجنرال البريطاني إدموند اللنبي (بطل انتصار الحلفاء العسكري في كامل سورية)، يعاونه مساعدون لحكم المنطقة التي أطلق عليها الحلفاء إسم "أراضي العدو المحتلة"، والتي قسّموها إلى ثلاثة أقسام:

- المنطقة الجنوبية: تشمل فلسطين من مصر جنوباً حتى الناقورة شمالاً، وتولت إدارتها السلطات

1918، هزم الجنرال البريطاني الأتراك في معركة مرج ابن عامر (شمال فلسطين)، وسقطت سورية كلها. في نهاية الشهر نفسه، في قبضة البريطانيين الذين دخلوا لبنان براً، وفي 7 تشرين الأول 1918، نزلت بيروت، بموافقة اللنبي، وحدات من الجيش الفرنسي. وفي اليوم التالي، دخل اللنبي بيروت على رأس جيشه، ترافقه كتية فرنسية بقيادة الكولونيل دو بيباب De Piépape الذي يادر، لتوه، وأصدر أوامره إلى شكري الأيوبي بمغادرة المدينة، وإنزال العلم العربي عن المباني العامة، واستلم سلطته من عمر الداعوق. فأصبح الحاكم العسكري للبلاد.

أما مجلس إدارة المتصرفية فسُمح له بالبقاء كهيئة وطنية حاکمة في جبل لبنان. وجرى اعتبار أن



الكولونيل دو بيباب

خاصة وأن الفرنسيين وقفوا على مئات البرقيات التي توالى "في هذه الآونة من وكلاء الشعب في أنحاء الجبل لهذا المجلس إنكاراً لاعتبار حكومة الاحتلال العسكرية جبل لبنان من جملة أراضي العدو المحتلة في المنطقة الغربية. لأن لبنان ما كان محارباً لدول الحلفاء ولا حكومة تركيا جندت منه عسكرياً للحرب العمومية. بل إن الألوف من أبناء لبنان تطوعوا للمحاربة تحت راية الحلفاء الطافرة. وتألقت منهم فرقة منفصلة وجميعهم أبلوا البلاء الحسن وأهرفوا

البريطانية التي عيّنت عليها حاكماً عسكرياً هو الجنرال بولز.

- المنطقة الشرقية: تشمل ولاية سورية القديمة، من معان حتى الفرات، وتولى إدارتها الأمير فيصل.

- المنطقة الغربية: تضم متصرفية جبل لبنان، وألوية بيروت وطرابلس واللاذقية، وقضاءي أنطاكية واسكندرونة، ووضعت تحت النفوذ ("النفوذ") لأن السلطة العليا بيد الجنرال اللنبي (الفرنسي المباشر، وتولى إدارتها جورج بيكو يعاونه روبير كولوندر. R.Coulondre وعين الفرنسيون، أثناءها، إميل إده مستشاراً لبيكو، لكنه ما لبث أن ترك منصبه، بعد أسابيع قليلة (أي قبل تعيين المفوض السامي بصورة رسمية)، لتخاضه مع كولوندر. "ولم تخف الإدارة الفرنسية، في المنطقة الغربية، عزمها، منذ لحظة قيامها، على تحقيق جميع المطالب التي نادى بها دعاة الاستقلال اللبناني. حتى أن كولوندر صرح على الملأ، في إحدى المناسبات، بأن فرنسا إنما جاءت لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم. وكان كولوندر يحول في المناطق اللبنانية فيستقبله الموارنة بالهناف وإطلاق الرصاص..." (الصليبي، مرجع مذكور، ص 207).

ويمكن، في هذا السياق، اعتبار احتجاج مجلس الإدارة (الذي وقعه كل من حبيب باشا السعد، سعد الله الحويك، خليل عقل، سليمان كنعان، داود عمون، محمود جنبلاط، فؤاد عبد الملك، الياس الشويري، نقولا غصن، محمد الحاج محسن) على تسمية لبنان بـ "أراضي العدو المحتلة" أول عمل من أعمال الدبلوماسية والسياسة المتصلة بمطلب السيادة والاستقلال في تاريخ لبنان المعاصر. وقد رة الحلفاء على هذا الاحتجاج بإيضاح اعتبارهم لبنان "منطقة محررة من الأتراك ولا يشملها الاحتلال العسكري".

ولاية دمشق خلال الانتداب



السلطات العسكرية الفرنسية لمتعنه، أو لحلت المجلس. ولكنها لم تفعل، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقبولها بتسليم احتجاج مجلس الإدارة، ثم مبادرتها إلى الرد عليه، يعتبر اعترافاً واقعياً منها بحق هذا المجلس في إثارة مثل هذه المواضيع السياسية. ويستبعد أن يكون عمل الفرنسيين قد جاء نتيجة خطأ أو جهل. فالفرنسيون كانوا، من دون ريب، يقدرّون الفائدة الكبيرة التي يمكنهم أن يجنوها عند الحاجة من وجود مجلس لبناني منتخب موال لهم تتمثل فيه جميع المناطق الإدارية والطوائف الكبرى.

دماءهم في سبيل خدمة مبادئها الإنسانية...” (يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج 2، ص 869).

تشجيع مجلس الإدارة

على العمل السياسي

”كان هذا الاحتجاج (إحتجاج مجلس الإدارة وبرقيات وكلاء الشعب) أول مبادرة سياسية رسمية قام بها مجلس الإدارة في معركة المصير اللبناني بعد أن جدد الفرنسيون ولايته. وهو عمل خارج عن صلاحياته (المعروفة وفقاً لبروتوكول 1864)، ولو شاءت



يوسف السودا

واللبنانيين واعتمادهم على صديقة الأحبال (المقصود فرنسا). ولم أنطرق إلى ذكر سوريا والسوريين. وما إن أنهيتُ كلامي حتى... تكلم (جورج بيكو) أكثر من عشرين دقيقة (...) لكنه لم يذكر اسم لبنان. ولا جاء على ذكر اللبنانيين. وختم خطابه بهذه الجملة: قريباً تنزل فرنسا في بلادكم. فيخفق العلم المثلث الألوان على سوريا الكبرى وجبالها العالية من طوروس إلى عريش مصر... " (يوسف السودا، في سبيل الاستقلال، دار الريحاني، بيروت 1967، ص 69).

واستمرّ هذا الموقف الفرنسي (قبل أن يستدير دورة كاملة) حتى أواخر 1918. أي قبل أسابيع قليلة من بدء انعقاد مؤتمر الصلح

ففي كتاب يوسف السودا نفسه "سبيل الاستقلال"، نقرأ (في الصفحات 116 و117) ما يفيد أنه، أي السودا، اجتمع، ومعه داود عمون وأوغست أديب

ويستطيع التكلم باسم سائر اللبنانيين. لا سيّما في هذا الظرف الذي كانت فيه معظم التيارات السياسية المتصارعة في الساحة اللبنانية والعربية والدولية تعمل ضد انتشار النفوذ الفرنسي في البلاد المشرقية" (شفيق جحا، مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ط 1995، ج 1، ص 65). أضف إلى ذلك تشجيع السلطات الفرنسية، بشخص جورج بيكو، هذا المجلس على إيفاد وفود لبنانية تكتسب الصفة الرسمية باعتبار أنها مبعوثة من مجلس الإدارة، لعرض المطالب اللبنانية على مؤتمر الصلح في باريس الذي سيقدر مصير المنطقة، والذي سيباشر أعماله ابتداءً من 18 كانون الثاني 1919.

وهذه السياسة الفرنسية، إزاء مجلس الإدارة ولبنان، شكّلت نوعاً من انقلاب على ذاتها. إذ كانت، قبلاً، وأثناء الحرب وصولاً إلى 1918، وفي إطار سعيها لإيجاد موطئ قدم لفرنسا في الحوض الشرقي للبحر المتوسط لمواجهة الوجود السياسي والعسكري، القوي والثابت، لبريطانيا (في مصر والسودان والخليج)، وخشيتها الدائمة من هذه الأخيرة، تعمل وتخطط للاستيلاء على سورية الطبيعية ككيان تاريخي وجغرافي وسياسي واحد (مؤلفات المؤرخ الفرنسي الشهير الأب لامنس المشار إليها في "الدخل"، تؤكد هذا الأمر). فهذا جورج بيكو نفسه، على ما يروي يوسف السودا، وفي حفل أقامه لبيكو وجهاء الجاليتين اللبنانية والسورية، عند رسو سفينته في ميناء الاسكندرية في أواخر 1914، يتحامل كلياً ذكر لبنان واللبنانيين ومطالب الاستقلاليين اللبنانيين رغم إشادتهم الدائمة بالعلاقات التاريخية بين لبنان وفرنسا ومطالبهم المتكررة وتشديدتهم على حمايتها. يقول السودا، وكان متكلماً في الحفل باسم وجهاء الجاليتين:

" فحصرتُ الكلمة التي ألقيتها بأمانتي لبنان



البطريرك الياس الحويك

وحددوين على مشارف مؤتمر الصلح وصك الانتداب وإعلان دولة لبنان الكبير وأثناء ذلك وبعده إلى سنوات؛ وبالمعل، كانت القوى السياسية الفرنسية الأقوى والأهم لا تنفك تقدم كل دعم للأحزاب والجمعيات والأندية والصحافة واللجان "السورية" و "السورية - اللبنانية". وكانت القوى الأضعف في هذه السياسة تلتفت بعين عاطفة أحياناً على قضية "الاستقلاليين" أو "القوميين" اللبنانيين استمر ذلك (في عهد المتصرفية، وأثناء الحرب

وأنطون الجميل وجبرائيل تقلا وداود بركات. كممثلين عن حزب "الاتحاد اللبناني"، في أوائل 1918، بجورج بيكو وكان ممثلاً لفرنسا في القيادة الحليفة بالقاهرة. ودار بينهما الحوار التالي.

- "جماعة الاتحاد اللبناني، كنا نعتقد أن مطالبنا باستقلال لبنان (...) تلقى كل مساعدة منكم (...) فتبين اليوم أنه لم يعد محل للبنان في النهج الجديد - بيكو. هذا كان ضرورياً على عهد تركيا، وقد كنتم يومئذ في حاجة إلى من يدافع عنكم، أما متى أصبحت فرنسا عندكم فصد من تحتاجون إلى دفاع؟ - جماعة الاتحاد اللبناني: إن حق لبنان بالاستقلال في كيانه الخاص وحدوده الطبيعية حق مطلق غير معلق على وجود فرنسا أو غيرها في سوريا... فلا أسهل من إزاله كل سوء فهم إذا صدر تصريح رسمي بالموافقة على هذا المطلب.

- بيكو: ليس بالإمكان... إعطاء مثل هذا التصريح. ولكن الأمر بيننا مسألة ثقة. - جماعة الاتحاد اللبناني: نأسف أن يبعد الموقف بيننا. ونحن نكن لكم كل تقدير وفرنسا كل محبة - بيكو: إذن نفرق أخصاماً".

وفي أواخر السنة (1918)، عاد بيكو وزار البطريرك الماروني الياس الحويك، وحاول إقناعه بـ "الفوائد الاقتصادية" على اللبنانيين الناحمة عن قبول لبنان الاتحاد مع سورية. ويقول الدكتور يوسف مزهر تاريخ لبنان العام، ج2، ص 873: "... فلم يكثر البطريرك لهذه الترهات وأسكتهم (بيكو وبعض مرافقيه من الوجهاء اللبنانيين) برفضه القاطع...". وكرر بيكو، ممثلاً لفرنسا، ضغطه على مجلس الإدارة لإرسال وفد لبناني إلى مؤتمر الصلح وربط مطالبه بـ "المسألة السورية" وتوقف هذا الضغط الفرنسي مع الوفد الثاني.

حزبتان تتوزعان ولاء اللبنانيين بين استقلاليين



عمر الداعوق

لأنها مقيدة بقانون مراقبة المطبوعات الذي كان يطبق بصرامة. وصحف تلك الأيام تكاد تخلو من الأفكار والأخبار التي لم تكن منسجمة مع ما يريده الفرنسيون. وقد عوّض عن هذا النقص الحاصل داخل سوريا وجبل لبنان النشاط الواسع الذي قام به المغتربون اللبنانيون والسوريون في بلدان الاغتراب حيث كانوا يتمتعون بقسط وافر من الحرية والاستقلال الفكري" (شفيق جحا معركة مصير لبنان في عهد

الانتداب الفرنسي، ط 1، 1995، ج 1، ص 147)

وثمة مرجع رئيسي. قد يكون الوحيد، فصل بدقة. واستناداً إلى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. كلامه على قوى هذين التيارين. الاستقلالي والوحدوي. في فترة 1918-1920. وهذا المرجع هو كتاب الدكتور

العالمية الأولى) إلى أن كان احتلال الحلفاء العسكري للمنطقة، وبروز ثلاثة مشروعات كبرى لها. مملكة عربية موحدة، مملكة سورية الطبيعية، مملكة سورية باستثناء دولة لبنانية من جبل لبنان ومناطق أخرى في الشمال والشرق والجنوب. فنقلت القوى السياسية الفرنسية دعمها للاستقلاليين اللبنانيين، وجلهم من المسيحيين (الموارنة خاصة)، الذين بدأوا، بفضل هذا الدعم، وبسبب المصالح التي تؤمنها عادة السلطة الحاكمة، يكسبون المواليين والأنصار من الطوائف الأخرى. خاصة من الوجهاء والتجار في بداية الأمر؛ وكثيراً ما تنداح الدائرة تلقائياً وتصل إلى العامة من الشعب (وما يسمّيه المفكر السياسي المعروف منح الصلح بـ "المارونية السياسية" إنما يعيد أساسه إلى تلك البداية، أي إلى 1918 - 1920، حيث يشير إلى أن كثيراً من الوجهاء والتجار والإداريين وأصحاب المصالح المسلمين لم يكونوا أقل لهاثاً وراء "دولة لبنان الكبير" من الموارنة...).

وعلى صعيد الأكرية الشعبية، فقد وجدت نفسها منقسمة إلى تيارين كبيرين (وقد استمرت على هذا الانقسام، ولكن بوتائر متناقضة تدريجياً لمصلحة تيار الاستقلال. حتى الثلاثينات من القرن الماضي - القرن العشرين - أي إلى حيث بدأت لغة الميثاق الوطني تكون هي اللغة المسموعة والغالبة): تيار الوحدويين مع سورية وجلهم من المسلمين. وتيار الاستقلاليين وإرجاع المناطق المنسلخة إلى لبنان ومعظمهم مسيحيون. "وراح كل فريق منهما يسعى لتحقيق أهدافه السياسية بجميع الوسائل المتيسرة له بما في ذلك الدعم الخارجي. ولكن العمل السياسي المعايير لأهداف السياسة الفرنسية أو المعارض لها كان داخل سورية وجبل لبنان مجازفة خطيرة. وكذلك كانت حرية إبداء الرأي شبه معدومة

لبنان أيام زمان



ومما أورده الدكتور خليفة (في مؤلفه المذكور، ص 128-127) عن موقف المسلمين اللبنانيين عامة في 1918-1920. وأيضاً استناداً إلى أرشيف وزارة الخارجية

عصام خليفة، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية، "أنحات في تاريخ لبنان المعاصر" (دار الجيل، بيروت، ط1، 1985، ص74-124)، سيعود إليه في باب "أحزاب وتجمعات"

السوري وما قام به من نشاط بين عامي 1918 و1920. وحسباً عرص أسماء اللسانيين الذين شاركوا في أعماله. ومنهم: رشيد رضا (الذي ترأس المؤتمر). عثمان سلطان وسعيد طليح (عن طرابلس). عبد الله مالك (عن راشيا). يوسف نمر (عن البقاع). توفيق مفرج (عن الكورة). جورج حرقوش والأمير أمين أرسلان ورشيد نقّاع وإبراهيم الخطيب وعلي تحوق (عن جبل لبنان). وعبد الفتاح شريف (عن طرابلس). وتوفيق البيسار وصحي الطويل (عن عكار). وريص الصلح وتوفيق الجواهري (عن صيدا). وعفيف الصلح (عن صور). ومراد غلمية (عن مرجعيون). والحاج خليل عبد الله ومحمد بك سهيل ومصطفى الأسعد (عن جبل عامل) ووديع أبو رزق (عن زحلة)

الوفود اللبنانية إلى مؤتمر الصلح - الوفد الأول -

في 9 تشرين الأول 1918. أقدم مجلس الإدارة على عمل دبلوماسي - سياسي. هو أقرب إلى الأعمال السيادية من حيث المبدأ والشكل (أما عملياً وواقعاً فالبلاد تحت حكم عسكري ومحنته. والمفوض السامي الفرنسي جورج بيكو لا يزال يمارس ضغوطه لاتحاد لسانى - سوري). وذلك بقراره تشكيل وفد لبناني إلى مؤتمر الصلح. هو الأول بين ثلاثة وفود إلى هذا المؤتمر

تأليف الوفد من إثنين من أعضاء مجلس الإدارة هما داود عمور رئيساً للوفد، ومحمود حنبلاط. ومن خمسة وجهاء آخرين من خارج المجلس هم عبد الله الخوري ترجمان حكومة جبل لسان. وإميل إده. وإبراهيم أبو خاطر وعبد الحليم حجار وتامر حمادة (اعتذر محمود حنبلاط وحلّ محله نجيب عبد الملك. وتعب إبراهيم أبو خاطر وتامر حمادة).

الفرنسية. أن أغلبية نخبهم وقفت إلى جانب الحكومة المصليّة في الشام رياض الصلح. مختار بيهم. علي سلام. عمر الداعوق. وأن مطهرات تحمل علم فيصل قامت في بيروت. وأن قسماً كبيراً من مدينة طرابلس يؤيد الانضمام إلى فيصل. وأن "مسلمي بيروت هم على أهبة الثورة ويطالبون بسيطرة السلطة الشريفة. وكذلك تظاهر مسلمو طرابلس وصيدا مطالبين العرب باليقظة وبالنهوض للاستقلال

ويصيف الدكتور خليفة (ص 128-129) ويؤكد بيكو لبيشون. في 19 أيار 1919. أن المسلمين ينقسمون إلى فريقين.

"من جهة. الأكثرية العظمى تؤمن بضرورة إبقاء سورية موحدة ومستقلة تحت رعية فيصل ومن جهة أخرى. ثمة فريق آخر يؤمن بوحدة سورية الكبرى على أساس الكانتونات المرتبطة اقتصادياً وسياسياً بالصداية الفرنسية

"أما الشيعة فلم يعلنوا بعد موقفاً. إنما كامل بك الأسعد رئيس حزب الأكثرية الشيعية يميل للحكم الفيصلي. ويورد تقرير إنكليزي (استناداً إلى وثائق الخارجية البريطانية) أن ثمة مظاهر تمرد شيعية ضد فرنسا. ففي حزيران 1920 قام 500 متوالي تقريباً. يقودهم عبد اللطيف بك. بهجوم على الفرنسيين وقرى دير ميماس والقلعة والخربة. وقتل في الهجوم 66 مسيحياً.

"وفي الشوف. رغم الضغط الممارس من قبل الأمير أمين أرسلان ومن مصطفى بك حمادة على الدروز. فإن هؤلاء يقفون موقفاً حذراً باستثناء بعض قرى الباروك (شارون وبتانر). حيث يظهر بعض السكان ميولاً شريفة

"ولا نرى من الضرورة التوقف طويلاً عند المؤتمر

الجامعة الأميركية في بيروت



"الباب مفتوحاً لإدخال لبنان دائرة الاتحاد السوري وجعله ولاية سورية" (يوسف السودا، ص 164)، وقدم طعناً، من جملة طعون قدمها بعض الأفرقاء، في شرعية الوفد وشرعية صفته التمثيلية، منها الطعن الذي قدمه الدكتور هوارد بلس Howard Bliss رئيس الكلية السورية الانجيلية في بيروت (الجامعة الأميركية حالياً)، بتكليف من وزارة الخارجية الأميركية، في بيان ألقاه أمام مؤتمر الصلح، وأوحى فيه أن فئات كثيرة تعارض الوفد ولا توافق على مطالبه (زين زين الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص 310-311). كل ذلك في وقت كانت الدول الحليفة منشغلة في ما بينها على كيفية تقسيم الأراضي العربية وتطبيق نظام الانتداب عليها

وفي 13 شباط 1919، ألقى رئيس الوفد كلمة أمام المجلس الأعلى للمؤتمر الدولي (مؤتمر الصلح في باريس) ضمنها المطالب الأساسية التالية: توسيع حدود لبنان لتشمل حدوده التاريخية، تحقيق استقلال لبنان (بعبارات نوحى بالاكتماء بالاستقلال الإداري)، تأليف مجلس نيابي على قاعدة التمثيل النسبي، وطلب مساعدة فرنسا، والإطار السياسي العام، والأكثر تأثيراً، الذي أحاط بالوفد هو سعي فرنسا، وضغطها (كما تقدم ذكره) لتضمّن لبنان إلى سورية في محاولة لاستمالة الأمير فيصل ليقبل الانتداب الفرنسي.

عاد الوفد دون أن يصل إلى نتيجة واضحة، واعتبر فاشلاً. فحزب الاتحاد اللبناني عارضه بشدة لأنه ترك

الوفد الثاني (البطريق الحويك)

في 20 أيار 1919، قرّر مجلس الإدارة إرسال وفد إلى باريس برئاسة البطريق الماروني الياس الحويك. وكان أعضاء الوفد المطارنة مارك وفغالي وشكر الله وكيرتس مغنغ، والخوري اسطفان الدويهي، وملحم ابراهيم ولاوون الحويك وغادر الوفد جوية في تموز 1919

لكن قبيل تشكيل هذا الوفد، أي في ربيع 1919 وإزاء تمسك الاستقلاليين اللبنانيين بمطالبهم، حصل تطوّر مهم في السياسة الفرنسية، إذ "أدرك الفرنسيون أن إصرارهم على وحدة سورية لم يكسبهم ثقة الأمير فيصل ولا السوريين. وأوشك أن يفقدهم تأييد الاستقلاليين في حرس لبنان (...) وبهذا التطوّر حصل التفاهم بين الفرنسيين والاستقلاليين اللبنانيين وراحوا يعملون يداً واحدة لمواجهة المخططات الوحشية التي كان يقف وراءها العرب والبريطانيون والأميريكيون وكانت أولى ثمار هذا التفاهم صدور قرار جديد من مجلس الإدارة يعلن استقلال لبنان السياسي" (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط1، 1995، ج1، ص91-92)

وهذا القرار هو القرار 516 الصادر في 20 أيار 1919. أي في اليوم نفسه الذي قرّر فيه مجلس الإدارة إرسال الوفد الثاني إلى مؤتمر الصلح. وقد شدّد القرار على "المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلداً لبنانية كما كانت قبل سلاحها عنه. وجعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والإخاء والمساواة مع حفظ حقوق الأقلية وحرية الأديان..." (بشارة الخوري، المرجع المذكور، ص 272) ولأول مرة يتحدث مجلس الإدارة في هذا القرار "بصمته ممثلاً للشعب اللبناني" (بشارة الخوري، المرجع المذكور، ص 272)

تأخر سمر الوفد إلى 15 تموز 1919 لأن البطريق كان ينتظر وصول لجنة كينغ - كرايس King - Crane (الأميركية) ليعرض لها مطالب اللبنانيين قبل سفره ووصلت اللجنة إلى لبنان في 4 تموز. فرارت المدن اللبنانية واحتجعت بالقادة الروحيين والهيئات السياسية. وتسلمت العرائص، ورفع تقريرها المتضمن، بالنسبة إلى لبنان، المحافظة على وحدة سورية الطبيعية، وإعطاء لبنان استقلالاً إدارياً واسعاً. مع وجود دولة وصية وإشراف عصبة الأمم. غير أن مؤتمر الصلح لم يأخذ بتقرير اللجنة، فحفظه الأميريكيون في الأدرج

وهناك ثلاث وثائق (لا تزال الوثائق الأساسية التي يعود إليها المؤرخون)، يقع تاريخها بين حزيران ونشرين الأول 1919، تتعلق بالبطريق الياس الحويك من حيث دوره ومشاركته في مؤتمر الصلح في باريس. ومطالبة هذا المؤتمر باستقلال لبنان وإعادة الأجراء المسلحة عنه

1- الوثيقة الأولى. كتاب مجلس الإدارة إليه بتاريخ 16 حزيران 1919. " . يتقدم هذا المجلس لمقامكم، بصفته ممثلاً للشعب اللبناني، راجباً ومكلفاً غبطتكم بمداومة هذه المساعي الجميلة في سبيل تقرير استقلال لبنان الكبير إدارياً وسياسياً.."

2- الوثيقة الثانية. مذكرة البطريق الحويك إلى مؤتمر الصلح (بصفته رئيساً لوفد لبنان) بتاريخ 25 تشرين الأول 1919. وأهم نقاطها: -يتكلم البطريق باسم الحكومة اللبنانية ومجلس إدارتها. وباسم أهل المدن والقرى اللبنانية التي تطلب الانضمام إلى لبنان على اختلاف نزعاتها الدينية ومذاهبها وقد أودع كل وثائق انتدابه لهذه المهمة سكرتيرية مؤتمر الصلح

- يطلب البطريق من المؤتمر الاعتراف باستقلال

هي

- من الشمال. النهر الكبير
- من الشمال بشرق: خط يمتد منه مكتسماً سهل القبيعة وشاطئ بحيرة حمص الشرقي
- من الشرق قمم الحبل الشرقي (أنتيليان) وقمم جبل حرمون أو جبل الشيخ
- من القبلية بشرق: خط يمتد من أسانيد جبل حرمون الأخيرة ويكتنف بحيرة الحولة.

- من القبلية خط يمتد من حبال شرقي هذه البحيرة تحيط بها حتى تتصل بالنتوء المعروف برأس الناقورة
- ويقول البطريرك (في مذكرته) إن الأكثرية الكبرى من سكان الأراضي التي يطلب لسان إرجاعها إليه قد صرّحت بطلب صمّ هذه الأراضي إلى لبنان وأختارت الجنسية اللبنانية.

- ويقول إن لسان موضوع منذ ستين سنة (طيلة عهد المتصرفية) تحت إدارة انتداب دولي، ويستحق الآن أن يكون بلداً ذات سيادة وهو، مع حفظ حقوقه في هذه السيادة، يحصع لقرار مؤتمر الصلح بشأن الإدارة بمقتضى الانتداب... وهو قد اختار بموجب حق تحويله إياه العهدة دولة كبرى عربية بهوس عظيم، بقسميه القديم والمطلوب صمّه إليه، وهي فرنسا، وذلك لاعتبارات تاريخية وأخلاقية وسياسية وتجارية... وهي ستأتي إلى لبنان بصفة مشير بصوح وصديق... وأنها ستعمل على تزييد الحاسات القومية بتركها في أيدي اللبنانيين أعمال التنظيم والإدارة والعدلية عما يتعلق ببلادهم.. وأنها ستعزّز الوحدة الوطنية بالصاق طوائف لبنان المختلفة بعضها ببعض، وستحترم الحريات وحقوق الأقلية وتنشئ المدارس والمعهد..

3- الوثيقة الثالثة، رساله كليمصو رئيس وزراء فرنسا إلى البطريرك الحويك بوصفه "الممثل

لسان الذي نادى به الشعب اللبناني وحكومته يوم 20 أيار 1919، وإعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية - يقول البطريرك إنه، لما كان مبدأ الانتداب قد تقرر في معاهدة الصلح المبرمة في فرساي يوم 28 حزيران 1919، من دون أن يؤثر ذلك على حقوق لبنان بالسيادة، فهو يطلب بهذا الانتداب، إلى الحكومة الفرنسية، أن تنعطف، بناء على السد 22 من عهد جمعية الأمم، بإبلاء لسان معونتها وإرشادها.

- ويقول إن استقلال لسان، على ما نودى به وعلى ما يفهمه عموم اللبنانيين تقريباً، لم يكن قط استقلالاً بسيطاً نجم فعلاً عن اصمخال السلطنة العثمانية، بل هو استقلال تام الشروط تجاه كل ولاية عربية قد تُقام في سورية، لأن اللبنانيين وحدة قومية ممتازة عن كل جماعة من أهل جوارهم.. ولما اعتبارات ثبت استقلال لسان تجاه كل حكومة سورية أو عربية أو غيرها وتركيا، بمسها، في إبان الحرب العالمية الأولى، لم تحاول قط أن تضم لبنان إلى إحدى الولايات التي في حواره... ولبنان تمتع بتنظيم سياسي ثم نيابي استمرّ وحده من هذا النوع في كل أرض السلطنة حتى 1908. وببما كانت سورية المجاورة جارية على حطة سائر الولايات التركية، وهي تجهل كل ما من شأنه أن تقوم عنه حياة البلاد السياسية، كان لبنان يتمتع بخطة نيابية. فيجب احترام استقلال لبنان التام تجاه سورية. هنالك اعتبارات تاريخية وسياسية وواقعية تؤكد للبنان نيل استقلاله التام الذي له فيه كل الحق.. وهذا الاستقلال اعترف بمبدئه رسمياً في السد 22 من وثيقة جمعية الأمم المقررة في عهدة مؤتمر الصلح بتاريخ 28 حزيران 1919، ولبنان، إذ طلب تكبيره، فأبما يطلب في الحقيقة إرجاعه إلى حدوده التي يثبتها التاريخ وحارطة مجلس أركان الحرب الفرنسي التي وضعها بين 1860 و1861، وهذه الحدود



سليمان كنعان عضو مجلس الإدارة

صدفة انعكاسها وتمثيلها حقيقة "أمني" سكان المناطق المضمومة، بيروت، طرابلس، البقاع...).

الوفد الثالث

الإطار - الدافع الذي أحاط بإرسال هذا الوفد إلى مؤتمر الصلح، مطلع 1920، يمكن رسمه بالخطوط العريضة التالية:

- اتفاق كليمنصو ولويد جورج (رئيس وزراء بريطانيا) على انسحاب الجيش البريطاني من المنطقتين الشرقية والغربية ليحلّ محله الجيش الفرنسي باستثناء المدن الأربع دمشق وحمص وحماء وحلب التي ترك خارج الاحتلال العسكري المعلي؛ وعلى تنازل الفرنسيين عن ولاية الموصل للانكليز (قابل ذلك

السامي لأمني الشعب اللبناني" بتاريخ 10 تشرين الثاني 1919، ويشدّد فيها كليمنصو على: - تمتك فرنسا بتقاليد الولاء المتبادل منذ قرون بينها وبين لبنان.

- إن رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية لبنانية ونظام وطني لبناني مستقل، تتفق كل الاتفاق مع تقاليد فرنسا الحرة. واللبنانيون متأكدون من مساعدة فرنسا.

- اللبنانيون لهم، بالاستقلال عن كل مجموع أهلي أيّ كان، أن يحافظوا على تقاليدهم ويوسعوا نطاق نظاماتهم السياسية والإدارية، وأن يستعجلوا بأنفسهم زمن الاستفادة التام من مرافق بلدهم.

- وبخصوص الحدود، إن فرنسا، التي بذلت كل ما في وسعها سنة 1860 لكي تحوّل لبنان أرضاً أوسع، لا تنسى أن تضيق حدوده هو بنتيجة الضغط الذي أن لبنان تحته زمناً طويلاً. وستنظر فرنسا بغاية العناية، عند تحديد تخوم لبنان، في ضرورة تحويل الأراضي السهلية والمرافئ البحرية اللازمة لعمرائه. وواضح أن هذه الرسالة تتوج الاستدارة التي كانت بدأتها السياسة الفرنسية، في ربيع 1919، باتجاه الاعتراف بكيان لبناني مستقل عن سورية، وستليها أحداث وخطوات أخرى في الإتجاه نفسه، إلى أن تتوج جميعاً في حدث إعلان دولة لبنان الكبير في 1 أيلول 1920

(هذه الوثائق الثلاث، مصدرها الأساسي محفوظات كركي، ومحورها حركة البطريك الياس الحويك - رئيس الوفد اللبناني الثاني - الوطنية والسياسية الواقعة في 147 يوماً، أي بين 16 حزيران و10 تشرين الثاني 1919، وفي أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس، وقد تناولت هذه الوثائق، أكثر كتب التاريخ، وكانت موضوع جدالات وتفسيرات مختلفة، خصوصاً لجهة

الاتفاق، وأعلن، في 8 آذار 1920، استقلال سورية الطبيعية وقيام نظام ملكي فيها، ونصّب الأمير فيصل ملكاً عليها).

- بدأ مؤتمر الصلح يصل إلى نهايات أعماله وقراراته الحظيرة، من حيث تقرير مصير البلدان التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية وفقاً لمعاهدة دولية. فبدأت تتوافد إليه وفود تلك البلدان من سوريين وأرمن وأكراد وغيرهم لتعرض وجهة نظرها وتدافع عن مطالبها القومية، فرأى اللبنانيون أن يستمروا في مساعيهم من خلال وفد ثالث يكمل مسيرة الوفدين السابقين، فيفوز بقرار دولي أو بوعده الفرنسي صريح بضمن استقلال لبنان وتوسيع رقعة أراضيه إلى حدوده الطبيعية والتاريخية

تشكّل الوفد من النائب البطريركي المطران عبد الله الخوري (رئيساً)، وألفرد موسى سرسق (اعندرا)، وأحمد الأسعد (لم يسافر مع الوفد، وفوض رئيسته بإجراء ما يراه مناسباً)، وتوفيق أرسلان، ويوسف الجميل، وإميل إده، والمطران كبرئيس المصغيب، وحزّز مجلس الإدارة، في 28 شباط 1920، توكيلاً لرئيس الوفد، وقعه رئيس المجلس حبيب باشا السعد (ماروني)، والأعضاء: خليل عقل (ماروني)، سعد الله الحويك (ماروني)، عبد الحليم حجار (سني)، محمود جنبلاط (درزي)، داود عمون (ماروني)، سليمان كنعان (ماروني)، محمد الحاج محسن (شيعي)، محمد صبرا (درزي)، فؤاد عبد الملك (درزي)، الياس شويري (روم أرثوذكس)، يوسف البريدي (روم كاثوليك).

وبدأ الوفد نشاطه في باريس، فقابل عدد كبير من كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الوزراء كليمنصو وخليفته ميللران Millerand.

ولدى إعلان استقلال سورية، وفق قرارات المؤتمر السوري العام، واختيار الأمير فيصل ملكاً عليها.



أحمد الأسعد

تشبّث الفرنسي في جنوب لبنان وقبول بريطاني بهذا الأمر، وعلى أن يُترك لبريطانيا حرية التصرف في شرقي الأردن. وكان كليمنصو متحمساً لهذا الاتفاق بعد أن أدرك الفرنسيون أن تقرير لجنة كينغ - كراين والأحداث التي تحصل في سورية ليست في مصلحتهم، وقد أبلعت الدولتان مؤتمر الصلح بالاتفاق فوافق عليه.

- اتفاق كليمنصو والأمير فيصل، بعد احتجاج هذا الأخير على اتفاق كليمنصو - لويد جورج ثم رضوخه له بناءً على نصيحة بريطانية، على أن تحتل فرنسا لبنان وساحل سورية، وتحتفظ بمركز مهمّ في سورية الداخلية، على أن يكون البقاع منطقة محردة من السلاح (غير أن المؤتمر السوري العام رفض هذا



ميللر رئيس الحكومة الفرنسية

لرئيس الحكومة ميللر: "فأجابهم في 19 آيار 1920 بأن المؤتمر لم يدخل في التفاصيل وأن فرنسا التي هارت بالانتداب على سورية ولبنان ستفي بوعودها وتحقق أمان الشعب اللبناني بالاستقلال" (شميق جحا). معركة مصبر لبنان في عهد الانتداب ج. 1، ص 172). وكانت مقررات سان ريمو قد أحدثت ردة فعل عنيفة في سورية (إضرابات ومظاهرات ونديد بتراحي الحكومة الفيصلية العربية...).

والجدير ذكره أن فكرة الانتداب فكرة حديثة في التاريخ السياسي. تمّ التوصل إليها أثناء مداورات مؤتمر الصلح لتكون حلاً وسطاً بين التيار الأميركي

والتشديد على أن هذا الاستقلال إنما يشمل سورية بحدودها الطبيعية، ما يعني أنها تشمل لبنان أيضاً. سارع مجلس الإدارة واتخذ قرار احتجاج أرسله إلى مؤتمر الصلح بواسطة المندوب السامي الجنرال غورو؛ وكذلك وجهه البطريرك الحويك رسالة احتجاج على قرار المؤتمر السوري (14 آذار 1920) إلى الجنرال غورو. كما نشط أعضاء الوفد في باريس في الاتجاه نفسه. وسمعوا من المسؤولين الفرنسيين. وعلى رأسهم رئيس الوزراء ميللر، ما طمأنهم. فانصرفوا بعدها إلى البحث في موضوع الحدود وتعيين الأراضي التي سينتكون منها لبنان الكبير.

فرض الانتداب وإعلان دولة لبنان الكبير

(1920-1926)

مؤتمر سان ريمو وفرض الانتداب:

كان إعلان استقلال سورية والحماسة العارمة التي صاحبتها داخل سورية. حافزين لفرنسا وبريطانيا على الإسراع في تنفيذ مخططاتهما. فاجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في مؤتمر (حصرته بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان. وتخلفت عن الحضور روسيا والولايات المتحدة) في مدينة سان ريمو الإيطالية من 19 إلى 26 نيسان 1920 لوضع صيغة معاهدة مع تركيا. وقد نصّت المادة 94 من المعاهدة (عُرفت في ما بعد باسم معاهدة سيفر Sèvres) على تنظيم شؤون سورية الطبيعية وفقاً للفقرة الرابعة من المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

وفي 5 آيار سنة 1920، نشرت مقررات مؤتمر سان ريمو التي أوصت بوضع العراق وفلسطين وشرقي الأردن تحت الانتداب الفرنسي. ولم تأت المقررات على ذكر لبنان. ما أثار الشكوك لدى اللبنانيين. فوجه وهدهم. الذي كان لا يزال في باريس، كتاب استفسار

في الشرق منذ سنة 1919 قائداً عسكرياً برتبة جنرال. وكان يتمتع بصلاحيات مطلقة وكان يمثل على رأس حكومة لبنان (مجلس الإدارة) ضابط فرنسي أدنى رتبة، ويسمى "الحاكم". وكان يمثل هذا الحاكم في كل قائممقامية لبنانية معتمد إداري فرنسي يكون ضابطاً أيضاً. وكانت السلطة الفعلية في أيدي هؤلاء الصباط الذين كانوا يتدخلون في جميع شؤون البلد. إزاء هذا الوضع قدم مجلس الإدارة مذكرة (رقم 1304 تاريخ 29 تشرين الثاني 1919؛ نصها الكامل أورده الشيخ بشارة الخوري في "حقائق لبنانية"، ج 1، ص 274-277) إلى الجنرال غورو، الذي قدم إلى لبنان حلفاً لحوج بيكو، بواسطة حاكم لسان القومندان لاثرو، فتد فيها مأخذ اللبنانيين على الإدارة العسكرية الفرنسية، واقترح إجراء بعض الإصلاحات

إلا أن إدارة الاحتلال الفرنسي استعانت من مجلس الإدارة، وأحد الحاكم، لاثرو، بمكر في حله، وأصدر، في خطوة ترهيب له، قراراً بكف يد أحد أعضائه، سليمان كنعان، ممثل قضاء حرين في المجلس (أيار 1920) وأنبع غورو ذلك بتعيينه بعض الوجوه اللبنانية (سبعة موارد، اثنان درون، اثنان روم أرثوذكس، واحد كاثوليك، واحد مسلم، واحد شيعي، وثلاث من الموظفين الفرنسيين) لينصموا إلى مجلس الإدارة في بحث مسألة الدستور.

وكثيراً ما نزع على اعترافات لمسؤولين فرنسيين بسوء تصرف الموظفين الفرنسيين، فريمون بواكاريه، الذي كان رئيساً للجمهورية الفرنسية، كتب مقالاً مطولاً في "محلة العالمين" الباريسية عنوانه "فرنسا في سورية"، حذر فيه من هذا الأمر. ومما قاله: "... وإذا أردنا أن يتوطد وضعنا في الشرق، وجب علينا أن نتصرف فيه تصرف المحررين والمرشدين، لا تصرف المحتلين والأسياذ. وبدون بعض الوزارات (الفرنسية) استحلّت

(مبادئ الرئيس الأميركي ولسن) الداعي إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتيار الأوروبي المتمسك بالسيطرة والاستعمار ويعيد المؤرّجون فكرة الانتداب إلى حان كريستيان سمطس الذي كان رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا

والهدف من الانتداب مساعدة الدول والشعوب التي خضعت للاستعمار كي تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها وحاضرة للاستقلال

وصك الانتداب الخاص بلبنان وسورية هو وثيقة دولية، وضعها المجلس الأعلى لعصبة الأمم في لندن، لتنظيم عمل الانتداب الفرنسي عليهما ويتضمن مقدمة ورد فيها أن الدول الحليمة اختارت فرنسا لإرشاد شعبَي سورية ولبنان، وإحدى وعشرين مادة نصّت في أهمها على أن تصع الدولة المستتدة، خلال ثلاث سنوات، دستوراً للبنان وسورية وتُنقي فرنسا حيودها فيهما للدفاع عنهما وتعمل على تنظيم قوى أمن محلية، وتتولى فرنسا شؤون العلاقات الخارجية، وعليها صيانة الأراضي اللبنانية والسورية وعدم الفنازل عنها، وتكون اللغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب العربية.

خلاف بين مجلس الإدارة والفرنسيين

لم تصفُ الأواء بير مجلس الإدارة (والاستقلاليين اللبنانيين، بمن فيهم الطبريركية المارونية) وبين السلطات الفرنسية (الحكم العسكري)، مد أن بدا للبنانيين، في كثير من الأوقات أن فرنسا كست مستعدة للنصحية باستقلال لبنان إذا ما قبل الحكم الفيصلي في دمشق بذلك ثمناً لاعترافه بالانتداب الفرنسي على سورية كلها. أضف إلى ذلك شكوى اللبنانيين الدائمة من الحكم العسكري المباشر الذي كان الفرنسيون يطبقونه إذ كان المندوب السامي

ورئيسه حبيب السعد، ووقف معهم الطيريك الحويك، ورأى أن لبنان قد بلغ درجة عالية من النضج السياسي والخبرة في إدارة شؤونه، وأنه لذلك يستحق أن يحصل على استقلاله، وأن يحكمه حاكم وطني من أبنائه

المريق الثاني، تزعمه داود عمون (دير القمر) ونقولا غصن، ممثل قضاء الكورة في مجلس الإدارة، ورأى أن الإدارة اللبنانية القائمة ما تزال عاجزة ومتحيزة وطائفية، ولا بدّ من تنصيب حاكم فرنسي على لبنان في السنوات الخمس الأولى. وقد عمل داود عمون على تشجيع أهالي دير القمر لإرسال عرائض تدعم وجهة نظره، وكذلك فعل نقولا غصن مع أهالي عدد من القرى في قضاء الكورة.

في هذه الأثناء، نجح ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة، هم، سليمان كنعان، سعد الله الحويك، الياس الشويري، خليل عقل، فؤاد عبد الملك، محمود جنبلاط، محمد الحاج محسن ويوسف البريدي، ومعهم سياسيون على رأسهم رياض الصلح وأمين أرسلان وسعيد البستاني... بإقامة اتصالات مع المسؤولين السوريين والملك فيصل (بداها ورّب لها سعيد البستاني عن الجانب اللبناني والضابط جميل الإلشي عن الجانب السوري)، محاطة بسرية تامة، وأسفرت عن مشروع اتفاق يتضمن خمسة بنود تلخص بما يلي:

أولاً: استقلال لبنان التام المطلق

ثانياً: توسيع حدوده بموجب اتفاق يعقد بينه وبين دمشق.

ثالثاً: حياده السياسي بحيث لا يُحارب ولا يُحارب ولكن بمعزل عن كل تدخل عسكري

رابعاً: العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسورية تدرسها وتقرر طبيعتها لجنة مشتركة، وتصبح



رياض الصلح وسليمان كنعان

أن ترسل إلى سورية موظفين مرزولين، وأن الشرق صار فردوساً مرتهاً للمأمورين الذين شاء سوء حظهم أن لا ينجحوا في بلادهم" (يوسف سالم، "50 سنة مع الناس"، دار النهار للنشر بيروت 1975، ص 31؛ نقلاً عن ر. بوانكاريه، التاريخ السياسي، ج 3، ص 35)

فريقان لبنانيان حول النظام الأساسي وجنسية الحاكم واتصالات مع السوريين ومحاكمة أعضاء مجلس الإدارة

ظهر داخل مجلس الإدارة وخارجه، فريقان مختلفان حول هاتين المسألتين. الأول، ضمّ أكثرية أعضاء المجلس (وأكثر المتحمسين منهم سليمان كنعان)

ثلاثة قرارات فرنسية باتجاه إعلان

"دولة لبنان الكبير" (آب 1920)

المعارضة اللبنانية منفية. الحكم الميصلي العربي مهروم. وغورو يباشر عملية سياسية واسعة لإعادة تنظيم شؤون المنطقتين الغربية والشرقية. أي لبنان وسورية.

وهي ما يختص لبنان. اتخذ الجنرال غورو، خلال شهر آب 1920، أربعة قرارات تنظيمية، الثلاثة الأولى منها تمهد للقرار الرابع والأهم من حيث انه يؤسس "دولة لبنان الكبير"

القرار الأول. رقم 299 تاريخ 3 آب 1920. نصّ على فصل الأقضية الأربعة التي كان يطالب بها اللسانيون. وهي أقضية حاصيا ورأسيا والمعلقة (البقاع) وبعلبك. وضمتها إلى جبل لبنان (الرأي الغالب لدى المؤرخين أن الأقلية المسيحية في هذه الأقضية أعربت عن رعتها في هذا الانضمام، في حين عارضته الأكثرية المسلمة معربة عن تمسكها بلبقاء صمر كيان سورية الطبيعية المستقل)

القرار الثاني. رقم 320 تاريخ 31 آب 1920. نصّ على حل المنطقة الإدارية المعروفة باسم "ولاية بيروت". وبطاماتها، ومصالحها الإدارية، وكذلك المحالس الإدارية في الألوية والأقضية التابعة لها.

القرار الثالث. رقم 321. في اليوم نفسه (31 آب 1920)، نصّ على إلغاء المنطقة الإدارية لأراضي لبنان المستقلة

وبهذين القرارين (320 و321)، أنهى غورو الوجود القانوني لولاية بيروت ولنظام المتصرفية في جبل لسان. ليقيم على أنقاضهما الكيان اللبناني الجديد. قرار تأسيس دولة لبنان الكبير: كذلك، وفي اليوم نفسه (31 آب 1920) اتخذ غورو القرار 318 المؤلف من مقدمة، وثلاث مواد:

قراراتها نافذة بعد موافقة مجلس النواب في البلدين. **خامساً:** يتعاون الطرفان في السعي لدى الدول الأخرى للتصديق على هذه البنود وضمان أحكامها. وقف الفرنسيون على حركة وتحركات هؤلاء الأعضاء الاستقلاليين بواسطة أحد عملائهم السريين (وديع كرم المعروف بوديع الكلارجي. من بلدة كفرشيما. الذي نجح في خديعة نجيب الأصفر أحد الوجهاء الاستقلاليين). وأوقفت السلطات أعضاء مجلس الإدارة في 10 تموز 1920. وبعد يومين أصدر غورو قراراً بإلغاء مجلس الإدارة "... لعدم استطاعته القيام بوظيفته..." وأحيلوا على محكمة عسكرية حكمت بنفيهم. إلى أن عفا عنهم الرئيس الفرنسي بواكاريه في أول كانون الثاني 1923 بعد أن قصوا في المنفى حوالى سنتين ونصف السنة.

وبتسكير ملف حادث مجلس الإدارة (20 تموز 1920) انتهت المرحلة الأولى من تاريخ الاحتلال العسكري الفرنسي في لبنان وقد استمرت 22 شهراً. ولم يتحقق خلالها شيء من المطالب التي تقدم بها اللبنانيون الاستقلاليون لمؤتمر الصلح والدول الكبرى وفي طليعتها دولة فرنسا. باستثناء بعض الوعود المطاطة الغامضة

(للتفصيل في ما ورد أعلاه، تحت العنوان الفرعي "فريقان لبنانيان". راجع شفيق جحا معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط1، 1995، ج1، في فصلين كاملين، التاسع والعاشر، ص 174-215)

وبعد انقضاء أقل من أسبوع واحد على إلغاء مجلس الإدارة اللبنانية ومحاكمة أعضائه، كان الجيش الفرنسي يدخل دمشق (24 تموز 1920) إثر معركة ميسلون الشهيرة. وبلعي الحكم الميصلي العربي في سورية ("سورية" ج10 من "الموسوعة التاريخية الجغرافية").



الجنرال غورو لدى وصوله الى مطار بيروت

طرابلس (مع مديرتي الضنية والمنية) وقسم من قضاء حصن الأكراد واقع جنوبي حدود لبنان الكبير المعينة في المادة الثانية من هذا القرار.

(هذا القرار، وقرارات غورو السابقة، يوردها عدد كبير من المراجع، وتعود بغالبيتها إلى كتاب الشيخ بشارة الخوري حقائق لسياسة، ج 1، ص 109-113).

وعيّنت المادة الثانية حدود دولة لبنان الكبير، لكن القسم الجنوبي من هذه الحدود (مع فلسطين) طرأت عليه تعديلات أملت بها العلاقات الفرنسية - البريطانية والصعوبات الصهيونية، وجاءت لغیر مصلحة لبنان أما المادة الثالثة والأخيرة فنصّت على وضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداءً من اليوم التالي، أي 1

المادة الأولى: "تشكلت حكومة باسم "دولة لبنان الكبير" نشتمل.

أولاً على منطقة لبنان الإدارية الحالية (جبل لبنان)، ثانياً: على أفضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وفقاً للأوامر الصادرة عن القرار رقم 299 المؤرخ في 3 آب 1920.

ثالثاً: على أراضي ولاية بيروت المفصّلة فيما يلي: (أ) سنجد صيدا خلا ما ألحق منه بفلسطين بحسب الاتفاقات الدولية.

(ب) سنجد بيروت.

(ج) قسم من سنجد طرابلس يشتمل على أراضي قضاء عكار الواقعة جنوبي النهر الكبير وقضاء



مدينة بيروت

خطاباً مطوّل (نشره كاملاً. أو مقتطعاً. الكثير من الكتب التاريخية، ومعظمها يعود إلى "حقائق لبنانية" لشارع الخوري، أو "تاريخ لبنان العام" ليوسف مزهر...". ومما جاء فيه:

"... أولى هذه الواجبات (المرتبة "عليكم"، يا أهل لبنان) وأقدسها هو الاتحاد... كما أن الاختلافات المذهبية والجنسية كانت في ما مضى السبب الأكبر في ضعفكم.

"إن لبنان الكبير قد تأسس لفائدة الجميع. وليس ليكون صد أحد. فما هو إلا اتحاد سياسي إداري لا تفضيل فيه لدين على آخر (...)

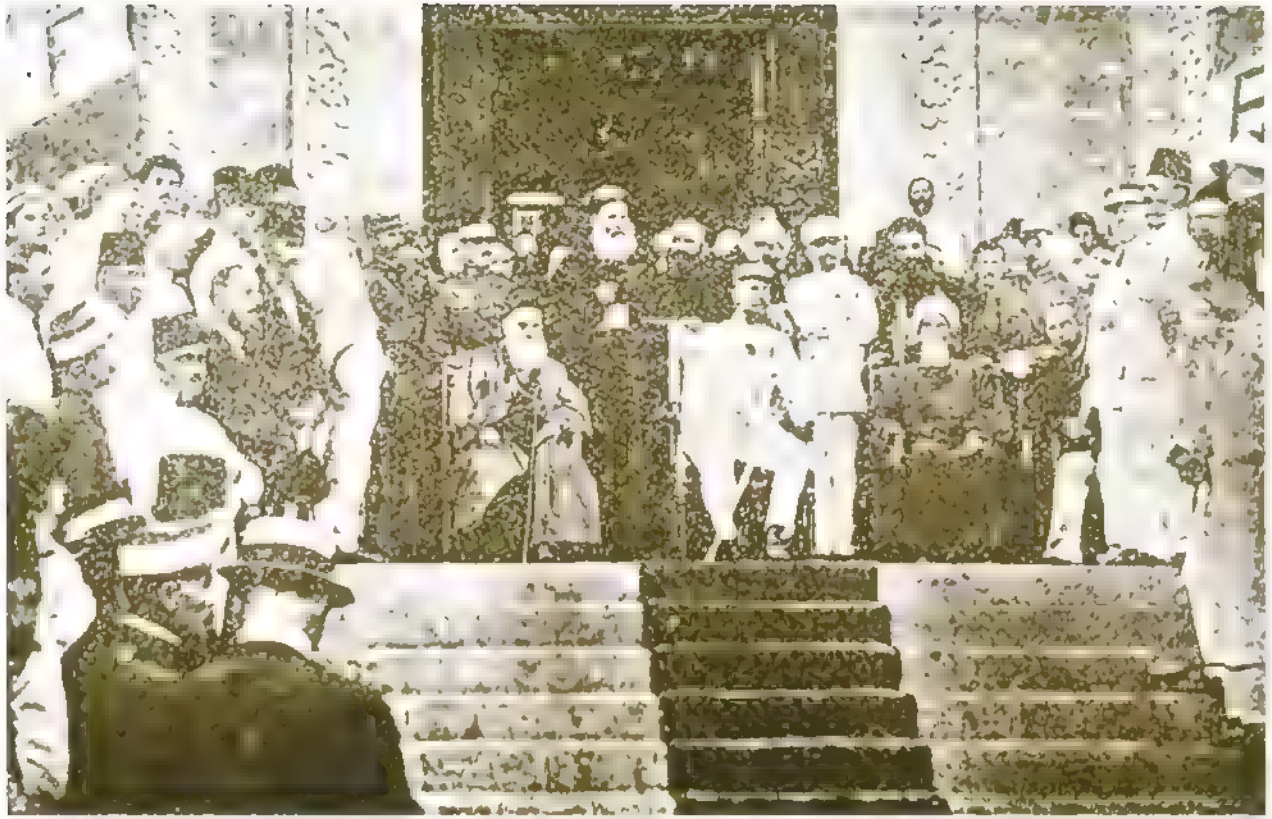
"وإذا كانت مهمة المستشارين (الفرنسيين) تبدو

أيلول 1920 (كان لبنان يحتفل بعيد الوطني في هذا التاريخ من كل عام حتى سنة 1943).

غورو يعلن "دولة لبنان الكبير"

وميلان يؤكّد استقلالها

في احتفال مهيب أقامه الجنرال غورو في مقره بقصر الصنوبر في بيروت، في الأول من أيلول 1920، حضره حشد من أركان الحكم الفرنسيين والوطنيين وممثلي الدول ورؤساء الطوائف ورجال الدين والأعيان، ووقف في وسطهم، يحيط به التطيرك الماروني الياش الحويك، ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وقاضي قضاة الشرع الشيخ محمد الكسني، وألقى



يوم اعلان استقلال لبنان الكبير عام 1920: الجنرال غورو والى يمينه غبطة البطريرك والى يساره مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا ومن حولهم الاساقفة والرجال الرسميون

إلى الأبد.

وقبل أسبوع من هذا الإعلان كان الوفد اللبناني الثالث ما زال في باريس يتابع مساعيه لتحقيق المطالب. وحصل على رسالة وجهها رئيس الحكومة الفرنسية ميللران في 24 آب 1920 إلى رئيس الوفد المطران عبد الله الخوري. وبواسطته إلى الشعب اللبناني. بعده فيها بالاستقلال: "... لم أعد بحاجة إلى التأكيد على استقلال لبنان الذي سبق للسيد كليمنصو أن أعلنه. كما أعلنه أنا بنفسى..." (شفيق جحا. معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي. ج 1. ص 235، نقلاً عن كرم. جورج أديب. قصة لبنان. وفيه النص الأصلي للرسالة باللغة الفرنسية. وترجمتها إلى العربية).

اليوم بأنها ضرورية وملحة. فإني منذ الآن أنظر بملء الثقة إلى اليوم الذي تصبحون فيه أهلاً لحكم بلادكم بأنفسكم (...).

"ويمكنكم منذ الآن أن تواجهوا المستقبل بكل ثقة. لأن فرنسا ستقدم لكم مساعدتها كما سبق لها أن فعلت في الماضي... لقد عرفتم أن الدم الفرنسي قد أريق في سبيل فرنسا وفي سبيل استقلالكم (في إشارة إلى معركة ميسلون قبل نحو خمسة أسابيع). كذلك قد اخترتم علمها الذي هو علم الحرية ورمز حريتكم. فأضمتكم إليه أررتكم الوطنية

"وإني إذ أحبي العلمين الشقيقتين. أهنف معكم فائلاً. ليحيى لبنان الكبير. ولتحيا فرنسا. متحدتين



قرارات تنظيمية

وفي اليوم نفسه (1 أيلول 1920)، أصدر الجنرال غورو القرار التنظيمي رقم 336، ويتضمن أربعين مادة، فسّمت دولة لبنان الكبير إلى أربع منصرفيات (منصرفية لبنان الشمالي، ومنصرفية جبل لبنان، ومنصرفية لبنان الجنوبي، ومنصرفية البقاع، وبلديتين مستقلتين في بيروت وفي طرابلس). وقسّمت المنصرفيات إلى 12 قضاءً والأفضية إلى مديريات. واناط هذا القرار السلطة التمهيدية بموظف فرنسي كبير يدعى "حاكم لبنان الكبير". يتمتع بصلاحيات واسعة جداً يعيّنه المفوض السامي ويكون مسؤولاً أمامه. كما أنشأ، إلى جانب حاكم

لبنان، دوائر عمومية مركزية يرأسها وطنيون وإلى جانبهم مستشارون فرنسيون، وعملها بمثابة عمل السلطة التنفيذية، وتشكلت من: أمانة سر عامة تولّاها أوغيسست أديب (خلفه حبيب باشا السعد سنة 1925)

- دائرة الداخلية والجندرية والبوليس، ورئيسها علي الأسعد.
- دائرة المالية (أوغيسست أديب).
- دائرة العدلية والأملاك والأوقاف (شارل دباس).
- دائرة النافعة والبرق والبريد (ألير نقاش).
- دائرة المعارف والفنون الجميلة (شفيق الحلبي).
- الدائرة الاقتصادية (أسعد يونس).



سليم علي سلام

قدر عدد المغتربين اللبنانيين في سنة 1921 بـ 130348 مغترباً، ارتفع هذا الرقم إلى 258248 مغترباً في سنة 1925. وكانت غالبية المهاجرين من المسيحيين، وخاصة من الموارنة والروم الأرثوذكس. إذ لم يقبل المسلمون كثيراً على الهجرة. إضافة إلى أن نسبة المواليد عند المسيحيين كانت متدنية بالمقارنة مع نسبة المواليد المرتفعة عند المسلمين (د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص 58-59). وهاتان الظاهرتان، الهجرة ونسبة المواليد، واستمرت بالشكل نفسه وإلى حد كبير، وخاصة عند كل أزمة، إلى يومنا

- دائرة الصحة والإسعاف العام (الدكتور منصور). وكان يقوم إلى جانب هذه الدوائر العمومية (السلطة التنفيذية) مجلس يُسمى "اللجنة الإدارية للبنان الكبير". وهي اللجنة التي كان القرار 273 قد وعد بإنشائها عوضاً عن مجلس إدارة جبل لبنان المنحل. وكانت تتألف أصلاً من 15 عضواً، ثم أضيف إليها، في 22 أيلول 1920 بموجب القرار 369 عضوان سنيان أحدهما عن بيروت، والآخر عن لبنان الجنوبي. وقد توزع هؤلاء الأعضاء على الطوائف الست الكبرى: ستة عن الموارنة، أربعة عن السنة، ثلاثة عن الأرثوذكس، إثنان عن الشيعة، واحد عن الدرزي وواحد عن الكاثوليك.

إحصاء سكاني:

عندما أنشئ لبنان الكبير كانت أكثرية السكان في المناطق الملحقة به من المسلمين السنة في المدن الساحلية وعكار، ومن المسلمين الشيعة في جبل عامل والبقاع.

وبلغ عدد سكان هذه المناطق الملحقة (سنة 1920) 320718 نسمة، منهم 2200814 من المسلمين، و112226 من المسيحيين، و7678 من الأقليات.

وبحسب الإحصاء الرسمي الذي أجراه الفرنسيون في سنة 1922، بلغ عدد سكان لبنان الكبير المقيمين 570559 نسمة، منهم 297545 (52.1٪) مسيحيون، و 265636 (46.6٪) مسلمون، و 8436 (1.3٪) أقليات. فيلاحظ أن النسبة المئوية للسكان المسيحيين هبطت من 79.5٪ إلى 52.1٪، في حين ارتفعت بالنسبة إلى المسلمين من 20.5٪ إلى 46.6٪ ليس هذا فحسب، بل إن حركة الهجرة أخذت تشتد بدرجة كبيرة بعد قيام دولة لبنان الكبير، ففي حين



صبري حماده

- بعد خطابه، الذي أعلن فيه قيام دولة لبنان الكبير، انتقل غورو إلى دمشق، وذكر في خطاب ألقاه هناك "أعلننا استقلال لبنان ما لم يغير اللبنانيون فكرهم".
- وذكر في خطاب آخر ألقاه في حلب "استقلال لبنان إلى أن يعدل عنه اللبنانيون".
- في 8 آب 1921، اجتمع السودا بغورو في عاليه، ولما نقل السودا قلق اللبنانيين عما "يقرأون من تحفظات بشأن استقلال لبنان"، أجابه غورو: "لا أخفي عليك أنني رأيتُ بعد الاختبار منذ إعلان لبنان الكبير في أيلول الماضي، أن هناك مسائل تستدعي إعادة

الحالي.

ونتيجة لهذا الاختلال الديمغرافي، رتب المسيحيون بالقرار الفرنسي بشأن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الأرمن، في سورية ولبنان، الذين جاؤوا مع الفرنسيين عند انسحابهم من كيليكيا.
وفي سنة 1922، قدر عدد اللاجئين الأرمن في لبنان بحوالي 32859 (مسعود ضاهر المرجع المذكور ص 59) ما لبثت السلطات الفرنسية أن منحتهم الجنسية اللبنانية لكنهم أي المسيحيون لم ينجحوا في حمل السلطات الفرنسية على القبول بمطالبتهم إحصاء المغتربين اللبنانيين والمتحدرين من أصل لبناني إلى جانب المقيمين اللبنانيين. وهذه أيضاً قضية لا يزال طرحها مستمراً إلى الآن.

موقف المسيحيين والمسلمين من دولة لبنان الكبير

رتب المسيحيون، في بادئ الأمر، بإعلان دولة لبنان الكبير التي أمنت مرافق على البحر وسهول خصبة، وفي حين كان أبناء الطوائف الأخرى قد أعربوا عن تفضيلهم الانتخاب الأميركي أو البريطاني، كان الموردون يصرحون بأنهم لا يقللون عن الانتخاب الفرنسي بديلاً (تقرير لجنة كينغ - كراين الشهيرة). هذا إذا فرض الانتخاب فرضاً واستبعد الاستقلال الناجز.

لكن مخاوف المسيحيين من نوايا السلطات الفرنسية ما لبثت أن تجددت: استمرار الفرنسيين بالاستئثار بالسلطة، واستمرار الشكوك بموقفهم إزاء فصل لبنان عن سورية والاعتراف باستقلاله.

فهذا يوسف السودا، أكثر المسيحيين الاستقلاليين مشاكسة للفرنسيين، يذكر (في كتابه "في سبيل الاستقلال"، بين ص 334 و354) نقاطاً محدّدة ويفصّل بها، كانت أساسية في عدم اطمئنان المسيحيين:

أشعلها ثورة في البلاد". فانتفض غورو غاضباً، لكنه اجتهد على استرضاء البطريرك: "... ولكن يعزّيني أن هذه الأفكار ليست أفكاركم بل أفكار المسيو سودا الحالس بقريكم... نعم حدثت المسيو سودا عن الفدراسيون. ولكنني قلت له إن المشروع لا ينمذ إلا إذا وافق عليه اللبنانيون، ولغبطتكم الرأي الأول...". وفي اليوم التالي، قال البطريرك ليوسف السودا: "كن مطمئناً. عملنا الواجب. كان من الضروري أن نخلص من هذه القصة. قصة الفدراسيون. وإذا رجعوا رجعنا" (ص 353).

أما عن موقف المسلمين فقد كان من الطبيعي أن السياسة الفرنسية "التي أفلقت المسيحيين" أن تساعد المسلمين المعتدلين والمتعاونين للذهاب أبعد في تعاونهم وتركهم مسألة الوحدة مع سورية أو الاستقلال اللبناني الناجز للزمن الكفيل بحلها. فاشتركوا في انتخابات 1922. وفي الحكومة. وفي "عودة إلى أسماء النواب والوزراء فقط في مطلع عهد الانتداب ما بين 1920 و1926 تظهر أن سناً وعشرين شخصية من العائلات الإسلامية العريقة دخلت المجالس التمثيلية والنيابية وتقلدت المناصب الوزارية مثل عمر الداعوق وحسين بيهم وعمر بيهم وحليم قدورة ومحمد المفتي من بيروت، وعثمان علم الدين ونور علم الدين وخير الدين عدره من طرابلس. ويوسف الجوهري ونجيب عسيران من صيدا، وعبود عبد الرزاق من عكار، وإبراهيم حيدر وأحمد الحسيني وحسين قزوعون وصبري حمادة من البقاع. وحسين الزين وحالد شهاب وعبد اللطيف الأسعد وفضل المضل من الجنوب. ورشيد جنبلاط وتوفيق أرسلان وجميل تلحوق وفؤاد أرسلان من جبل لبنان" (شفيق جحا. معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي. ص 296).

أما المسلمون المتشدّدون "الوحيديون" (المطالبون



خالد شهاب

البطر. وفي نتيجة البحث والمشاورات رأيت أنه يمكن اللجوء إلى شكل فدراسيون (اتحاد) بين سوريا ولبنان. وقد وضعتُ مشروعاً بالفدراسيون" (ص 339).

- في 23 أيلول 1921، أطلع يوسف السودا البطريرك الياس الحويك على ما قاله له غورو في شأن "الفدراسيون". فاستبغاه البطريرك عنده. في الديمان. لأن غورو قادم إليه مساء اليوم نفسه. فيجتمع الثلاثة (البطريرك والسودا وغورو) على مائدة العشاء. وكلمة الترحيب التي ألقاها البطريرك أنهاها بقوله: "إذا مُسّت حفنة من تراب لبنان فأنا خلال أربع وعشرين ساعة



حزيران 1926: وزراء في أول وزارة في عهد شارل دباس وفي تاريخ لبنان، وكانت برئاسة أوغست باشا أديب، من يمين الصورة: نجيب الأميوني (المعارف)، يوسف أفتموس (الانشغال العامة)، نجيب القباني (العدل)، شارل دباس، أوغست أديب، بشارة الخوري (الداخلية)، علي نصرت (الزراعة).

شهور (في أثناء غياب غورو)، وبصفه الشيخ بشارة الخوري (في "حقائق لبنانية") بأنه كان أحد كبار مخططي السياسة الفرنسية في الشرق.

أدخل دو كه أنظمة عديدة على الإدارة اللبنانية، منها القانون الانتخابي الذي عمل به حتى مطلع عهد الاستقلال، والقوانين العقارية التي نظمت حق الملكية في البلاد، ومعروف عنه انه كان يختار بين خريجي المعاهد الفرنسية في لبنان عدداً من المعاونين. فألف منهم أول جهاز إداري للدولة اللبنانية (الملاحظ، هنا، أن الأكثرية الساحقة من كبار إداريي الوزارات، وكذلك أكثرية الحكام والسياسيين في لبنان كانوا من خريجي جامعة القديس يوسف - اليسوعية - حتى نهاية ثمانينات القرن العشرين وانتهاء الحرب اللبنانية الأهلية؛ وبدأ بعدها خريجو الجامعة الأميركية في بيروت أو خريجو الجامعات الأميركية يحلون في الوظائف الإدارية الكبرى في الدولة، وكذلك

بالوحدة مع سورية في سياق "سورية الطبيعية"). فلم يعترفوا لا بالانتداب ولا بقيام دولة لبنان الكبير، وامتنعوا عن التعاون معهما (في الانتخابات، والوظائف...)، وكان في طلبعتهم عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار في طرابلس، سليم علي سلام ومحمد جميل بيهم في بيروت، رياض الصلح في صيدا، أحمد عارف الزين في صور وصيدا، أحمد رضا في النبطية، وشوقي الدندشي في عكار... وقد تجلّى نشاطهم في عرائض الاحتجاج وفي اللقاءات والمؤتمرات واستمرار اتصالاتهم وتنسيقهم.

إطلاق الإدارة

كثيراً ما يربط المؤرخون إطلاق الإدارة في لبنان، مؤسسات وتنظيماً، بروبير دو كه Robert de Caix. السكرتير العام للمفوضية الفرنسية في أيام غورو وخلفه ويغان، كما كان مفوضاً سامياً بالوكالة لبضعة



الجنرال موريس ساراي

معرض بيروت اليوم يرتدون للفينيقيين زيارتهم" (فاضل سعيد عقل ورياض حسين، "ميشال زكور حكاية عاصمة وتاريخ حفة" ص 63).

نحو البرلمانية والدستور.

المجلس التمثيلي الأول

تحرك اللجنة الإدارية وإلحاحها لكسب المزيد من

في المهمات والقيادة السياسية). وقيل إن الجنرال غورو قضى، نزولاً على اقتراح دو كه، بإيجاد نقد خاص بسورية ولسان حُصَّ بإصداره فرع من البنك العثماني سُمِّي "بنك سورية ولبنان"، واستمرت هذه المؤسسة تصدر النقد اللبناني إلى أن تأسس مصرف لبنان في سنة 1964 كما أن دو كه مثّل لبنان في عصبة الأمم بموجب صك الانتداب، ما أثار في حينه موجة احتجاج واستنكار في أوساط اللبنانيين.

"معرض بيروت" يُظهر دور بيروت التجاري

في 21 نيسان 1921، افتتح معرض بيروت (الذي دام أكثر من شهر، حتى 28 أيار)، وكان حدثاً اقتصادياً مهماً من حيث أنه بشرّ بحركة اقتصادية نامية، وسمّي ميشال زكور الجريدة التي أصدرها في ما بعد باسمه، "المعرض". وحضر الافتتاح الجنرال غورو وأعضاء بعثة برلمانية فرنسية أرسلت خصيصاً لهذه الغاية. وكانت للمعرض لجنة تنظيم ولجنة شرفية وكان يزور المعرض نحو خمسة آلاف شخص كل يوم، وأطلق عليه إسم "معرض بيروت". وكان يقع في آخر الشارع الذي يحمل اليوم إسمه. ولمناسبة ختام حفلات المعرض، قال الجنرال غورو، في كلمة ألقاها بحضور السير هربرت صموئيل، المفوض السامي البريطاني في فلسطين، إن بيروت تمكنت، في هذا المعرض، برغم قصر المدة (نحو شهر واحد)، وبرغم ما نكبت به البلاد في زمن الحرب، أن تُظهر مقدراتها التجارية وتُفوّقها الفني والصناعي، وأن تعلن للملأ أنها جديرة بأن تحافظ على مركزها في الشرق. وكان الجنرال غورو قد ألقى خطاباً في فرنسا، قبل أسابيع قليلة (أي في أوائل أيار 1921) قال فيه: "كان أبناء فينيقيا يأتون إلى شواطئ غالبا (فرنسا) لعرض مصنوعات بلادهم. فالعارضون من أبناء فرنسا في



هنري دو جوفنيل

وشغل روبير دو كه مؤقتاً منصب المفوض السامي بالوكالة إلى أن تم تعيين المفوض السامي مكسيم ويغان Maxime Weygan الذي وصل إلى بيروت في 9 أيار 1923. وكانت حالة الأمن متروكة، فعالجها ويغان بحزم إلى أن استتب الأمن. وفي 24 تموز 1923، تم توقيع معاهدة لوزان. ما أتاح لمجلس عصبة الأمم أن يقر. في 29 أيلول 1923، صك الانتداب الفرنسي. فدخل لبنان عهد الانتداب الفرنسي رسمياً. وأهم ما في هذا الصك أنه اعترف دولياً بكيان لبنان "المستقل". فأصبح من الواجب استصدار قانون للجنسية اللبنانية

الصلاحيات، بالاتفاق الكامل بين جميع أعضائها. بمن فيهم داود عمون المعتبر صديقاً ومقرباً جداً من الفرنسيين، أزعج هؤلاء، فأقدموا. في 9 آذار 1922، على إصدار قرار يحل اللجنة الإدارية. وقبل يوم واحد (8 آذار)، صدر القرار 1304 من خمسين مادة، وتناول أمرين هما منصب حاكم لبنان، الذي لم يحدد جنسيته (أ يكون فرنسياً أم لبنانياً)، وإنشاء مجلس تمثيلي يحل محل اللجنة الإدارية.

الحاكم استمرّ فرنسياً حتى العام 1926

المجلس التمثيلي جعل من 30 عضواً (10 موارد، 6 سنة، 6 شيعه، 4 روم أرثوذكس، درزيان، كاثوليكي واحد، وواحد للأقليات)، وانتخب أعضاؤه شعبياً على درجتين (أيار 1922). فكانت هذه المرة الأولى التي يمارس فيها اللبنانيون حق الانتخاب. وتدخل الفرنسيون في هذه الانتخابات لمصلحة من اعتبروهم أقرب إلى سياساتهم. وحرم المجلس من السلطة التشريعية، فكان مجلساً استشارياً خصعت اقتراحاته ومقرراته لموافقة الحاكم أو المفوض السامي. وقد استمرّ حتى العام 1926، وتعاقد على رئاسته ثلاثة: حبيب السعد، نعيم لبكي وإميل إدو.

وعاد اللبنانيون الاستقلاليون ليحتجوا من جديد على هذا المجلس. الذي هو "تمثيلي" بالاسم فقط. فوعدهم الجنرال غورو بقرارات لاحقة لتطوير نظام الحكم اللبناني.

في عهد الجنرال ويغان (قانون الجنسية)

غادر غورو قاصداً باريس (25 تشرين الثاني 1922)، حيث راح يطالب بزيادة المخصصات المالية للمفوضية العليا في سورية ولبنان. ولما لم تستجب الحكومة الفرنسية لمطلبه، استقال من منصبه.



سكان الولايات من لبنان الكبير تابعينهم العثمانية،
وأنشئت قانوناً، الحسنية اللبنانية.

في عهد ساراي

في أواخر سنة 1924، أعفت الحكومة الفرنسية
ويعان من مهماته، وعيّنت مكانه الجبرال موريس ساراي
Maurice Sarraïl، الذي وصل إلى بيروت في 2 كانون

استناداً إلى شروط المادة 30 من معاهدة لوزان التي
تنصّ على: "إن الرعايا الأتراك المقيمين في الأراضي
المنسلاخة بحسب أحكام هذه المعاهدة عن تركيا
يصبحون بملء الحق وصمن شروط التشريع المحلي
من جنسية الدولة التي ألحقت بها هذه الأراضي" (د.
جوزيف ليكي، متصرفية جبل لبنان، ص91). وانتدأ من 30 آب
1924، تاريخ وضع معاهدة لوزان موضع التنفيذ، خسر



1926 _ رئيس المجلس النيابي موسى نمور ، المفوض السامي هنري دو جوفنيل، الحاكم العام ليون كايلا

لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص 251).
 وقبل ذلك بنحو أسبوع، أي في 12 كانون الثاني 1925، عقد المجلس التمثيلي دورة استثنائية، احتدم فيها الخلاف حول مسائل عدة أهمها انتخاب حاكم وطني في محاولة لقطع الطريق أمام حاكم فرنسي يعينه ساراي، الذي كان وعد اللبنانيين بتعيين حاكم وطني فور وصوله إلى بيروت، ثم ما لبث أن عاد عن هذا الوعد، واغتسم ساراي حجة خلاف "النواب"، أعضاء المجلس التمثيلي، وأصدر قراراً، في اليوم التالي (13

الثاني 1925، والذي لم تدم مدة ولايته أكثر من عشرة شهور بسبب سوء تدبيره وتهوّره ومعاداته معظم السوريين واللبنانيين.

وفي 19 كانون الثاني 1925 (أي بعد 17 يوماً من وصوله)، أصدر ساراي "القرار S/15 الذي حدّد شروط الجنسية اللبنانية والذي لا يزال مع ما أدخل عليه من تعديلات وإضافات لاحقة، وخصوصاً التعديل الذي جرى في سنة 1994 (بعد اتفاق الطائف)، بشكل أساس قانون الجنسية المعمول به" (شفيق جحا، معركة مصير



جلسة اقرار الدستور اللبناني (1926) (واولي صفحاته)

Titre II Dispositions générales

Art I Ch. I^{er} De l'Etat et du Territoire
Le Grand Liban et le Liban restreint sont les frontières de l'Etat du Grand Liban sont celles qui lui ont été reconnues officiellement par le Gouvernement de la République Française en tant que Mandataire de la Société Nation.

Art II Les limites de circonscriptions administratives ne peuvent être modifiées qu'en vertu d'une loi.

Art III Le Grand Liban adopte le régime républicain et son gouvernement a la forme parlementaire.

Art IV Beyrouth est la capitale du Grand Liban.

Art V Ch. II: Des Libanais, de leurs droits et de leurs devoirs.
La parole de Libanais s'accomplit et consacre...

الدستور اللبناني

بعد أن أقرّت عصبة الأمم صك الانتداب. شكلت وزارة الخارجية الفرنسية "لجنة القانون الأساسي" من بعض كبار رجال السياسة والقانون الفرنسيين برئاسة حورف - بول بونكور J.P. Boncour فوضعت عدداً من الأسئلة لطرحها على بعض المفكرين والسياسيين والرعماء والرؤساء الروحيين اللبنانيين للاستئناس بأرائهم بشأن نظام الحكم الذي يريدون قيامه في بلدهم وتجاهلت السلطات الفرنسية (وكان ساراي لا يزال موصفاً سامياً) إشراك المجلس التمثيلي. أو الاستئناس برأيه في موضوع الدستور. لكن مع استفحال أمر الثورة السورية، واعتراض المجلس التمثيلي على تجاهله (وكان على رأس الأعضاء المعارضين يوسف الخار وميشال شيا وأبراهيم المندرا). بادر هنري دو حوفنيل. فور وصوله إلى بيروت. بدعوة المجلس التمثيلي إلى الانعقاد لمشاركة الدولة المنتدبة في وضع النظام الأساسي اللبناني (الدستور)

وبهذه الدعوة. والتكليف. تحوّل المجلس التمثيلي إلى مجلس تأسيسي مكلف بوضع الدستور فالتأم بدورة استثنائية في 10 كانون الأول 1925. وانتخب لجنة خاصة لتتولى إعداد مشروع الدستور. وقد دُعيت "لجنة إعداد القانون الأساسي". كما عرفت باسم "لجنة الدستور". وتألفت من 13 نائباً. هم موسى بمر (رئيس المجلس التأسيسي) رئيساً. شبل ديموس. عمر الداعوق. فؤاد أرسلان. ميشال شيا. يوسف سالم. جورج زوين. بترو طراد. روكرو أبو ناصر. صبحي حيدر. عبود عبد الرزاق. جورج ناست ويوسف الزين وتشكلت لجنة فرعية لاستطلاع آراء الهيئات والأعيان اللبنانيين.

وتبيّن أن جهات عديدة. عاليبتها الساحفة من

كانون الثاني 1925). حل المجلس وتعيين ليون كايلا حاكماً على لبنان. الأمر الذي كان له أسوأ الأثر في نفوس اللبنانيين فاستمرّ هؤلاء على شكوكهم ومخاوفهم مع انتخاب المجلس التمثيلي الثاني (حزيران - تموز 1925). الذي استمرّ كالمجلس السابق. بصلاحياته المحدودة وعدد أعضائه وتوزيعهم الجغرافي والطائفي (انتخب موسى بمر. نائب رحلة. رئيساً له). ومع ما أبداه ساراي. "العلماني". من عداوة لرجال الدين وإساءة لهم. أما خطاه الأكر فكان في تهديده وتوغّده لزعماء الدور. الأمر الذي أشعل فتيل الثورة السورية الكبرى في جبل الدروز وسائر المناطق السورية وبعض المناطق اللبنانية. فاستدعته باريس وأقالته من منصبه في 8 تشرين الثاني 1925.

في عهد هنري دو حوفنيل

في 10 تشرين الثاني 1925). عيّنت الحكومة الفرنسية هنري دو حوفنيل Henri de Jouvenel موصفاً سامياً جديداً. وكان أول مفوض مدني. وكان صحافياً وسياسياً وعضو مجلس الشيوخ وقبل محبته إلى لبنان. زار لندن واجتمع بورير خارجيتها للاتفاق معه على تعاون الدولتين في سياستهما في الشرق. وفي طريقه إلى بيروت عرّج على القاهرة واجتمع بالرعماء السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر وفي 3 كانون الأول 1925. وصل إلى بيروت. وفي رأس مشاعله إخماد الثورة السورية وإصدار الدستور اللبناني (الذي فرضته المادة الأولى من صك الانتداب) الذي قد يساعد نشره على إخماد الثورة السورية. وذلك عن طريق الإيحاء. بالمثل اللبناني. إلى الثوار السوريين بأن مسالمة فرنسا أنفع من محاصمتها. وبأن ما تعطيه بالسلم والحوار هو أكثر بكثير مما قد يأخذونه منها بالثورة



الشيخ محمد الجسر

المجلس جلسة خاصة حضرها المموض السامي هنري دو جوفيل "وأعلن أمام ممثلي الشعب، وأمام الحاكم ومجلس المديرين، وكبار الموظفين والقضاة، الدستور اللبناني ووضعه موضع التنفيذ" (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية، ج. 1، ص 133).

وبإعلان 23 أيار 1926، انتهى عهد دولة لبنان الكبير (1920-1926) وبدأ عهد الجمهورية اللبنانية وفقاً لأحكام الدستور الذي نمت الموافقة عليه بإجماع المجلس التمثيلي.

وقد تألف هذا الدستور من 102 مادة، وكان أبرزها ما نصّ عليه بعض مواده بشأن الطائفية التي كانت قد بدأت تأخذ طريقها إلى النصوص في الأنظمة الأساسية في لبنان منذ نظام القائمقامية. وقد

المسلمين، امتنعت عن الرد على أسئلة اللجنة، فاجتمع أعيان الطائفة الإسلامية ووجهائها في دار جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت في 5 كانون الثاني 1926، وأصدروا بياناً جاء فيه: "... من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية وهي الأكثرية الساحقة في البلاد... هي رفض الانضمام إليه (لبنان الكبير) وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري (...). وعليه فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت (...). أن تعيد تثبيت احتجاجها على الإلتحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسنّ دستوره..." (شفيق جحا، معركة مصر لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص 269، نقلاً عن حسان حلاق، مؤتمر الساحل)، "وحدت شخصيات وهيئات إسلامية من معظم المناطق اللبنانية حذو أعيان مسلمي بيروت، فاتخذوا في 9 كانون الثاني 1926 قرارات مشابهة، وأرسلوا من صيدا وطرابلس وبعبك وجبل عامل إلى رئاسة لجنة الدستور مضابط لا تختلف في جوهرها عن مضبطة أعيان مسلمي بيروت، فسدت هذه المقاطعة شبه النامة الطريق أمام المشاركة الإسلامية الكاملة في وضع الدستور اللبناني. واقتصر الحضور الإسلامي في هذا المجال التمثيلي اللبناني الثاني (المتحول إلى مجلس تأسيسي) المنتخب في 13 تموز 1925" (شفيق جحا، المرجع أنف الذكر، ص 270)، غير أن لجنة الدستور كانت منكبة على العمل و"لم تنتظر ورود الأجوبة... حين بدأ ميشال شبحا يضع نصوص الدستور مستلهماً الدستور الفرنسي الصادر سنة 1875 ومستمدّاً منه معظم نصوص الدستور اللبناني..." (يوسف سالم، 50 سنة مع الناس، ص 67-68)، "وا انتهت اللجنة من إعداد مسودة الدستور في أواسط أيار (1926)، وفي 19 أيار التأم المجلس وبدأ بدرس مشروع الدستور، مادة مادة، وانتهى من المناقشة والتداول صبيحة 22 منه، وفي اليوم التالي، 23 أيار 1926، عقد



البرلمان اللبناني

ويوسف نقور الذي توفي سنة 1926 وعيّن بدلاً منه بشارة الخوري (موارنة) وعبد الله بهيم، محمد الجسر ومحمد الكستي (سنة)، حسين الزين، فصل الفضل وأبراهيم حيدر الذي عزله المفوض السامي سنة 1926 وعيّن أحمد الحسيني بدلاً منه (شيعة)، وجبران النحاس وميشال تويني (روم أرثوذكس)، وسليم نجار (روم كاثوليك)، سامي أرسلان (درزي).

هكذا اكتمل تشكيل البرلمان اللبناني من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأصبح مؤهلاً لممارسته صلاحياته الدستورية.

رأى بعض أعضاء المجلس التمثيلي، بالنظر إلى مساوئها وخطورها، إلى تجاوزها في النظام الجديد وعدم الأخذ بها أو الإتيان على ذكرها في الدستور لكن غالبية الأعضاء عارضت هذا الاتجاه العلماني، وتمت التسوية أخيراً بإدراج المادة 95 التي نصت على اعتماد الطائفية "بصورة مؤقتة" (والصورة المؤقتة هذه لا تزال قائمة إلى اليوم - أواخر العام 2000 - والطائفية تزداد ترسخاً وتسبب في إثارة الخلافات وإشعال الفتن) (راجع، شفيق جحا، "الدستور اللبناني"، تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي 1926-1991، دار العلم للملايين، بيروت، 1991).

الجمهورية اللبنانية

تأسيس البرلمان اللبناني؛ المجلس التمثيلي، الذي تحوّل إلى مجلس تأسيسي لوضع الدستور، تحوّل بعد وضعه الدستور، إلى مجلس نيابي، و"يبقى متابعاً أعماله إلى انتهاء أجل نيابته. ويدعى مجلس النواب" (المادة 97 من الدستور)

وباعتبار أن الدستور ينص على أن يتولى السلطة التشريعية برلمان مكون من مجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وعلى أن يتألف مجلس الشيوخ من 16 شيخاً، 5 موارنة، 3 سنة، 3 شيعة، 2 روم أرثوذكس، 1 كاثوليك، 1 دروز، 1 أقلبيات، تعين الحكومة سبعة شيوخ وينتخب التسعة الباقون انتخاباً، وتكون مدة ولايتهم ست سنوات.

لكن تسهلاً لوضع الدستور موضع التنفيذ في الحال، منح الدستور المفوض السامي المرنسي حق تعيين أعضاء أول مجلس شيوخ، فتشكل هذا المجلس (بناءً على قرار المفوض السامي رقم 305) من سياسيين وزعماء بارزين من غير أعضاء المجلس التمثيلي (الذي تحوّل إلى مجلس نيابي)، وهم: إميل إده، ألبير فنتوع، حبيب السعد، يوسف اسطفان

عهد شارل دباس

(26 أيار 1926 - 1 كانون الثاني 1934)



شارل دباس

للبحث في السياسة الواجب اعتمادها لإحماد الثورة في سورية، ولما كانت سياسة باريس إزاء الوضع في سورية موزعة، آنذاك، بين يمين ويسار ووسط. وبين شدة (اليمين) واعتدال (يسار ووسط)، وجد دو جوفنيل أن الجو السائد في باريس لا يضمن لمهمته في سورية أي أمل بالنجاح. فقدم استقالته. وعينت الحكومة الفرنسية أوغيسست هنري بونسو A.H.

بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان الدستور، أي في 26 أيار 1926، التأم البرلمان اللبناني، بمجلسيه النواب والشيوخ، وبصفة هيئة انتخابية، وانتخب مدير العدل. شارل دباس (أرثوذكسي، متزوج من فرنسية، ومعروف بنزاهته وعدله وعمله...) رئيساً للجمهورية لولاية دستورية مدتها ثلاث سنوات، وممدت لولاية ثانية تنتهي في 9 أيار 1932، ثم لفترة ثالثة، بعد تعليق الدستور، انتهت في 1 كانون الثاني 1934.

دعم الفرنسيون ترشيح شارل دباس، وعارصه البطريك الحوبك من منطلق أن الموارنة أحق بكركسي الرئاسة الأولى. " ... ولكن الفرنسيين أقنعوه بأن ... خير من يولّى في هذه الظروف هو مرشحهم على أن تعود الرئاسة المقبلة إلى الطائفة الأكثر عدداً". أي الموارنة (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج 1، ص 134). والمرجح، على ما يقول بعض المؤرخين، أن الفرنسيين أقنعوا البطريك بحجة أخرى وهي ضرورة التخفيف من الاعتقاد السائد لدى الطوائف والقبائل بأن فرنسا إنما جاءت لتخدم أصدقاءها الموارنة دون سواهم.

بونسو يخلف دو جوفنيل

بعد يومين فقط من انتخاب شارل دباس، غادر المفوض السامي هنري دو جوفنيل بيروت قاصداً باريس

تشرين الأول 1927، وأقر بأكثرية 31 صوتاً ضد 7 أصوات تعديل 53 مادة دستورية، أهمها إلغاء مجلس الشيوخ. فكان هذا أول تعديل يطرأ على الدستور

وبعد إجراء هذا التعديل، اجتمع مجلس النواب الجديد، المكوّن من المجلس التمثيلي ومن أعضاء مجلس الشيوخ الملغى، وانتخب محمد الحسر رئيساً له (وكان يعاد انتخابه حتى العام 1932) وسرعان ما أعطى التعديل الدستوري، إضافة إلى الحزم واللباقة اللذين أبداهما محمد الحسر في إدارة جلسات المجلس، نتائجاً إيجابية ملموسة في سير العمل الحكومي. وعد بشارة الخوري وشكّل وزارته الثانية في (6 كانون الثاني 1928) التي استمرت حتى 10 آب 1928.

وزارة حبيب السعد، التجديد لرئيس الجمهورية والتعديل الدستوري الثاني (1929)

في 19 آب 1928، شكّل حبيب السعد وزارة جديدة (من خمسة وزراء) استمرت في الحكم حتى 14 أيار 1929. وخلال هذه الفترة التأم مجلس النواب، في 27 آذار 1929، وأعاد انتخاب شارل دباس لولاية رئاسية جديدة بدعم من المموص السامي بونسو. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، أحلت حكومة السعد، بتأييد من المموص السامي كذلك، مشروع قانون لتعديل الدستور يهدف إلى زيادة صلاحيات الحكومة وتقوية مركز رئاسة الجمهورية وأقرّ المجلس التعديل الذي طال خمس مواد، والذي جعل مدة ولاية رئيس الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتحديد، وأجرى للرئيس الجمهورية انقضاء الوزراء من أعضاء المجلس النيابي أو من خارجيه، وأعطاه الحق في اتخاذ قرار معلل بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب...

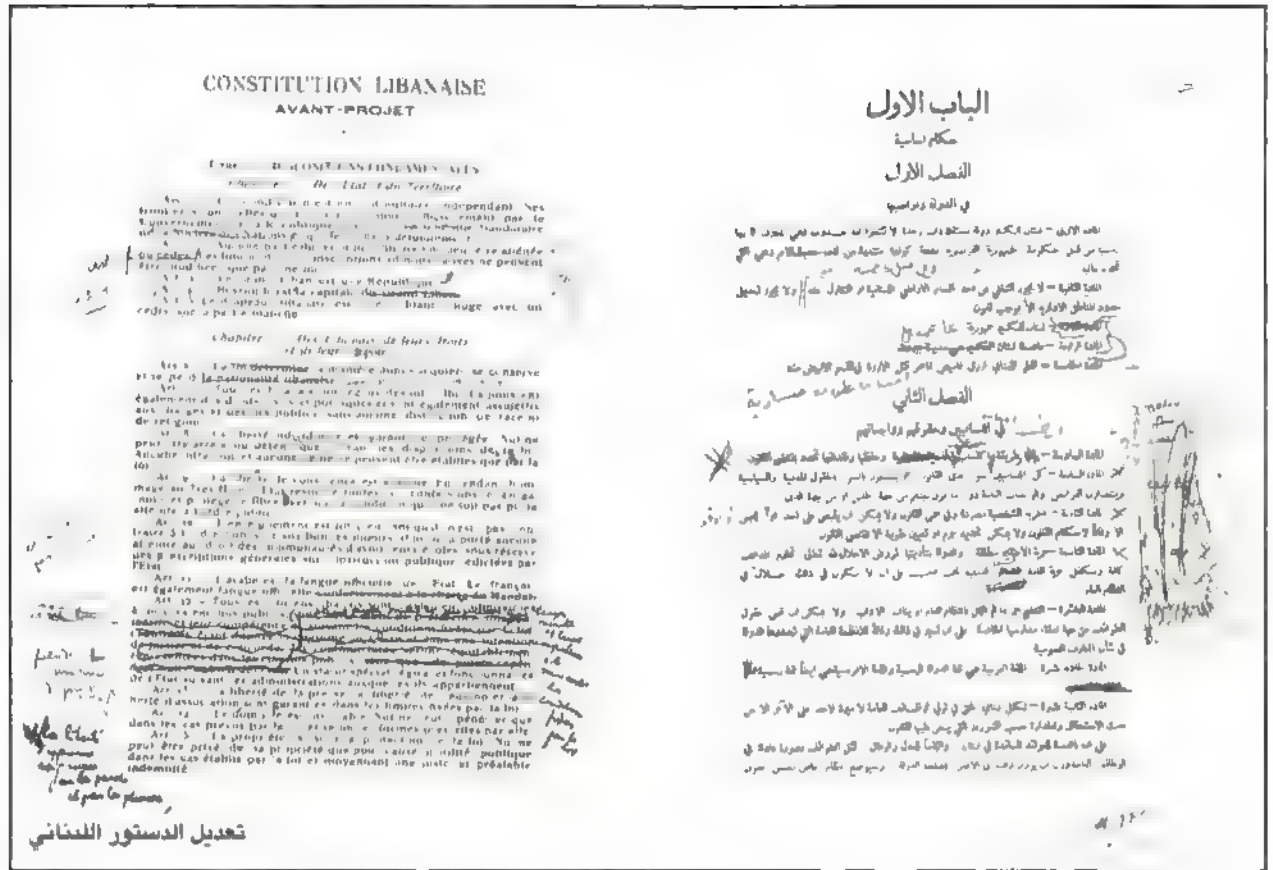
Ponsot مموصاً سامياً جديداً له ووصل بونسو إلى بيروت في 2 أيلول 1926
أول وزارة وخلافات أهل الحكم (1 حزيران 1926 - 5 أيار 1927):

كلف الرئيس (شارل دباس) أوغيسست باشا أديب تشكيل الوزارة اللبنانية الأولى في عهد الجمهورية وتشكلت الوزارة من سبعة وزراء، روعيت في اختيارهم المادة 95 من الدستور (تمثيل الطوائف)، وتوزّعوا الحفائب الوزارية باستثناء الدفاع والحارحية إذ لم تنشأ أصلاً هاتان الوزارتان لأن فرنسا احتفظت لنفسها بإدارة شؤونيهما.

لكن هذه الحكومة ما لبثت أن واجهت معارضة برلمانية لها، خاصة من قبل مجلس الشيوخ ومن خلال رفضه إقرار الموازنة، ما اضطرّ الحكومة اعتماد القاعدة الإثني عشرية لتأمين صرف النفقات العامة الضرورية، ثم اضطرّها تقديم استقالتها.

وزارتنا بشارة الخوري (5 أيار 1927 - 10 آب 1928) والتعديل الدستوري الأول

كلف الرئيس (شارل دباس) الشيخ بشارة الخوري تشكيل الوزارة فجاءت من ستة وزراء خلافاً لرغبة مجلس الشيوخ، الذي بدأ معارضته لها خاصة وأن إميل إده كان قائد كتلة المعارضة في المجلس، وكانت المرافسة بينه وبين بشارة الخوري أحده في التصاعد وقد ترتّب على هذا الأمر، أمر المعارضة شبه الدائمة من البرلمان، وحصة مجلس الشيوخ، وعرفلته لأعمال الحكومة، أن انفق المموص السامي ورئيس الجمهورية على ضرورة إجراء تعديل دستوري يتيح للحكومة مجاًلاً أوسع للعمل عارض البرلمان كل تعديل على الدستور، لكنه عاد ورضخ بضغط من المموص السامي، والتأم في مجمع نيابي في 16



تشرين الأول 1929. وفي بيانه الوزاري طرح إده كشفاً بالإصلاحات التي ينوي إجراؤها، وتناول في معظمها الإصلاح الإداري. فألغت الحكومة التنظيم الإداري الذي كان معمولاً به منذ 1920، وأحلّت محله تنظيماً جديداً قضى بتقسيم الجمهورية اللبنانية إدارياً إلى خمس محافظات، وقسمت كل محافظة منها (ما عدا بيروت) إلى أقضية. ولا يزال هذا التقسيم معتمداً إلى اليوم باستثناء استحداث محافظة النبطية في العام 1975.

والإصلاح الأساسي الثاني تناول نظام التعليم وإلغاء عدد من المدارس الرسمية. الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين على رئيس الوزارة إميل إده، فتكثفوا على معارضته. يشاركهم في ذلك منافس إده الأساسي الشيخ بشارة الخوري ومسيحيون متضررون من

وزارة بشارة الخوري وانتخاب مجلس نواب جديد
بعد الانتهاء من التعديل الثاني للدستور، استقالت حكومة حبيب السعد وخلفتها، في 14 أيار 1929 حكومة ثلاثية برئاسة بشارة الخوري، وكانت مهمتها الرئيسية إجراء انتخابات نيابية (تنتهي ولاية المجلس المنتخب في حزيران - تموز 1925 في تموز 1929). وانتخب المجلس الجديد على درجتين، وتشكّل من 45 نائباً (30 ينتخبون و 15 يعيّنون)، وبأشهر أعماله في 13 تموز 1929.

وزارة إميل إده (12 تشرين الأول 1929 - 20 آذار 1930)
أنهت حكومة بشارة الخوري بالتدخل في الانتخابات وبالتفصير في المحافظة على الأمن. فاستقالت، وشكّل إميل إده وزارة خماسية في 12

"الإصلاح".

مصلحتهم، بعد الفشل بالالتحاق بسورية، المشاركة في الحكم مع المسيحيين في الجمهورية اللبنانية الفتية. فاعترفوا، باستثناء قلة من الوجوديين المتشددين بالكيان اللبناني كأمر واقع، مع التمسك بمبدأ الوحدة السورية كهدف قومي إيديولوجي. ويقول محمد حميل بيهم بهذا الخصوص.

"منذ صيف 1926 اتجه المسلمون في بيروت انحاهاً حديداً في السياسة اللبنانية: فإبهم - مع بقائهم على عهدهم لمبدأ الوحدة السورية - تحولوا إلى المطالبة بحقوقهم المهضومة في هذا الكيان" (نقلاً عن حميل بيهم، الرعات السياسية بلبان، ص 27).

ففي مجال المراكز الرفيعة في حقل الوزارة والبيان، انضمت 18 شخصية جديدة من أبناء العائلات الغنية والفعاليات السياسية الناشطة إلى مَنْ كانوا قد سبقوهم من الأعيان المسلمين إلى التعاون مع سلطات الانتداب في دولة لبنان الكبير (1920-1926). والمضمون الجدد، أي في فترة عهد شارل دباس، سمي أرسلان، محمد الكسبي، عبد الله بيهم، محمد الجسر، محمد فاحوري، رشيد أديب، حسين الأحمد، علي نصرت الأسعد، سليم تلحوق، حير الدين الأحمد، حكمت حنبلاط، أمين المقدم، محمد عبد الرزاق أمين قزوع، محيد أرسلان، صبحي أبو النصر ورفيق أرسلان كما بدأ خاصة المسلمين وعامتهم، على السواء، يقبلون على تولي الوظائف المختلفة في دوائر الدولة، ويطالبون بالمساواة بالمسيحيين في سائر الحقوق. واللافت أن بعض الوزراء والتواب اللبنانيين المسلمين كانوا، في هذه الفترة، إما عن قناعة أو استرضاءً للشارع الإسلامي، أو للأمرين معاً، يشتركون في المؤتمرات التي يعقدها الوجوديون في بيروت ودمشق وبقوع العرائص والمذكرات التي تطالب بالانصاف عن لسان والانضمام إلى سورية (عن حسار حلاق، مؤتمر الساحل، ص 20-21)

وزارة أوغيسست أديب الثانية (25 آذار 1930-9 أيار 1932)

استقالت حكومة إميل إده تحت ضغط المعارضة المتصاعدة: فشكّل أوغيسست أديب حكومته الثانية، التي انتهجت خطأً معتدلاً، وأعادت فتح عدد من المدارس المغلقة استجابةً لمطالب المسلمين. واستمرت هذه الحكومة أطول مدة عاشتها الحكومات حتى تربيخه (أيار 1932)

وفي عهد هذه الحكومة، كان للأزمة الاقتصادية العالمية انعكاسات خطيرة على أوضاع اللبنانيين المعيشية فجرت مظاهرات وأعلنت إضرابات، خاصة في بيروت. وكانت الحكومة تنهم الشيوعيين بإثارتها وعلت الماورات السياسية والمشاحنات الحربية والمصالح الخاصة على تحركات الرعماء والسياسيين اللبنانيين. وانكشمت بعض الفضائح المالية والمخالفات الإدارية والقضائية ووسط هذه الأحوال، انفتحت معركة رئاسة الجمهورية مع دنو انتهاء ولاية الرئيس شارل دباس

تطور موقف المسلمين من الكيان اللبناني

في عهد الرئيس دباس (1926-1932):

تحت هذا العنوان، الذي خصّه به شفيق حنا الفصل السادس عشر من كتابه "معركة مصبر لسان في عهد الانتداب الفرنسي" (ج1، ط1، 1995 ص 324-349)، معالجة أمور، يمكن إيجازها بالتالي

المسلمون المعتدلون يعترفون واقعياً بالكيان

اللبناني

بعد أن تبّين أن الفرنسيين ليسوا في وارد العودة عما اتحدوه ورسموه لسان، وحد المسلمون أن

احتجّ اللبانيون الاستقلاليون على مضمون هذه المادة التي تعني بلدهم دون أن تسمّيه. كما رفضها الفرنسيون في إطار رفضهم لمجمل مشروع الدستور السوري الذي يعني رفضاً قاطعاً للانتداب. وأصدر المفوض السامي بونسو، في 14 أيار 1930 مرسومين قصي أولهما بحلّ الجمعية التأسيسية، وتضمن ثانيهما نص الدستور السوري الجديد الذي فرضه المفوض السامي استناداً إلى صك الانتداب. وأعلن بونسو أن فرنسا ترغب في عقد معاهدة مع سورية لتنظيم شؤون الانتداب وإنهاءه فيما بعد، وبدأ في إعداد الترتيبات اللازمة لإجراء انتخابات عامة في سورية قُدمت النشاط السياسي الانتخابي فيها.

- "مطالبة الموارد برئاسة الجمهورية"

معظم الزعماء الموارد، وعلى رأسهم البطريرك، كانوا يطالبون السلطات الفرنسية بجعل رئاسة الجمهورية من نصيب الطائفة المارونية لأسباب اعتبروها وجيهة ومبررة. ومنها أن طائفتهم هي أكثر الطوائف عدداً في لسان.

وفي الأشهر الأخيرة من سنة 1931، تبين أن المعركة انحصرت بالقُطبين المارونيين إميل إده وبشارة الحوري، وكانت من الحدة بحيث فسّمت الصف المسيحي

- "مطالبة المسلمين بالإحصاء العام"

وباعتبار أن أكثر الحجج التي يقدمها الموارد دعماً لمطلبهم جعل رئاسة الجمهورية من نصيب الموارد، فلماذا لا يجري إحصاء عام للموس؟ وتحتمس المسلمون لهذا الإحصاء. وقدم عبد الله بهم، في 27 أيار 1931، إلى مجلس النواب مشروع قانون لإجراء إحصاء عام للموس. فأقرّ مجلس النواب قانون

- "المسلمون المتطرفون يعارضون ويستقنون مع

السوريين"

أحد دور هؤلاء ينحسر بعد إعلان الدستور والجمهورية. لكنهم بقوا ناشطين في دعوتهم الوحيدة فاشتركوا في مؤتمر بيروت (1927) للردّ على بيان المفوض السامي بونسو في شأن السياسة الفرنسية التي يوي اعتمادها إزاء سورية ووقعوا مذكرة بالمطالب رفعوها إلى المفوض السامي تتضمن حملة من المطالب، بينها "احترام وحدة سورية واستقلالها وسيادتها". والموقعون 15 زعيماً ثلثهم لبنانيون، وهم عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف بيسار وعارف الحسّ الرفاعي من طرابلس، وعبد الرحمن بهم وعبد الله اليافي من بيروت.

وفي الوقت الذي تشكلت فيه لجنة خاصة لوضع مشروع الدستور السوري (9 حزيران 1928) برئاسة الزعيم السوري إبراهيم هنانو، توجّهت وفود من المسلمين والحدويين اللبنانيين إلى دمشق من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وحبل عامل ووادي النسيم والبقاع وبعبك (يتزعمها عمر بهم، أحمد الداعوق، عبد الله اليافي، عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف بيسار، سعدي الملا، أحمد عارف الزين، رياض الصلح، سعيد عسيران...) لتجديد مطالبها بالانضمام إلى سورية. وقد تجلّى هذا المطلب في المذكرة التي رفعها المؤتمر الذي عقده قادة هذه الوفود في دمشق إلى المفوض السامي

- "الدستور السوري المقروض سنة 1930"

حاء في مشروع الدستور السوري سنة 1928، في مادته الثانية، أن "البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عرة لكل تحرته طرأت عليها بعد نهاية الحرب"

الوطنية اللبنانية حتى في مواجهة سلطات الانتداب رغم صداقته المعروفة لمرسسا. فقد قرّر (إميل إده) الانسحاب من المعركة. وعرض على رئيس مجلس النواب محمد الحसर تأييده إن هو قرّر الاستمرار في حوض معركة الرئاسة. فبدأ الجسر كأحد أقوى المرشحين للرئاسة وكان إده يرمي من وراء ذلك قطع الطريق على خصمه بشرة الحوري وترميم الجسور بينه وبين المسلمين

أكثرية المسلمين. وقد باتت "لبنانية" متعاونة. رحّبت ترشيح الحसर الذي أعطى معركته طابع الضال من أجل بيل حقوق الطائفة الإسلامية وتعريض مكانتها السياسية. وعارضته القلة المسلمة. المؤلفة من الوجوديين المتشددتين. معتبرة إياه أنه حان القضية القومية. وذكّرت في كل مناسبة بقوله يوم انتخابه رئيساً لمجلس النواب (1927) "عاشت الجمهورية اللبنانية، عاش لبنان. استقلاله مدعاة فخر لنا. وسدافع عنه حتى الموت عاشت الجمهورية الفرنسية مرشدنا في الداخل وحامينا في الخارج". وهذا ما جعل المفوّض السامي بونسو يعلّق على هذا الموقف بقوله. "للمرة الأولى في تاريخ جمعية لبنانية. يتخذ مسلم. بل مسلم من طرابلس موقفاً بهذا الوضوح نحاه استقلال لبنان والانتداب" (شميق جحا. المرجع المذكور. ص 341، نقلاً عن سعيد مراد. الحركة الوجودية ص 211-212)

التأييد المسيحي تمثّل ببرقيات شعبية (خاصة من طرابلس). وبعدد من النواب الموارنة مثل إميل إده وكتلتته. ويوسف الحارن. وروكر أبو ناصر. وسامي كنعان. وميشال زكور. وحبيب السعد وجورج تانت. والنواب الأرثوذكس. بدافع من خصومتهم الشديدة لبشارة الحوري وهشل البطريك أنطون عريضة (استحب في 17 كانون الثاني 1932 حلفاً للبطريك الحويك). ومعه

الإحصاء ونشره رئيس الجمهورية وكان رئيس مجلس النواب. الشيخ محمد الحसर متحمساً له لأنه كان يطمح إلى رئاسة الجمهورية. وتحدّد موعد إجراء الإحصاء في 31 كانون الثاني 1932

- «إحصاء 1932»

حرى الإحصاء في مواعده المحدد. واختلفت النتائج المعلنة بين مصدر وآخر بسبب تباين وجهات النظر حول إحصاء المغتربين والأرمن والسريان والكلدان وغيرهم. لكن في التقرير الرسمي الذي قدمته فرسسا لعصبة الأمم ذكر أن سكان الجمهورية اللبنانية بلغ 773 ألف نسمة. منهم 404400 مسيحيون و 386600 مسلمون. ما يعني أن عدد أبناء الطوائف الإسلامية قد زاد بنحو 121 ألف نسمة عن إحصاء سنة 1922. في حين زاد عدد المسيحيين 106855. أي أقل من زيادة المسلمين. علماً أنهم أكثر عدداً من الآخرين وفي هذا مؤشر واضح على أن نسبة التزايد السكاني المتواتر سبباً هو لمصلحة المسلمين وهذا ما حدا بهم. حسماً جاء على لسان محمد حميل بيهم. "للمطالبة بحقوقهم كاملة ثم للتطاع إلى المساواة في المناصب الحكومية. غير مستثنين المنصب الأول لسان".

- «ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية»

الخلاف حاد بين إده والحوري. والنواب المسيحيون منقسمون بينهما. وبعدما تأكّد لإده أن معركته حاسرة بسبب معارضة المسلمين الشديدة له. وتفضيل البطريك (أنطون عريضة) حبيب باشا السعد عليه. وعدم رغبة المفوضية في دعم ترشيحه تمادياً لإثارة استياء المسلمين وتخوفاً من تطرفه وصراحته واستقلاله في الرأي وتصرفه في مواقفه

الفرنسية موقفها، وأبلغ وزير الخارجية إلى المموض السامي بونسو في 20 نيسان 1932 ببرقية يقول له فيها: "أؤيد تماماً استخدام سلطتكم لتأمين انتخاب رئيس مسيحي في لبنان" (شفيق جحا، ص 347، نقلًا عن سعيد مراد، الحركة الوحودية في لبنان، ص 215 نقلًا عن الأرشيف الفرنسي). وحاول بونسو، في مرات عدة، إقناع الشيخ محمد الحسبر بسحب ترشيحه، كان آخرها محاولة 8 أيار 1932 عبر صديق الجسر نائب الشمال عبود عبد الرزاق. ويذكر الشيخ بشارة الخوري، في حقائق لبنانية (ج 1 ص 178-179، نقلها أيضاً شفيق جحا، 348)، أنه في صبيحة اليوم التالي، أي الاثنين 9 أيار 1932، "دعا المسبو ريكلو مندوب المموض السامي في لبنان الشيخ محمد الجسر إلى ديوانه في السراية الصغيرة فلتى الشيخ وبيده نسخة من الدستور ليشرح له نصوصه المتعلقة بالانتخاب، ففاجأه المندوب بتسليمه قراراً من المموض السامي بإيقاف مفعول هذا الدستور وحلّ المجلس النيابي والوزارة، وتعيين الدباس رئيساً للدولة لأجل غير مسمى".

وفي تفسير قرار تعليق الدستور، يقول شفيق جحا (ص 349): "حقّق بونسو بوقف العمل بالدستور ثلاثة أهداف دفعة واحدة، هي: أولاً، مع الشيخ محمد الجسر من الوصول إلى رئاسة الجمهورية وثانياً، تخلص من مجلس نيابي متمرد شقّ عصا الطاعة على سلطات الانتخاب وكاد أن ينتخب المرشح الذي لا توافق عليه المموضعية العليا رئيساً للجمهورية. وثالثاً، حقق وفراً مالياً للخزينة اللبنانية بإلغاء رواتب النواب والوزراء والموظفين الآخرين المسترحين. فقد كانت الموارد اللبنانية وقد بدأت تنقع في العجز وتشكو من ضائقة مالية خانقة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وعوامل محلية أخرى، فجاء إجراء المموض السامي ليحقّف عنها بعضاً من هذه الأعباء



الشيخ محمد الجسر وشارل دباس

موارنة يخشون سابقة وصول مسلم إلى سدة الرئاسة، في تأمين وحدة الصف المسيحي. فبدأ محمد الجسر المرشّح الأوفر حظاً.

- "بونسو يوقف العمل بالدستور"

بدأ الموقف الفرنسي في غاية الدقة والحرص بسبب ما سيترتب على الخيار، بين رئيس مسيحي أو مسلم، من انعكاسات على المصالح الفرنسية في لبنان وسورية والبلدان العربية، ومن الاحتمالات التي أدخلتها السياسة الفرنسية في حساباتها أن انتخاب رئيس مسلم للبنان سيذهب شعور الوطنيين السوريين ويجعلهم أكثر تطلباً وتصلباً في المفاوضات الجارية بينهم وبين سلطات الانتخاب. وأخيراً، حددت الحكومة



عبد الحميد كرامي

وتكتلات مثل جمعية التضامن الأدبي، والحزب الشيوعي، وحزب الاستقلال الجمهوري، وعصبة العمل القومي، والمؤتمر اللبناني الكبير (رشيد نخلة)، إلى نقابات وأدباء وصحافيين، وبرزت في الصحف مقالات معارضة خاصة في جريدة "المعرض" بقلم صاحبها ميشال زكور، وجريدة النهار (جبران تويني)، ومجلة العاصفة (كريم ملحم كرم)، ونتيجة لتنامي المعارضة في لبنان (كما هي سورية حيث الرفض القاطع الذي أبداه السوريون لمشروع المعاهدة الذي قدّمه بونسو)، اضطرّ الرئيس شارل دبّاس على العودة عن الكثير من الأحكام والإجراءات التي اتخذها؛ كما اضطرّ في مطلع أيلول 1933 إلى إصدار عفو عام عن المتهمين بجريمة من الحرائم، وقد أفقده هذا التدبير الكثير من

التي كانت تنوء تحتها. وفي تبرير إقدامه على وقف العمل بالدستور حصر المفوض السامي هذه المبررات بالعامل الاقتصادي وبالرغبة بالإصلاح الإداري

الدبّاس يكتمل حكمه معيّناً رئيساً

للدولة (1932-1933)

تعلق الدستور عادت "الجمهورية اللبنانية" لتكون "الدولة اللبنانية"، "ورئيس الجمهورية" تحوّل إلى "رئيس الدولة"، وإن كان احتفظ بلقب "رئيس الجمهورية"، فحكم، من أيار 1932 إلى آخر 1933، حكماً فردياً، يصدر مراسيم ذات صفة تشريعية، وبعاونه "مجلس مديرين" من سبعة أعضاء: صبحي أبو النصر (للدخالية)، صبحي حيدر (للمعارف)، رفيق أرسلان (للزراعة)، جميل شهاب (للمال)، سامي خوري (للعُدل)، يوسف شمعون (للأشغال العامة) والدكتور كامل غرغور (للصحة)

وبدأ الدبّاس ورشة إصلاح إداري ومالي، يشجّعه المفوض السامي بونسو، فكشف فضائح في الدوائر المالية والعقارية والبلدية، وأحال أصحابها على القضاء... يساعده على ذلك الرأي العام الذي ارتاح لإجراءاته، وانخفاض صوت المعارضة، في البداية، فالبطربرك عريضة حظي بوعده من بونسو بأن يكون حبيب باشا السعد هو الرئيس المقبل، والشيخ محمد الجسر أثر الهدوء واعتزل العمل السياسي حتى وفاته (1934)، والمتشدّدون الوجوديون المسلمون لم يرعهم تعليق الدستور.

لكن معارضة المسيحيين والمسلمين عادت في الأشهر الأخيرة من حكم الدبّاس. وقد جمعت المتضررين من إجراءات الدبّاس (وزراء ونواب ورجال أعمال وإداريون سابقون...) إلى المبدئين الديمقراطيين المطالبين بعودة الحياة الديمقراطية، إلى أحزاب

مناره جبل عامل ومشاركة أهلها في مؤتمر الساحل



الصدقية في نظر المواطنين.

بيروت، عقدوا المؤتمر الشهير المعروف باسم "مؤتمر الساحل الأول، 1933"، بدعوة من سليم علي سلام (والد الرئيس صائب سلام) وبداره وبرئاسته، وحضرته وفود من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل، ومن أبرز شخصياته، إلى صاحب الدعوة رئيس المؤتمر، عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر بيهم ومحمد جميل بيهم وشوقي الدندشي وعلي ناصر الدين وبوسف يزبك وصلاح بيهم والشبح أحمد عارف الزين. وأبرز الذين عارضوا المؤتمر رياض الصلح، وآل الصلح عامة، وكادت الصحف أن تجمع على التشكيك بصحة تمثيل المؤتمرين، الناشطين "عقائدياً وقومياً"، لرغبة المسلمين اللبنانيين الحقيقية، وأهم ما جاء في المذكرة التي رفعها سليم علي سلام، باسم المؤتمر، إلى المفوض السامي، المطلب القائل بـ

المفوض السامي دو مارتيل تواجهه مطالب وحدوية (مؤتمر الساحل 1933)

ما إن وصل المفوض السامي الجديد، الكونت داميان دو مارتيل Damien de Martel (وكان سفيراً لفرنسا في الشرق الأقصى)، المعين خلفاً لبونسو، إلى بيروت في 12 تشرين الأول 1933، حتى قام بسلسلة زيارات إلى المناطق اللبنانية كافة للوقوف على أحوالها عن كثب، وأثناء ذلك، كان الوجدويون ينشطون دعماً للسوريين ومطلباً يستمرون في طرحه، وهو الانفصال عن لبنان والوحدة مع سورية. فقدموا لمارتيل، في صيدا، مذكرة يطالبون فيها بالوحدة السورية، وكذلك في النبطية، وطرابلس، وبعبك. وفي

العشريات، أصبح موقفاً واضحاً وسياسة ثالثة بدءاً من مطلع الثلاثينات. وقد عبر عن هذا الموقف تقرير للمفوضية العليا بالقول:

”من وجهة النظر الفرنسية، لبنان هو المركز التقليدي لتأثيرنا في الشرق.. من غير المناسب أنه حين يستعد في دمشق لمناقشة أسس العلاقات التعاقدية المستقلة بين فرنسا وسورية، أن نقل بوضع تماسك أراضي الجمهورية اللبنانية موضع الشك“ (مقلاً عن الأرشيف الفرنسي، مقلاً عن سعيد مراد، الحركة الوحيدة في لبنان، ص 226)

ولما كانت مدينة طرابلس إحدى أهم المناطق التي تشتد فيها المطالبة الشعبية بالالتحاق بسورية فقد أوصت المفوضية العليا الحكومة الفرنسية بشأنها بما يلي:

”يجب أن تبحث مسألة طرابلس على صعيد المصلحة الفرنسية، فطرابلس هي نهاية خط أنابيب التترول والحط الحديدى العريض ومن الأفضل لنا أن يبقى فيها مراقبة أشد من التي تسمح لنا بالمعاهدة السورية - الفرنسية بممارستها في سورية“ (مقلاً عن المصدر ذاته، مراد، ص 227)

من هذه المنطلقات السبسية، وبمقتضى هذه المبادئ الاستراتيجية حاول دو مارتيل أن يوفق بين مصالح فرنسا ومطالب اللبانيين المتباينة والمتناقضة، فكتب في 8 كانون الأول 1933 إلى وزير الخارجية الفرنسية يقول

”لقد وصلني هذه الأيام ما يشبه البيان من مؤتمر الساحل موقعاً من 15 شخصاً كعمر الداعوق، وعمر بيهم، وعبد الحميد كرامي، وهو قومي وحدوي من طرابلس هذا البيان يطالب بصمّ الساحل إلى الداخل وبالعودة إلى نظام حل لسان ما قبل الحرب بحدوده القديمة. وتردني من مختلف أنحاء بيروت

”وحدة البلاد السورية الشاملة وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية“

مطالب اللبنانيين الاستقلاليين

توحيه هؤلاء (أكثر المؤرخين اعتبروهم أنهم باتوا يشكلون أكثرية اللبانيين) إلى المفوض السامي الجديد، دو مارتيل، بأربعة مطالب أساسية (شفيق جحا، ص 373) هي أولاً، المحافظة على لبنان بحدوده الراهنة كبناً سرمدياً ووطناً بهائياً، ودولة حرة سيدة مستقلة، بضمانات دولية أكيدة لحماية الكيان والاستقلال. وثانياً إنهاء حكم شارل دباس اللادستوري وثالثاً، إعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها. ورابعاً إجراء مراجعة شاملة للعلاقات الفرنسية - اللبنانية وإرسائها على أسس تعاقدية جديدة صحيحة وقد اختلفت الأكثرية في ما بينها حول هذه النقطة الرابعة، وانقسمت إلى ثلاث فئات هي: كما حددها أحد السبسيين، ”فئة تطلب الاستقلال التام الناجز، وفئة تطلب الانتداب وتوافق على سياسته بدون قيد ولا شرط، وفئة معتدلة تريد أن تتعاون مع الفرنسيين تعاوناً نزيهاً“ (عز جريدة ”البيرق“، 26 تشرين الثاني 1933)

”كيف استجاب دو مارتيل للمطالب“

هذا العنوان المرعي، ومادته التالية، عن شفيق جحا (في كتابه: معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، مرجع مذكور آنفاً، ص 374-375)

كانت فرنسا تقرر مواقفها في كس لبنان وحدوده ومطالب أهله لا وفق مصالح اللبانيين ورغباتهم فحسب، بل وفق مصالحها هي بالدرجة الأولى، وحسب الموائد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي تجبها من ذلك الموقف. وفي حين كان يشوب هذا الموقف شيء من التردد والغموض خلال

عرائض مؤيدة لهذا البرنامج. أحاول من الآن محاربة هذه التحركات بإجراء اتصالات مع الأوساط الإسلامية بالأخص مع الشيعة والدروز" (نقلًا عن المصدر ذاته مراد، ص227)

وكانت إحدى أهم الوسائل التي لجأ إليها دورمارتيل للوصول إلى هذه الغاية، ابتداءً من سنة 1934، إسناد

بعض المناصب العليا والوظائف الرفيعة إلى وجهاء المسلمين وزعمائهم، ليرسخ ارتباطهم بالدولة اللبنانية، ويقوّي انتماءهم إليها، ويصرفهم عن التوجه إلى سورية والمطالبة بالاتحاد معها وبدأ بإنهاء حكم شارل دباس. وإجراء تعديل محدود في النظام السياسي، بدءاً من مطلع سنة 1934

عهد حبيب باشا السعد



حبيب باشا السعد

تطبيق جزئي للدستور

منذ اليوم الأول من سنة 1934، وطيلة شهرها الأول كانون الثاني، اتخذ المفوض السامي دو مارثيل قرارات أعاد بها العمل جزئياً بالدستور. عيّن، بعد استقالة شارل الدباس، حبيب باشا السعد رئيساً للدولة على أن يتخذ لقب "رئيس الجمهورية". وسمح بتشكيل مجلس نيابي جديد من 25 نائباً، 18 منهم انتخبوا بدورة واحدة، و7 عُيّنوا بمرسوم. واجتمع في 30 كانون الثاني 1934 وانتخب شارل دباس رئيساً له. وفي اليوم نفسه، تسلّم حبيب السعد صلاحياته. وعيّن عبد الله بيهم أمين سر الدولة على رأس "المجلس الحكومي".

انتهت الولاية الأولى (السنة واحدة) للسعد في آخر 1934، فجّد له المفوض السامي لولاية ثانية من سنة واحدة أيضاً (تنتهي آخر 1935).

واستفحلت الأزمة الاقتصادية في البلاد، وزادتها حدة أزمة الحكم التي ورثتها حكومة السعد من العهد السابق: استمرار تعليق الدستور، استئثار المرئيين بالسلطة (حتى قيل إن حكومة السعد هي "حكومة موظفين") والفساد المستشري في الإدارة. وازدياد الصراع السياسي والحزبي بين اللبنانيين.

أزمة احتكار التبغ

وفي خضم الأزميتين (الاقتصادية وأزمة الحكم)، وتداخلهما، برزت أزمة خطيرة تمحورت حول مسألة

احتكار " (البطريك أنطون عريضة، لبنان وهربسا" وثائق تاريخية أساسية عن دور بركي في مواجهة الانتداب الفرنسي، نقلها إلى العربية فارس عصب وراحها وقدم لها د. مسعود ظاهر - بيروت، دار المارابي 1987 ص 62-63) ولم يستنوع الفرنسيون أن يتصدى البطريك للدفاع عن السوريين ومصالحهم

وبدأت عرائص التأيد (بعث عشرات الآلاف) والوفود من مختلف المناطق اللبنانية والسورية تصل بركي وتعلن تأييده المطلق للبطريك. وقام دو مارتيل بشجّع على تشكيل لجنة برلمانية لدراسة موضوع الاحتكار ولإعطائه "صفة شرعية لبابية"؛ وما لبث أن استقال من هذه اللجنة ثلاثة نواب، هم ميشال ركور وحفيد فرجبة وفريد الحازن. لكر اللجنة استمرت بأعضائها الآخرين، ومنهم خالد شهاب، وقررت الموافقة على إنشاء نظام احتكار التبغ. وهور تسلمه هذا القرار، أصدر دو مارتيل، في 22 كانون الثاني 1935، بلاعاً رسمياً حدّد فيه بعض جواب العمل وشروطه بنظام الاحتكار تمهيداً لوصفه موضع التمييز. وبعد أيام، أي في 30 كانون الثاني، أصدر القرار رقم 16 القاضي بتطبيق نظام احتكار التبغ ابتداءً من أول آذار 1935، ومدّته 25 سنة تنتهي في 31 كانون الأول سنة 1960، وصاحبة الاحتكار شركة عنوانها "الشركة المعفلة ذات المنفعة المشتركة لاحتكار التبغ والتناك في سورية ولبنان"

وردت المعارضة بشن حملة عاضبة وواسعة في جميع المناطق اللبنانية والسورية، وأمت بركي وفود كثيرة، تأييداً لموقف البطريك، جاءت من بيروت وحونيه وصيدا وطرابلس ودمشق وحلب وحماه وحمص واللاذقية، وغيره، وحررت المطاهرات والإصرارات

لكن أمام إصرار سلطات الانتداب وإجراءاتها القمعية، أخذت المعارضة تضعف تدريجياً وتلاشى. إلا أن البطريك استمرّ يقاوم مشروع الاحتكار، ولم

احتكار التبغ في لبنان وسورية فالمفوض السامي دو مارتيل كان يعمل لإنشاء هذا الاحتكار، بينما كان البطريك الماروني، أنطون عريضة، والمشتغلون بالتبغ ومشتقاته من لسبيين وسوريين، يعارضون مشروع الاحتكار ويقاومونه بكل نصميم ولا ينسى أن قضية التبغ شكّلت، أثناءها، "حشبة خلاص" أحيرة للاقتصاد اللبناني، الذي صرّبت الأزمة الاقتصادية العالمية مختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والنحارية.

ففي 27 تشرين الثاني 1934، اتخذ دو مارتيل قراراً بإحصاء "صنع ونجارة التبغ والتناك" لنظام احتكار ثم ما لبث أن حدّد أن هذا النظام الاحتكاري إنما يُمنح لإحدى الشركات الفرنسية، والمعروف أن استثمار مورد التبغ، زراعة وصناعة وتجارة، في العهد العثماني كان حراً في متصرفية جبل لبنان، وكان خاصاً لنظام احتكاري (ريحي) في سورية منذ العام 1883

عارض معظم اللبنانيين هذا القرار رأسماليون مستثمرون ومشتغلون بالتبغ على حد سواء، حشبة أن يخسروا هذا المورد الحيوي المتبقي، بعد خسارتهم لمورد الحرير، خصوصاً وأن فرص العمل متضائلة ورفعة البطالة متسعة

وتقدم البطريك عريضة وقاد هذه المعارضة استجابة لنداءات كثيرة، واقتناعاً منه بأنه بذلك يدافع عن مصالح الشعب والكنيسة (كانت الكنيسة المارونية تملك مساحات واسعة من الأراضي التي تستثمرها بزراعة التبغ) والخربة اللبابية، فكتب، بهذا الخصوص رسالة إلى المفوض السامي الذي لم يعرب، في رده، عن رغبة في الاستجابة لطلب البطريك بالتخلي عن احتكار التبغ، فأبرق البطريك إلى وزارة الخارجية (في 29 كانون الأول 1934) قائلاً: "البلاد كلها في قلق شديد وهي تحاف إقرار الاحتكار فحاة (...) نحتج باسم اللبنانيين والسوريين ضد أي



البطريق الماروني أنطون عريضة

أنطون عريضة يتناول دائماً موضوع تعليق الدستور بالنقد الشديد

وأثمرت هذه المطالب بأن نشر دو مارتيل. في 2 كانون الثاني 1936 قراراً أعاد لمجلس النواب حقه في انتخاب رئيس الجمهورية، فدعا الرئيس حبيب السعد مجلس النواب لعقد دورة استثنائية في 20 كانون الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية.

ينقطع عن الاتصال بالمفوض السامي وبوزارة الخارجية الفرنسية منذاً بالمشروع. ولم تلق رسائله ومذكراته أذناً صاغية لدى السلطات الفرنسية: الأمر الذي ترتب عليه توتر شديد في علاقات البطريق بالمفوضية وبوزارة الخارجية الفرنسية من جهة وتقارب وثيق العرى بينه وبين الوطنيين في دمشق. خاصة الكتلة الوطنية من جهة أخرى. ووصل أمر تأييد السوريين للبطريق إلى حد أن حمل أحد قادتهم (فخري البارودي) تصريح ناري للبطريق ضد الفرنسيين وذهب به إلى الجامع الأموي يتلوه في صلاة الجمعة. فتحتمس المؤمنون المصلون وأخذوا يكبرون ويهللون ويدعون للبطريق. ثم تجمعوا بمظاهرة وطنية وهم يهتفون: "لا إله إلا الله والبطريق حبيب الله".

ولم تكن هذه المعارضة دو مارتيل عن عزمه. ونجح في نهاية المطاف بتطبيق نظام إحتكار النبع (المونوبول) في موعده. وبتسكير ملف هذه القضية بشكل نهائي.

المطالبة بإعادة الدستور

إن معركة احتكار النبع. والتفجيرات الأمنية التي توالى في العام 1935: مظاهرات، إضرابات حادّة الاعتداء على الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي من قبل أحد أفراد عائلة المقدم، وملاحقة الشيوعيين والسوريين القوميين الاجتماعيين... لم تنسّ اللبنانيين مسألة مطالبتهم بفك عقال الدستور. فوضع النواب الثلاثة، من الكتلة الدستورية، ميشال زكور وفريد الخازن وكميل شمعون، مشروع اقتراح بهذا المعنى وقدموه إلى مجلس النواب، وزاروا المفوض السامي وطالبوه بإعادة العمل بالدستور. يدعمهم بذلك الرأي العام اللبناني والصحف المحلية. كما كان البطريق

عهد إميل إده



إميل إده الناطق باسم القوميين اللبنانيين

نحو معاهدة 1936

في هذا العام عقدت ثلاث معاهدات: بريطانية -
مصرية، فرنسية - سورية وفرنسية - لبنانية. السبب

في مذكرات الشيخ بشارة الخوري (حفاق لسانية، ج 1، ص 194-196) توصيف للمعركة الرئاسية يشير إلى أن المفوض السامي دو مارتيل لم يبقَ على الحياد في هذه المعركة كما وعد. بل راح عملياً يمسك الأكثرية النيابية التي كان يتمتع بها الشيخ بشارة في وجه منافسه إميل إده لمصلحة هذا الأخير. وفي جلسة الانتخاب نال إميل إده، في الدورة الثانية، 15 صوتاً والخوري 10 أصوات. ففاز إده بالأكثرية المطلقة المطلوبة، وبأشر عمله بممارسة سلطاته الدستورية في 30 كانون الثاني 1936. فقدم عبد الله بهم استقالته من أمانة السر في ذلك اليوم حسب الأعراف الديمقراطية. وعيّن إده النائب أيوب ثابت أمين سر الدولة مكانه. أما المجلس الحكومي المؤلف من المدراء العامين فقد بقي على حاله.

وهذا التحرير الجزئي الجديد للدستور الذي سمح لمجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية. أمل اللبنانيون من الرئيس إميل إده العمل على استكمال تحريره حتى يعود الدستور كاملاً غير منقوص. لكن ظروفاً طارئة حوّلت الاهتمام من إعادة الدستور كاملاً إلى موضوع جديد هو عقد معاهدة مع فرنسا تنهي الانتداب وتفتح المجال أمام نظام سياسي جديد في لبنان.



أول وزارة في عهد إدّه. من اليمين: إبراهيم حيدر، الأمير خليل أبي المص، الرئيس إدّه، خير الدين الأحديب، وحبيب أبو شهلا

وبعده، تحرّك بعض النواب من الكتلة الدستورية وقدموا مذكرة بهذا المعنى. بواسطة رئيس مجلس النواب خالد شهاب، إلى المفوض السامي دو مارتيل. ووقع هذه المذكرة سبعة نواب، هم: ميشال زكور، فريد الخازن، حميد فرنجية، كميل شمعون، صبري حمادة، مجيد أرسلان ومحمد عبد الرزاق. ثمّ حذا حذوهم نواب كتلة الرئيس إميل إدّه.

مؤتمر الساحل الثاني 1936

استمرّت فئة من المسلمين على رفضها للاستقلال ولكل فعل قانوني وتعاقدي. ينبثق أو يؤول إلى ترسيخ كيان لبناني مستقل عن سورية.

الأهم لاندفاع بريطانيا وفرنسا لعقد هذه المعاهدات محاولتهما استرضاء العرب في أجواء بروز الأطماع الألمانية والإيطالية وارتسام أجواء مطامعهما الاستعمارية وإمكانية تحالهما في وجه بريطانيا وفرنسا وعلى حسابهما. إضافة إلى ولادة نوع من تعاطف عربي لدى بعض السياسيين والقطاعات الشعبية مع الدولتين الأوروبيتين الناهضتين حديثاً (ألمانيا وإيطاليا) أملاً بكسب دعمهما للتخلص من "الاستعمار" (الانتداب) الفرنسي والبريطاني

كان البطريك عريضة. ومعه المطارنة الموارنة. أول من دعا (كاسون الثاني - شباط 1936) إلى عقد معاهدة مع فرنسا في إطار مسألة استقلال لبنان.



تهنئة الرئيس إميل إده لإنتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية

طليعة المؤتمرين زعماء الحركة الوحودية، سليم علي سلام الذي انعقد المؤتمر في بيته في 10 آذار 1936 وانتخب رئيساً له، وعمر بيهم ومحمد جمبل بيهم من بيروت، وعبد الحميد كرامي والدكتور عبد اللطيف البيسار من طرابلس، وأحمد عارف الزين من صيدا، وأحمد رضا وسليمان الظاهر من النبطية، وشوقي الدندشي من عكار. كما حضره من أبناء جبل لبنان علي ناصر الدين من بمرم قرب حمانا، وصلاح لبكي من بعبدا، ويوسف إبراهيم يزبك من حدث بيروت، وفوزي بردويل من زحلة. فلم يكن هذا المؤتمر إسلامياً صرفاً كالمؤتمرات الإسلامية السابقة، بسبب اشتراك بعض المسيحيين في أعماله. وانتهت مداولاته بتقديم مذكرة أعادت المطالب القديمة - الجديدة نفسها، ومحورها رفض الكيان اللبناني وتحقيق الوحدة مع سورية

فبمواجهة المطالبة بمعاهدة فرنسية - لبنانية، هتت هذه الفئة تطالب بضمّ لبنان إلى سورية بدلاً من تكريس استقلاله وانفصاله بفعل تعاقدي يُضاف إلى ما سبقه من أفعال وإجراءات. خاصة وأن هذه الفئة بدأت تستشعر خطراً على مطلبها القومي من السوريين أنفسهم (وخاصة من زعماء الكتلة الوطنية) الذين بدأت تلوح في الأفق مؤشرات على إمكانية تخليهم عن المطالبة بإعادة "المناطق المنسلخة" إلى سورية مقابل التوصل مع فرنسا إلى معاهدة فرنسية - سورية

وكان أهم ما أقدمت عليه هذه الفئة هو الدعوة لمؤتمر حضره بضع عشرات من الحركة الوحودية من المدن الساحلية ومن الأقضية الأربعة. لذلك عُرف هذا المؤتمر باسم "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة"، واختصاراً "مؤتمر الساحل الثاني" 1936. وكان في

فشل المؤتمر

خرج هذا الفشل من رحم المؤتمر نفسه ومن زعماء مسلمين لبنانيين ومن زعماء الكتلة الوطنية السورية، بمثل ما خرج من تصدّي الزعماء المسيحيين الاستقاليين له، وطبعاً من المصلحة الفرنسية التي تدير شؤونها المفوضية السامية في لبنان وسورية فكاظم الصلح حضر المؤتمر، لكنه عارض مناقشاته ولم يوقع لا محضر الجلسة ولا المذكرة التي أقرّها، ونشر، بعد أيام قليلة، بياناً في الصحف (طُبع في ما بعد بكراس مستقل) بعنوان "مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان"، ضمته معالجة عميقة للمسألة اللبنانية، ومما جاء فيه: "نحن لا نريد أن نبني وطناً نصف سكانه أعداء له...".

وعبد الله البافى، السياسي البيروتي الصاعد، شجب بشدة قرارات مؤتمر الساحل، باسمه "وباسم فريق كبير من إخوانه، ويخطئ رأي الذين اتخذوها، ويعلن أن في الموافقة على مضامينها في هذا الوقت العصبى إخراج لمركز الكتلة الوطنية وكيه الأمة السورية وتنفير صريح لبطريك الموارنة وكيه لبنان دون أن يكون منها أقل فائدة" (شفيق جحا، ص 493، نقلاً عن جريدة "البيرو"، 13 آذار 1936).

ورياض الصلح، الذي كان بزيارة خاصة بمدينة القدس، قال: "... والذي أراه أن السلطة الفرنسية تعمل على زيادة البلبلة في سياستها ضد الوحدة وضد عقد معاهدة في لبنان (...) فهي تقول إن طلاب الوحدة مسلمون وطلاب المعاهدة مسيحيون، وهذا القول غير صحيح مطلقاً، ومن نتائج البلبلة محاولة إيقاد نار الخلاف الطائفي مع أن البلاد اجتازت شوطاً بعيداً في سبيل التفاهم القومي والاتفاق الوطني (وهنا أشاد رياض الصلح بمواقف البطريرك الماروني أنطون عريضة)... ونصحتي لبني قومي أن الاتفاق بين



عبد الحميد حرامي

المسلم والمسيحي هو أفضل بكثير من الوحدة والمعاهدة مع بقاء الأجنبي يفرّق الكلمة بين أبناء الوطن الواحد" (شفيق جحا، ص 495 - 496، نقلاً عن جريدة "البيرو"، 17 آذار 1936).

أما الفشل الكبير الذي مُني به مؤتمر الساحل فقد جاء من سورية نفسها، من زعمائها المفاوضين في شأن عقد المعاهدة الفرنسية - السورية، فقد زار ثلاثة من أركان الكتلة الوطنية السورية (فخري البارودي، ميخائيل ليان ومظهر رسلان)، بعد يومين من مؤتمر الساحل، أي في 13 آذار 1936، بكركي، اجتمعوا بالبطريك عريضة، وفي اليوم التالي نشرت بعض الصحف أن الزعماء السوريين صرّحوا "لغبطنه



نجيب عسييران

في الوفد اللبناني المفاوض، تشكّل هذا الوفد من عشرة أعضاء: أيوب ثابت (أمين سر الدولة)، خالد شهاب (رئيس مجلس النواب)، ولجنة برلمانية من سبعة أعضاء هم: بشارة الخوري، غبريال خبار، نجيب عسييران، حكمت جنبلاط، بترو طراد، محمد عبد الرزاق ووهرام ليليكيان، ويرأس اللجنة البرلمانية في الوفد المفاوض بشارة الخوري، ويرأس الوفد رئيس الجمهورية إميل إده.

في 16 تشرين الأول 1936، بدأت المفاوضات، وعقد الوفدان المفاوضان (الفرنسي واللبناني) جلستهما الأولى في مقر المفوضية العليا بالسراي الكبير، ورأس الوفد الفرنسي المفوض السامي دو هارتيل. اعترض المسلمون الوجوديون على تشكيل الوفد. ثم ما لبثوا أن صدّوا اعتراضهم إلى معارضة ترجمتها مؤتمرانهم واجتماعانهم (وإصرارات ومظاهرات أحياناً).

بأن الكتلة الوطنية تشجب عمل المؤتمر ولا توافق عليه" (شفيق جحا، ص 491-492، نقلاً عن حسان حلاق، مؤتمر الساحل، ص 65-67) وبعدها، توالى، كما هو معروف، تراجعات الوفد السوري المفاوض في موضوع الحدود بين لبنان وسورية، أمام تصلّب الموقف الفرنسي الرافض تضمين المعاهدة الفرنسية - السورية وملاحقتها أي تحفظ بشأن الحدود بين لبنان وسورية. إذ اعتبرت فرنسا أن المعاهدة الفرنسية - السورية يجب أن تعني اعترافاً ضمنياً كاملاً وقبولاً طوعياً تاماً غير مشروط بأي قيد أو تحقّظ بالكيانين السياسيين المستقلين، سورية ولبنان.

وعلى هذا الأساس، اتفق الطرفان، فرنسا وسورية، ووضعت نصوص المعاهدة الفرنسية - السورية وملاحقتها، وجرى التوقيع عليها في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس يوم 9 أيلول 1936. وبهذا اعتبرت مسألة الحدود بين سورية ولبنان منتهية (تكرر الاعتراف الرسمي الدولي بالكيان اللبناني الراهن وبحدوده الحاضرة مرتين بعد المعاهدة الفرنسية - السورية، الأولى، بميثاق جامعة الدول العربية التي كان لبنان أحد مؤسسيها السبعة، سنة 1945، والثانية، بميثاق هيئة الأمم المتحدة التي كان لبنان أحد أعضائها الخمسين المؤسسين في سنة 1945 كذلك).

مفاوضات المعاهدة الفرنسية - اللبنانية (1936)

أصبحت الظروف مهتأة لعقد معاهدة فرنسية - لبنانية، وبالأخص من هذه الظروف سقوط تحفظات الجانب السوري وتنازله، ضمناً عن مطالبه المعروفة من لبنان، واعترافه بالكيان اللبناني دون مساس بأرضه وسيادته.

وبعد مداولات انصبت على ضرورة تمثيل الطوائف

مثل مركز فرنسا الممتمار في لبنان. ودورها في تنظيم الجيش اللبناني. ورعاية مصالح اللبنانيين في الخارج. وارتباط النقد اللبناني بالفرنك الفرنسي. ووضع المؤسسات العلمية والحيرية والثقافية الأحسية في لبنان وكان من شروط المعاهدة أن تدخل حيز التنفيذ يوم قبول لبنان عصواً في عصبة الأمم. أي في خلال فترة الثلاث سنوات التي تلي إبرام المعاهدة وتألفت المعاهدة. إضافة إلى متنها (تسع مواد). من ملاحق هي اتفاق عسكري وخمسة بروتوكولات وإحدى عشرة مراسلة

الاتفاق العسكري. من سبع مواد. ويص على موضوعين رئيسيين هما: القوات المسلحة اللبنانية. والقوات المسلحة الفرنسية الناقية في لبنان بموجب المعاهدة

وتتضمن البروتوكولات الخمسة على موافقة كل من فرنسا ولبنان على الدحول في المفاوضة فور إبرام المعاهدة للاتفاق على التفاصيل المتعلقة ببعض الأمور المهمة المذكورة في المعاهدة والاتفاق العسكري.

وأما المراسلات فهي تلك التي تبادلها المفوض السامي دو مارتيل ورئيس الجمهورية إميل إده. وفيها تأكيد وتوصيح لبعض البنود الواردة في المعاهدة الأساسية وفي الاتفاق العسكري

(النص الحرفي للمعاهدة: "الجريدة الرسمية". مجلس النواب الدور التشريعي الثالث. العقد الاستثنائي الثالث. 17 تشرين الثاني 1936. ص 17-38)

في مقارنة بين المعاهدتين. اللبنانية والسورية. مع فرنسا. يتبين أنهما تكادان أن تكونا متشابهتين إلا في بنود الاتفاق العسكري التي تنظم لقاء قوات فرنسية في كل من سورية ولبنان. فقد احتلصت الشروط العسكرية في الاتفاق العسكري السوري

لكن ما تضمنته خطبهم ومقرراتهم وما جاء خاصة على لسان رياض الصلح. مثل تطوراً جوهرياً في موقفهم من المسألة اللبنانية فقد بدأوا يدون استعدادهم المبدئي للاعتراف بالكيار اللبناني المستقل. وأخذوا يركزون على طلب إنصافهم وإنصاف مناطقهم بمطلب المساواة الكاملة بالحقوق والواجبات مع المسيحيين. وبتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية في نظام الحكم في الجمهورية اللبنانية

طُرحت في المفاوضات مسائل عديدة. على رأسها. الطائفية. اللامركزية الإدارية. اللغة الفرنسية. مدة المعاهدة. الشروط العسكرية.... وأنجرت بسرعة وسهولة. وكادت المعاهدة تكون صورة عن المعاهدة الفرنسية - السورية ووقعها حكومتنا البلدين (فرنسا ولبنان) في 13 تشرين الثاني 1936. وأبرمها مجلس النواب اللبناني في 17 منه وبقي أن يبرمها البرلمان الفرنسي ويبشرها رئيس الجمهورية لكي تصبح قانونية ونافاذة.

مضمون المعاهدة

تألفت المعاهدة من تسع مواد. مدتها 25 سنة قابلة للتديد لفترة مماثلة اعترفت فرنسا فيها باستقلال لبنان وسيادته. وتعهدت بالسعي لقبوله عضواً في عصبة الأمم. وأتفق الطرفان على قيام صداقة وتحالف بين الدولتين للدفاع عن السلم والمحافطة على مصالحهما المشتركة وتنشاور الدولتان في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة. وتعهد كل منهما بأن تمنع عن عقد أي اتفاق لا يتلاءم مع المعاهدة

ونصت المعاهدة وملاحقها على بضعة أمور أخرى

المسلمون الوجوديون عن موقف المطالبة بالوحدة السورية إلى موقف الاعتراف بالكيان اللبناني والتعامل معه والمطالبة بحقوق الطائفة الإسلامية

وفي طرابلس، أضربت المدينة، وأحقت أحبار بيروت الوضع الشعبي فيها فسارت المظاهرات، واعتقل خلالها الزعماء الثلاثة، عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف اليسار ومصطفى المقدم، وزار عيما الكتلة الوطنية السورية، حميل مردم وسعد الله الحاربي بيروت، حيث انصم إليهما رياض الصلح، وقابلوا المفوض السامي، ثم توجهوا إلى طرابلس وبحوا في تهدئة الخواطر، وأطلق سراح كرامي واليسار والمقدم أما تحول طرابلس باتجاه الكيان اللبناني فقد كان حير تعبير عنه ما جاء على لسان نائبها أمين المقدم في مجلس النواب: "كنتُ سلبياً في الماضي، أما بعد المعاهدة فصرتُ مؤمناً" (شباط 1937)، وكذلك في تصريح لعبد الحميد كرامي على أثر مشاركته في استقال رئيس الوزراء حير الدين الأحدب في طرابلس يوم 5 شباط 1937: "السوريون تركوا فعلياً أن يطالب بحقنا في لسان" (شفيق جحا، ص 560 نقلاً عن جريدة "النهار"، عدد 3 و6 شباط 1937)

وكان المفوض السامي دو مارتيل قد أصدر، في 4 كانون الثاني 1937 القرار رقم 1 من مادتين، الأولى ألغت جميع القرارات السابقة الخاصة بتعليق الدستور، والثانية نصت أن "تبقى مدة سلطات رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات، ومدة وكالة مجلس النواب الحالي أربع سنوات"

فباشير رئيس الجمهورية (إميل إده) على الفور الاستشارات لتأليف الحكومة، وكان مجلس النواب (25 عضواً) منقسماً إلى كتلتين: كتلة إميل إده الموالية (13 نائباً) والكتلة الدستورية المعارضة (12 نائباً) ولما رفضت الكتلة الدستورية الاشتراك

الفرنسي عنها في الاتفاق العسكري اللبناني الفرنسي في بصة أمور كان أهمها الشروط الثلاثة التالية: نص الاتفاق العسكري السوري بشأن القوات الفرنسية الباقية في سورية بموجب المعاهدة على أن يكون عددها 10 آلاف حدي، وتمركزها في منطقتي العلويين وجبل الدروز، ومدة بقائها خمس سنوات أما الاتفاق العسكري اللبناني بشأن هذه القوات فإنه: 1- لم يحدد عددها، 2- ولم يحصر أماكن تمركزها بل أطلقها على الأراضي اللبنانية، 3- ولم يعين فترة زمنية محددة لوجودها بل اكتفى بالص على بقائها إلى أن يجري اتفاق حديد بشأنها (شفيق جحا، ص 548)

حوادث "المعاهدة" ومزيد من غول المسلمين باتجاه

الكيان اللبناني وإعادة العمل بالدستور

فجر توقيع المعاهدة في (13 تشرين الثاني 1936) مشاعر الغبطة لدى فريق من اللبنانيين (المسيحيين)، ومشاعر القهر والغضب لدى الفريق الآخر (المسلمين)، فقامت في المدن الساحلية مظاهرات مؤيدة وأخرى مصادة، حصلت في بعضها صدامات عنيفة أوقعت عدداً من الإصابات.

ففي بيروت، سبّر "حزب الوحدة الوطنية اللبنانية" (أسسه توفيق لطف الله عواد في أواسط 1936) مظاهرة انتهاج جات شوارع العاصمة، فردت عليها الأحياء الغربية بمظاهرة غاصبة تلتها أخرى من الأحياء الشرقية، واعتقل البعض من الذي انهموا بالتحريض، وعمل العقلاء من وجهاء المدينة (حنا تويبي، حبيب طراد، حبيب أبو شهلا، ادوار بسترس، سليم علي سلام، عمر الداوق، رياض الصلح...) على التهدئة. هذا رغم أن العاصمة كانت عرفت، قبل التوقيع على المعاهدة، انعقاد "المؤتمر الإسلامي القومي العام" (23 تشرين الأول 1936) في منزل عمر بيهم، وفيه تحول



حبيب أبو شهلا

بالحكومة. تشكلت حكومة رابعة برئاسة خير الدين الأحذب. وعضوية خليل أبي اللمع وإبراهيم حيدر وحبيب أبي شهلا وجميعهم من كتلة الرئيس إده.

انتخابات نيابية وحل المنظمات شبه العسكرية

انكبت الكتلة الدستورية على تفشيل الحكومة. ونجحت. بعد أسابيع قليلة في اكتساب نائبي البقاع أمين فرعون والياس سكاف إلى صفوفها. فضغط المفوض السامي على الفريقين لتشكيل حكومة ائتلافية. فتألفت من خير الدين الأحذب (رئيساً) وميشال زكور وحبيب أبي شهلا وأحمد الحسيني. وبوفاة ميشال زكور فجأة بنوبة قلبية. عاد الرئيس إده وشكل في 10 تموز 1937 حكومة جميع أعضائها من الموالين وبرئاسة الأحذب.

شدّت الكتلة الدستورية من معارضتها ودعت إلى دورة استثنائية. لكن مرسوماً صدر في 18 تموز 1937 قضى بحل مجلس النواب. ودعا الهيئات الناجبة لإجراء انتخابات نيابية في 24 تشرين الأول 1937.

جاءت هذه الانتخابات أقرب إلى تسوية سياسية مرضها المفوض السامي على الحكم والمعارضة. فتألف المجلس الجديد من 63 نائباً ثلثهم بالانتخاب وثلثهم بالتعيين. وكان 38 منهم من الموالين و25 من المعارضة. وكان الغرض من هذا الانتخاب - التسوية جعل العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب منسجمة. وبعد أسبوع تشكلت حكومة ائتلافية من سبعة أعضاء: خير الدين الأحذب (رئيساً) وحبيب أبي شهلا وإبراهيم حيدر وجورج ثابت من الموالين. وموسى نمور ومجيد أرسلان وسليم تفلان من المعارضين.

وعلى رأس ما واحه هذه الحكومة. في بداية ولايتها. قرار حزب الكتائب الاحتفال. بالخطب والاستعراضات

شبه العسكرية. بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيسه. وكان في لبنان عدة أحزاب أخرى ترغب في إقامة مثل هذه الاحتفالات والاستعراضات. ولم تكن السلطات قد نسيت بعد الفتنة الطائفية التي نشبت قبل ذلك بعام. فأصدرت مرسوماً بمنع مثل هذه الاحتفالات. وحل "الجمعيات المعروفة بالقمصان البيضاء (نوفيق لطف الله عواد) والكتائب اللبنانية والنجادة وكل جمعية شبيهة بها" فقادت الكتائب مظاهرات (ساحة البرج ومحلة الجميزة) تحللتها أعمال عنف. وجرح فيها المئات (ببهم بيار الحمّيل) من المتظاهرين وقوى الأمن.

وسقطت الحكومة، أواخر 1937. باستقالة



إميل إده يواجه الكونت دي مارتيل في سرايا بيروت. إلى يمينه أيوب ثابت ومحمد العبود، في الوسط إبراهيم حيدر. من أقصى اليسار الأمير خالد شهاب

معها الحكومة لإقامة احتفال 6 أيار كعيد سنوي للشهداء. وتشارك فيه الدولة بشخص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء والنواب ورجال السلك الدبلوماسي في لبنان وأركان الدولة وعصبة تكريم الشهداء وذوهم (وقد استمر هذا التقليد معمولاً به حتى سنة 1975، حين أوقف من جراء الحرب، وألغي الاحتفال الرسمي بعيد 6 أيار ونُقل إلى اقرب يوم أحد إليه في عهد الرئيس إلياس سركيس؛ وبعد 1990، أعيد العمل به من جديد).

وعندما سُئل ميشال زكور من قبل مسؤول فرنسي في المفوضية عن الدافع الذي حمله إلى تبني عيد الشهداء، أجابه: "لأن الشهداء يستحقون هذا العيد، وببهم عدد من زملائي الصحفيين الذين أفخر بهم وأعترّ. وقد شُنقوا في سبيل أقدس قضية، هي حرية لبنان واستقلاله" (فاضل سعيد عقل ورياض حنين، "ميشال زكور، حكاية عصامية وتاريخ حقة"، ط1، 1988، ص 141)

وزارة دستورية في عهد إده ووزارتا عبد الله اليافي
خلال وزارات الأحذب وما عرفته من أزمات، وبسبب

الدستوريين منها، وكذلك استقالة حبيب أبي شهلا، وهو أحد أركان الموالين فشكل خير الدين الأحذب وزارته الخامسة والأخيرة. فكانت من الموالين بجميع أعضائها، لكن الخلافات ما لبثت أن عصفت بأعضائها. فاضطر الأحذب إلى تقديم استقالته في 19 آذار 1938 فانتهت هذه الحكومة وانتهى معها دور خير الدين الأحذب كرئيس لمجلس الوزراء بعد تمرسه بهذا المنصب ونألبفه خمس وزارات متوالية خلال 14 شهراً ونصف الشهر (5 كانون الثاني 1937 - 19 آذار 1938).

تأسيس عيد الشهداء

لمّا عيّن ميشال زكور سنة 1937 وزيراً للداخلية، وقف ضد ملاحقة أعضاء "عصبة تكريم الشهداء" التي كان قد أسّسها، منذ العام 1927 علي ناصر الدين (1888-1974) بالاشتراك مع قسطنطين يني، وأحمد عارف الزين، وفؤاد النكدي، ويوسف إبراهيم يزبك، وجورج عقل، ووجيه طيارة وعزت قريطم، وكان أعضاء هذه العصبة هدفاً لملاحقة رجال الانتداب الفرنسي. واعتبر زكور العصبة هيئة ذات صفة رسمية تتعاون

تمثال شهداء لبنان





القوات الفرنسية في بيروت





عبد الله اليافي

وموسى نمور، روكز أبو ناضر، حبيب أبي شهلا وجبرائيل خاز، وجميعهم من الموالين لإده واعتبار عبد الله اليافي مستقلاً.

أما الحكم، ففي أزمة مستمرة لأسباب حزبية (دستوريون وإديون) وشخصية، عنوانها الكبير توالي الوزارات، واستفحال المساء، وتقديم اللبنانيين الولاءات الطائفية والعائلية والعشائرية والمناطقية على الولاء للوطن، وقُدمت اقتراحات ومشاريع حلول كثيرة: إصلاح إداري، إقامة حكم فرنسي مباشر، إقامة نظام حكم رئاسي، مجلس تأسيسي ودستور جديد... أبقتها الخلافات حبراً على ورق. وزاد في القلق أن المعاهدة الفرنسية - اللبنانية (والمعاهدة الفرنسية - السورية) لا تزال نائمة في أدراج وزارة الخارجية

وقوف المفوض السامي دو مارتيل، على مسافة واحدة من المعارضين (الدستوريين) والموالين (الإديين). تمكنت الكتلة الدستورية من أن تصبح الأكثرية في مجلس النواب. فكلف رئيس الجمهورية الأمير خالد شهاب، مرشح الكتلة الدستورية، تأليف وزارة جديدة (أذار 1938). فتشكلت من خالد شهاب (رئيساً) ويوسف اسطفان وكميل شمعون وسليم تقلا وخليل كسيب وحكمت جنبلاط وأحمد الأسعد. وعاشت حتى أواخر تشرين الأول 1938، حيث عاد الدستوريون أنفسهم وأسقطوها. فشكّل عبد الله اليافي وزارة ائتلافية دخلها حميد فرنجية وصبري حمادة (دستوريان)، وخليل كسيب وروكز أبو ناضر (من حزب الاتحاد الوطني الموالي). واعتبر الرئيس اليافي مستقلاً.

ولم تعمّر هذه الوزارة طويلاً بسبب التناحر الحزبي الذي غذّاه تعطيل جريدتي "النهار" و"لوجور"، واستقالة فرنجية وحماده في 20 كانون الثاني 1939. فعاد اليافي وشكّل وزارة جديدة جميع أعضائها من الموالين

المفوض السامي غبريال بيو واستمرار أزمة الحكم ومحاولات إصلاح

قبل استقالة حكومة خالد شهاب (تشرين الأول 1938) أعفي دو مارتيل من منصبه، وعُيّن مكانه غبريال بيو Gabriel Puaux الذي وصل إلى لبنان وتسلم مهماته في 7 كانون الثاني 1939. وهو أول فرنسي بروتستانتي يتولى هذا المنصب الرفيع في بلدان الشرق الأدنى، فانكب فور وصوله على درس الأوضاع في لبنان ريثما تتكون لديه خطط إصلاحية جديدة.

مطلع 1939: بيو مفوضاً سامياً، إميل إده رئيساً للجمهورية، والحكومة حكومة عبد الله اليافي الثانية، وأعضاؤها هم: إبراهيم حيدر، حكمت جنبلاط،



من الحرب العالمية الثانية



régime qui m'eût paru le mieux convenir à ce vieux pays (...) J'inclinai à penser qu'il aurait fallu à Beyrouth comme à Damas un monarque, non point un Hachémite ou un Séoudite, mais un prince chrétien, car la vraie raison d'être du Liban c'est qu'il est devenu dans le Moyen Orient la dernière terre de refuges des Communautés Chrétiennes. Je n'aurais pas cru céder à un préjugé confessionnel en donnant la préférence à un prince protestant, un Bernadotte de Suède par exemple. Mon expérience m'a montré que pour jouer un rôle d'arbitre au Levant, nul n'est plus à l'aise qu'un Huguenot..."

الجدير ذكره أن هذا الاقتراح الذي أتى بيو على ذكره جاء في سياق ما كان يُروج من مشاريع أنظمة ملكية لسورية ولبنان وفي ما يتعلق بلبس، ثمة مشروع من هذه المشاريع ارتبط باسم الأمير جورج لطف الله.

لبنان أثناء الحرب العالمية الثانية

بيو يعلق الدستور

في اليوم الأول من أيلول 1939 نشبت الحرب العالمية الثانية، وفي 9 أيلول أعلن المموض السامي بيو الأحكام العرفية في جميع الأراضي اللبنانية والسورية. وفي 21 منه أصدر أربعة قرارات علق بموجبها الدستور وعطل الحياة البرلمانية، وأعاد الحكم الفرنسي شبه المباشر بحكم الضرورات الحربية، وأصبح القادة العسكريون (على رأسهم الجنرال مكسيم ويغان القائد العام للجيش الفرنسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الذي اتحد من بيروت مركزاً لقيادته، وكان هو نفسه مفوضاً سامياً قلاً) حكام البلد المعليين.

الفرنسية والبرلمان الفرنسي من دون أن تدو أي بادرة تظمن إلى أن البرلمان الفرنسي مقبل على إرغامه. فالمعارضون الفرنسيون لها (موظفون، عسكريون، رأسماليون، جمعيات تبشيرية وثقافية...) أصبحوا أصحاب الكلمة المسموعة في دوائر الحكم الفرنسي. تكوّنت لدى المموض السامي غبريال بيو بعض الأفكار والصيغ للإصلاح، وقصد باريس، التي وصلها في 11 آب 1939، حاملاً ملفين أساسيين: ملف إصلاح النظام اللبناني وملف معاهدي فرنس مع كل من سورية ولبنان لكر القطبين السياسيين اللبنانيين، إده والخوري. كانا قد سبقاه إلى هناك ليتدتركل منهما مصالحه مع المراجع الفرنسية

لكن مقترحات بيو لإصلاح النظام بقيت سرية؛ ثم سرعان ما فاحأته وفاحأت باريس والعالم معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء التي وقعتها موسكو وبرلين في 23 آب 1939 فتأكد للعالم أن الحرب واقعة، فأوقفت باريس المباحثات الجارية بشأن إصلاح النظام اللبناني وإبرام معاهديها مع لبنان وسورية وكان يجب انتظار صدور كتاب غبريال بيو: Gabriel Puaux, Ambassadeur de France Membre de l'Institut, Deux Années Au Levant, Souvenire de Syrie et du Liban 1939-1940.

بدون ناشر ولا تاريخ (لكن تاريخ الصدور يقع بعد العام 1951 لأن المؤلف يذكر في أواخر الكتب. أحداثاً وقعت في ذلك العام) حتى تستنى للمؤرخين الوقوف على بعض ما كان يفكر به بيو من إصلاح للنظام اللبناني: تغيير النظام وإقامة نظم ملكي على أن لا يكون العاهل هاشمياً ولا سعودياً، وتنصيب أمير مسيحي، وبفضله بروتستانتياً، الأمير برنادوت من السويد مثلاً. فقد جاء في كتابه (ص 62) ما حرفيته.

"J'ai quitté le Liban sans avoir pu y instaurer le

أم رئيس الجمهورية (إميل إده) فقد حُصرت مهامه بتعيين الموظفين للوظائف التي توّضع قائمتها بقرار من المفوض السامي. أما الوظائف الأخرى فيعين الموظفين فيها أمين سر الدولة (عبد الله بيهم). كما يكون لرئيس الجمهورية الصفة اللازمة ليتخذ بناءً على اقتراح أمين سر الدولة مراسيم يكون لها قوة القانون لا سيما في ما يختص بالميرانية. وتتخذ المراسيم الاشتراعية بمصادقة المفوض السامي التي نجعلها نافذة وانصبّ اهتمام السلطات العسكرية والمدنية.

المرسية واللبنانية. على تنظيم وسائل الدفاع وتأمين الحاجات الحياتية الضرورية للمواطنين كما اتحدت هذه السلطات إجراءات الرقابة على الصحف وتحريم الانتماء إلى الجمعيات والأحزاب ذات الارتباط الخارجي (القوميو العرب، السوريو القوميو الاجتماعيون، الشيوعيو). فاحتجرت السلطات عدداً كبيراً منهم وأبعدت آخرين عن البلاد، هي حين لقي حزب الكتائب اللبنانية حطوة كبيرة لدى المرئسيين لتعاونه معهم في مختلف المجالات

ألفرد نقاش

رئيساً للدولة في عهد حكومة فيشي.



ألفرد نقاش

بريطانيا عليهما. فشحت المواد الغذائية والمحروقات... وعمد المحتكرون إلى تخزين المواد. فارتفعت أسعار المواد كافة وانتشرت البطالة ولاح

في أثر هزيمة فرنسا وقيام حكومة فيشي فيها. وقعت هدنة ألمانية - فرنسية في 22 حزيران 1940 نصت على وضع المستعمرات الفرنسية في عهد حكومة فيشي. والتزام هذه المستعمرات بالامتناع عن تقديم أية مساعدات أو تسهيلات للحلفاء. ووفقاً لشروط هذه الهدنة أرسلت إلى كل مستعمرة خاضعة لحكومة فيشي لجنة ألمانية - إيطالية لتراقب الوضع عن كثب. واتخذت لجنة الهدنة في لبنان وسورية مدينة بيروت مركزاً لها.

بادرت لجنة الهدنة إلى إقالة المفوض السامي غبريال بيو في 24 تشرين الثاني 1940. وخلصه الجنرال جان شياپ J. Chiappe المعروف بكرهه للبريطانيين وميله إلى إيطاليا. لكن طائرته أسقطت في 28 تشرين الثاني فوق البحر المتوسط وهو في طريقه إلى بيروت (البعض يعتقد أن الحادث وقع خطأ فيما يشير البعض الآخر الشكوك حول هذا "الخطأ"). فعادت حكومة فيشي وعيّنت مكانه الجنرال هنري دانتز Henri Dentz مفوضاً سامياً وقائداً أعلى للجيش الفرنسي في لبنان وسورية. ووصل بيروت في 30 كانون الأول 1940.

انقطعت الإمدادات الخارجية عن لبنان وسورية بسبب الحصار البحري والبري والجوي الذي فرضته



قوات الاحتلال الاجنبي

هذه العروض والوعود. فقد كان بعض الموارنة لا يزال يتعلق بفرنسا وبراheen على ابيعائها بالرغم من سقوطها المريع. وكان باقي الموارنة ومعظم الكاثوليك يتطلعون إلى ايطاليا كبديل محتمل لفرنسا. على اعتبار أن ايطاليا. ومدينه روما بشكل خاص. هي عاصمة المسيحية ومركز الكنيسة في العالم. وكان معظم المسلمين يظهرون ميلاً شديداً إلى الألمان. ولكن اللبنانيين عموماً ومن مختلف الطوائف لم يقلوا بأن يغامروا بمستقبلهم وبمصير بلادهم. فامتنعوا عن اتخاذ المواقف الجازمة الثابتة بانتظار نهاية الحرب للتعامل مع الجانب المنتصر" (شفيق جحا. معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي. مرجع مذكور. ج2. ص 715 نقلاً عن اسكندر رياشي. قبل وبعد. ص 271)

وبعد فشل الثورة العراقية (حركة رشيد عالي الكيلاني). أخذت الحكومة البريطانية تستعد للاستيلاء على لبنان وسورية لطرد "حكومة فيشي وأعضاء لجنة الهدنة" منهما. وتكرر تأكيدها بأنه من

شبح المجاعة. وأعلنت الإضرابات (في بيروت وطرابلس وصيدا) وانطلقت المظاهرات. وقدم رئيس الجمهورية إميل إده وأمين سر الدولة عبد الله بيهم استقالتيهما في 4 نيسان 1941 إلى الجنرال دانتر. فقبلها وعين القاضي ألفرد نقاش رئيساً للدولة يعاونه مجلس وكلاء لأمانة سر الدولة تشكل من أحمد الداعوق. جوزف نجار. فيليب بولس ومؤاد عسيران.

أما الحكم الفعلي فقد أمسك به أعضاء لجنة الهدنة (الألمان والايطاليون). ولما كانت وعود دول المحور (وفي طلبعتها ألمانيا وايطاليا) تنهال على العرب. شعوباً وأقطاراً. بالدعم والتحرير والاستقلال. ولما كان الدعم الألماني لثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق انطلافاً من مطار رباق والمزة وتدمر والنيرب (قرب حلب) قد ترجم هذه الوعود عملياً. فقد أصبح مقر أعضاء لجنة الهدنة في بيروت مقصد الزعماء من مختلف الطوائف والأحزاب اللبنانية. لكن اللبنانيين عموماً بقوا "حيارى مترددين حيال



الجنرال شارل ديغول

وواجهت القوات المتحالفة مقاومة ضارية في أثناء تقدمها من قوات حكومة فيشي. وعندما اقتربت المعارك من بيروت أعلنت العاصمة مدينة مفتوحة بناءً على طلب الرئيس ألفرد نقاش من الجنرال دانتز لتجنبها الدمار. وبعد نحو شهر من بدء القتال وجد دانتز أن لا جدوى من الاستمرار في المقاومة فطلب وقف القتال

شروط الهدنة أو اتفاقية عكا

بعد استسلام دانتز، ابتدأت مفاوضات الهدنة في مركز القيادة البريطانية في مدينة عكا بفلسطين وفي 14 تموز 1941 انتهت هذه المفاوضات، ووقع الاتفاقية كل من الجنرال البريطاني هري هتلند

الطبيعي أن تكون "حرة في مهاجمة هذا العدو أينما كان" (شميق جحا، ص 718؛ نقلاً عن بيار ريادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 26).

القوات البريطانية والفرنسية الحرة تحتل لبنان وسورية ووعد فرنسي وبريطاني بالاستقلال

خلال الاستعدادات لهجوم القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة، حرص ديغول، ما أمكنه ذلك وهو في وضع الحليف الضعيف، على المحافظة على سلامة الامبراطورية الفرنسية ولجم التدخل البريطاني في شؤونها، فأصرّ على أن لا تنفرد القوات البريطانية في حرب تحرير البلدين، وعلى اشتراك الفرنسيين بالعملية بوضع كئائب، وعلى وضع البلدين بعد تحريرهما تحت الإدارة الفرنسية وعين مساعده الجنرال جورج كاترو G. Catroux مندوباً سامياً فيهما وقائداً عاماً لقوات فرنسا الحرة في الشرق، على أن توضع هذه القوات أثناء العمليات العسكرية، تحت إمرة القيادة البريطانية العامة في الشرق الأوسط في البر والبحر والجو.

وفي صبيحة 8 حزيران 1941 صدر الأمر بالهجوم، وعبرت القوات البريطانية والفرنسية الحرة الحدود اللبنانية والحدود السورية، وحلقت طائرات الحلفاء فوق المدن والقرى اللبنانية والسورية وألقت عليها مناشير متصممة تصريحين موثّحين للسانيين والسوريين: واحد فرنسي، وقّعه الجنرال كاترو ويعد فيه الشعبين بإنهاء عهد الانتداب وتمكينهما من تأليف دولة منفردة أو الاتحاد في دولة واحدة وضمن الاستقلال والسيادة بمعاهدة، والمنشور الثاني وقّعه السمر البريطاني في القاهرة لأمز لامسون باسم حكومته يطمئن الشعبين إلى موقف بريطانيا المؤيد والضامن للتصريح الفرنسي.



الجنرال ادوارد سبيرز

ونستون تشرشل، قال فيها: "إنني وجميع الفرنسيين الأحرار نعتبر هذا الاتفاق متعارضاً تعارضاً جوهرياً مع مصالح فرنسا الحرة (...) وأنه مهين، في شكله الحالي، لكرامتنا".

ولما كانت الحكومة البريطانية راغبة في الإبقاء على تحالفها مع ديغول، والحرب ضد ألمانيا وإيطاليا مستمرة، فأبرقت إلى بعثتها في القاهرة بفتح مفاوضات مع ممثلي فرنسا الحرة. فعقد اجتماع بين الطرفين، في 23 تموز 1941، توصلوا فيه إلى الاتفاق على عدد من النقاط، أبرزها: أن تتولى سلطات فرنسا الحرة زمام الإدارة المدنية في سورية ولبنان وأن تخصص جميع الوحدات العسكرية والأمور المتصلة بشؤون الحرب للقيادة العليا البريطانية.

وهذا الاتفاق استوجب عملياً إدارة فرنسية- بريطانية

ويلسون H. Maitland Wilson، القائد العام للقوات المتحالفة في سورية ولبنان وفلسطين، والجنرال فريدلهاك معاوون القائد العام لجيش الشرق الفرنسي باسم الجنرال دانتز وتوقفت على الأثر العمليات الحربية، وتألّفت اتفاقية الهدنة (يقال لها أيضاً إتفاقية عكا) من عشرين بنداً، وكان من أهم ما نصّت عليه أن تتخلى قوات فيشي عن الأراضي اللبنانية والسورية للقوات المتحالفة، وأن يُختَر الفرنسيون من عسكريين ومدنيين، بين أن ينضموا إلى قضية الدول المتحالفة فيسمح لهم بالبقاء في سورية ولبنان، أو أن يرفضوا ذلك فيصير إرجاعهم إلى فرنسا

ديغول يشجب الاتفاقية ثم تتم التسوية

"مذكرات الجنرال شارل ديغول، نداء الشرق" التي كتبها بنفسه، من جزئين (صدرت بأكثر من ترجمة عربية) تتحدث عن غضبه وشجبه لتصرف حلفائه البريطانيين منه ومن "فرنسا الحرة" و"قوات فرنسا الحرة" التي شاركت في تحرير لبنان وسورية، وقد وصل هذا التصرف "الشائن" إلى ذروته، بنظر ديغول، عندما لم تُدع فرنسا الحرة للاشتراك في محادثات الهدنة بعكا، ولم تُستشر بشأنها، ولم توقع على الشروط التي تمّ التوصل إليها بين البريطانيين والفرنسيين الفيشيين

فأُتِرق، من برازا فيل (عاصمة الكونغو الفرنسي) إلى كاترو برسالة لينقلها إلى الجنرال إدوارد سبيرز رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان وإلى القائد العام للقوات البريطانية، يقول فيها إنه يرفض شروط الهدنة لتي لم يُستشر بها. ثم طار ديغول إلى القاهرة، ومنها انتقل إلى بيروت للعناية بنفسها، وفي 21 تموز (1941)، وجّه رسالته إلى رئيس الوزراء البريطاني



جورج السادس ملك بريطانيا أول المهنتين باستقلال لبنان

الشمالي من ساحة البرج، وقد هدمت في ما بعد). وأعلن باسم فرنسا الحرة استقلال لبنان وتعيين ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية. فكان هذا هو الإعلان الفرنسي الرابع لاستقلال لبنان (بعد إعلان الجنرال عورو 1920، وهنري دو جوفيل 1926، ودو مارتيل 1936). وأنهى كاترو بالعارة التالية "وليحي لبنان المستقل ولنحي بريطانيا العظمى ولنحي فرنسا الحرة" (النص الحرهي للإعلان، وباللغة الفرنسية، وارد في "التاريخ الدبلوماسي"، لبيار زيادة، الوثيقة رقم 16؛ وتعريبه في عدد من المراجع، منها: "شعيق جحا" معركة مصير لبنان في عهد الانتداب، ج 2، ص 739 - 743).

وفي الأول من كانون الأول 1941 تشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد الداعوق. وضمت عشرة أعضاء. وتميزت بأنها لأول مرة بعهد الانتداب تشكلت حكومة

مشتركة: الجانب الانتدابي (المدني، السياسي، والعسكري ذي البعد الضيق) تولاها كاترو الذي أعاد العمل بنظام الانتداب، وأقام نفسه حاكماً مطلقاً على لبنان وسورية، الجانب العسكري ذو البعد الأوسع المتعلق بالحرب في المنطقة، ونظراً للتفوق الكبير للقوات البريطانية بالنسبة إلى القوات الفرنسية، فقد أوليت قيادته العليا للقوات البريطانية إلى بعثتها في بيروت برئاسة الجنرال ادوارد سبيرز E. Spears لتقوم بهذه المهمة ولترعى المصالح البريطانية في سورية ولبنان.

وقد أكد تشرشل هذه النسوية في 9 أيلول 1941 عند عرضه على مجلس العموم السياسة البريطانية بشأن المستقبل السياسي في سورية ولبنان، حيث قال: "لا توجد لدينا طموحات في سورية ونحن لا نسعى لأن نحل محل فرنسا أو نخلفها أو نستبدل المصالح الفرنسية بالمصالح البريطانية في أي جزء من سورية. إننا موجودون في سورية من أجل أن نربح الحرب. ومع ذلك فإنني يجب أن أوضح أن سياستنا التي أقرها حلفاؤنا في فرنسا الحرة، هي أن سورية يجب أن تعود إلى السوريين الذين سينتمعون بحقوقهم في السيادة والاستقلال في أقرب فرصة ممكنة..." (د. عصام خليفة، الجامعة اللبنانية، الكتاب 41، بيروت 1996، ص 475؛ نقلاً عن جفري ووتر، العراق وسورية 1941، ترجمة محمد مظفر الأدهمي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1986، ص 266).

إعلان الاستقلال واعتراف الدول

في الأول من تشرين الأول 1941، أعلن كاترو استقلال سورية. وأنصرف بعدها إلى الوضع اللبناني، فجال على المناطق واجتمع بوجهائها. وفي 26 تشرين الثاني 1941، أقام احتفالاً رسمياً في دار الحكومة اللبنانية (السراي الصغير التي كانت قائمة في الطرف



جنرال كاترو

لكاترو ورئيسه ديعول. إذ نادر كاترو إلى تعيين رئيس الجمهورية بقرار منه. وربط تحقيق الاستقلال بعقد معاهدة تحالف وصداقة بين لبنان وفرنسا وفقاً لروحية معاهدة 1936. وفرص على لبنان. دون استشارة أبنائه. فيوداً تقتضيها حالة الحرب ونتج عن هذه السياسة المرنسية المتصلبة اشتداد المعارضة الوطنية اللبنانية التي من أهم مظاهرها

- مطهر برز قبل بيان 26 تشرين الثاني 1941. وتمثل باجتماع عقده بعض الصباط العاملين في صفوف القوات المرنسية هي 16 تموز 1941. حيث أفسموا شرفهم أنهم لم يقبلوا بالخدمة إلا في سبيل لبنان وأن لا تكون لهم علاقة إلا مع حكومته الوطنية. ووقع هذا التعهد أكثر من أربعين ضابطاً من الصباط

استحدثت فيها وزارتان سياديتان: الخارجية وتولاها حميد فرنجة. والداخلية وتولاها حكمت جنبلاط. وتوالى الاعترافات الدولية باستقلال لبنان. وقد كان أول المهنيين والمعتريين باستقلال لبنان جورج السادس ملك بريطانيا. وأقامت بريطانيا علاقات دبلوماسية مع لبنان المستقل. وعيّنت رئيس بعثتها في لبنان وسورية الجنرال إدوارد سبيرز (في 11 شباط 1942) موفداً فوق العادة ووزيراً مفوضاً ذا صلاحيات مطلقة لدى حكومة الجمهورية اللبنانية. وقدم سبيرز أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية ألفرد نقاش.

ثم اعترفت باستقلال لبنان وسورية كل من بلجيكا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والنرويج وهولندا ويوغوسلافيا واليونان والصين وتركيا وأستراليا وكندا واتحاد جنوب أفريقيا ونيوزيلندا واللوكسمبورغ. ولكن اعتراف معظمها كان شكلياً لكونها حكومات في المنفى (في لندن) بسبب الاحتلال الألماني لأراضيها. وتأخر اعتراف الولايات المتحدة الأميركية إلى 17 تشرين الأول 1942. حيث عيّنت جورج ودسورث ممثلاً سياسياً وقنصلاً عاماً للولايات المتحدة لدى الجمهورية اللبنانية. أما الاتحاد السوفياتي فكان آنذ مهتماً بالتصدي للاجتياح النازي لأراضيه.

وأما أهم الاعترافات. نسبةً إلى إعلان قيام لبنان المستقل. فكان اعتراف سورية. إذ "تبادلت حكومتنا سورية ولبنان الاعترافات. ما يعني (كما رحت بيروت) نهاية المطالب السورية بالنسبة إلى الأقضية الإسلامية من لبنان" (شفيق جحا ج 2. ص 746. نقلاً عن سفيان لونجريح. تاريخ سورية ولبنان. ص 402)

استقلال شكلي وازدياد المعارضة اللبنانية المطالبة بالاستقلال التام. مؤتمر بكركي

إعلان الاستقلال الذي حمّله بيار كاترو في 26 تشرين الثاني 1941 بقصته الممارسات العملية

بكركي



دام أنكم دشنتموه بتعيين رئيس الجمهورية ووضعتم له الحطط التي يجب أن تمشى عليها الحكومة المقبلة. وقد أوصيتم هذه الحكومة بأن تبعد عن النظم البرلمانية. واحتفظتم هكذا لأنفسكم بحق التدخل بشؤون بلادنا المحض داخلية... (شفيق جما ج2، ص750، نقلاً عن يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص1050-1051)

- مذكرة الأعيان ورجال الفكر إلى الجنرال كاترو رفضوا فيها أن يجري البحث في عقد معاهدة لبنانية - فرنسية في ظل الانتداب وتحت نبر الاحتلال العسكري، وطالبوا بأن يتحقق الاستقلال أولاً، وبعده يُنظر في أمرا المعاهدة. ووقع المذكرة: المطران أغناطيوس مبارك، المطران مكسيموس صابغ، الشيخ بشارة الخوري، الأمير خالد شهاب، سليم ثقلا، جبران تويني، مجيد أرسلان، كميل شمعون، نجيب عسيران.

الصغار، مهم القومندان سالم والقومندان فؤاد شهاب، ووديع ناصيف وجميل لحود وفؤاد لحود وعاد شهاب واسكندر غانم وميشال نوفل وجورج معلوف وفارس زوين وجميل الحسامي، وغيرهم - بيان الشيخ بشارة الخوري زعيم الكتلة الدستورية الذي نذ فيه باستقلال 26 تشرين الثاني 1941، واعتبره مزيفاً، ودعا إلى فك عقال الدستور وإجراء انتخابات حرة (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص242)

- مذكرة رياض الصلح إلى كاترو وإلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا ومصر والعراق والمملكة العربية السعودية (20 كانون الأول 1941) التي جاء فيها: "إن حدث السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة 1941 لم يحقق مطامح بلادنا الوطنية... وكانت النتيجة في أن فرضتم (الكلام موجّه إلى كاترو) علينا نظاماً لم يكن نظام الاستقلال ما



الامير مجيد ارسلان

ديمقراطية. فكان هذا المؤتمر، في بكركي ويوم عيد الميلاد بالذات، خطة ناجحة خاضتها المعارضة وكان شعاره: "لا استقلال بدون إعادة الأوضاع الدستورية إلى لبنان".

افتتح البطريرك عريضة المؤتمر بخطاب جاء فيه: "إن هذا الصرح ليس وقفاً على الطائفة المارونية فحسب، بل هو بيت جميع اللبنانيين ووقف للمصلحة اللبنانية لا فرق فيها بين طائفة وأخرى (...) نريد استقلالاً مبنياً على العدل في توزيع المناصب والمنافع (...) نريد الائتلاف مع المجاورين لنا في الشرق ومع كل الدول الذين لنا علاقة معهم. لا سيّما مع



عادل عسيّران

صبري حمادة، رشيد جنبلاط، فريد الخارن، ابراهيم عازار، محي الدين النصولي، خليل أبو جودة، عادل عسيّران، توفيق بستاني، وغيرهم (شفيق حنا، ص 751، نقلاً عن توفيق وهبة، لبنان في حباتك السياسة ج1، ص 100).

- أما أهم هذه المعارضة فقد تمثلت بمؤتمر الطوائف اللسانية في بكركي الذي عقد في 25 كانون الأول 1941 تحت رعاية البطريرك الماروني أنطون عريضة بالذات. فدّل هذا المؤتمر على سياسة الانتداب الفرنسي قد دفعت بأعداد كبيرة من المسيحيين للوقوف في تيار المعارضة الجذرية للانتداب والدعوة إلى رواله بالكامل وتحقيق إصلاحات

خطة كاترو للانتفاة على المعارضة

أدرک الفرنسيفون فوراً مدى الخسارة التي تلحق بسفونهم في لبنان نتيجة تكتل المعارضة بوجهها الديني تحت زعامة البطريرک عريضة، وبوجهها السياسي بتحالف بشارة الخوري ورياض الصلح اللذين شكّل لقاؤهما في المعارضة نقطة تحول أساسية أثّرت على مجرى الحياة السياسية اللبنانية. فغدا مطلب الاستقلال ورفض الانتداب مطلباً جماهيرياً وطنياً على امتداد جميع أراضي لبنان وطوائفه كافة، ولم يعد بمقدور الفرنسيين التلاعب بخيوط اللعبة الطائفية وتسعير الاقتتال الطائفي. أضف إلى ذلك الدعم العلني الذي أظهرته بريطانيا لرفض الانتداب الفرنسي والدعوة إلى رواله، خاصة وقد باتت بريطانيا في نظر اللبنانيين جميعاً هي الدولة الأقوى وهي الدولة المنتصرة. وبات مقرّ ممثلها العام، الجنرال إدوارد سبيرس، مقصد الزعماء والوجهاء اللبنانيين من جميع الطوائف. وأما المعارضة المضادة، المتمثلة بتيار مسيحي خائف ومطالب بـ "الحماية الفرنسية" (المطران مبارك، جماعة الكتلة الوطنية، حزب الوحدة اللبنانية) فبدأ ضعيفاً متهاوياً لا حول له ولا قوة أمام التيار المسيحي والماروني الاستقلالي الجارف والمتصلّب حول البطريرک عريضة وبشارة الخوري. فحاول الفرنسيون التراجع خطوة إلى الوراء، وعمد كاترو إلى "توسيط الرئيس السوري الشيخ ناج الدين الحسني، رجل فرنسا الأول في سورية، مع المعارضة اللبنانية والبطريرک الماروني. لكن الوساطة فشلت واتسعت شقة الخلاف" (د. مسعود ضاهر "لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق" ص 133).

مع اشتداد الأزمة وتصلب عود المعارضين بدعم علني من الجنرال سبيرز، أبرق كاترو لرئيسه الجنرال ديغول، في أواخر نيسان 1942، شارحاً له الحطة التي



جبران تويني

دول فرنسا وانكلترا وأميركا...
أما أبرز مقررات المؤتمر فدارت حول النقاط التالية:

- 1- استقلال لبنان استقلالاً فعلياً؛ 2- حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية كدولة مستقلة؛ 3- سنّ قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة؛ 4- تسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد؛ 5- اعتبار كل عمل نائبه الحكومة الحاضرة من شأنه أن يقيد البلاد، إن كان من الوجهة السياسية أو الوجهة الاقتصادية، لاغياً غير معمول به؛ 6 - إعلان الثقة بالبطريرک الماروني عريضة لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيات تمثل الطوائف والمناطق اللبنانية (د. مسعود ضاهر "لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق" ص 131-133).



الجنرال كاترو والفرد نقاش ومعهما جورج حيمري

ديغول ليبرق له بالسرعة الممكنة بالموافقة على هذه الخطة التي برأيه "ستحيط ما تنعرض له من ضغط ومن مناورات لا انتزاع هذين البلدين منا، قبل أن يصبح هذا الانتزاع أمراً محققاً" (شفيق جحا، ج2، ص 756-757، استناداً إلى مذكرات ديغول، ص 462-463).

كاترو يطلق "لغة لم نكن نسمع بها"

حتى لا يبقى السياق سباقاً تاريخياً سياسياً صرفاً، لا بد وأن نعرّج بين حين وآخر، كما فعلنا في السابق، على محطات من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. فنبرز بعض المعالم الأساسية على طريق التطوّر الاقتصادي والاجتماعي. ففي ظروف الحرب والأزمة الاقتصادية، أنشأ كاترو

ينتوبها لقطع الطريق أمام النفوذ البريطاني. "فقال إنه سيلغي المراسيم التي كان المفوض السامي الأسبق بيو قد أصدرها وأوقف بموجبها العمل بالدستور في كل من لبنان وسورية في 21 أيلول سنة 1939. وسيعيد المجلسين النيابيين السابقين على اعتبار أنهما المجلسان اللذان صدقا معاهدتي 1936. وكذلك سيعيد رئيسي الجمهورية السابقين إلى سدة الرئاسة: إميل إده في لبنان، وهاشم الأتاسي في سورية. وسيعلن باسم الجنرال ديغول وفرنسا الحرة إبرام معاهدتي 1936 لتكونا الميثاق المؤقت الذي يحدد علاقاتها مع كل من لبنان وسورية، إلى أن يصبح بالإمكان إجراء معاوضات لعقد معاهدتين بديلتين. والحق كاترو في نهاية برقيته على الجنرال



الجنرال كاترو يلقى كلمته

ولكنه شدّد على طلب واحد وهو أن يدفع (يوسف سالم) كامل التعويضات لهم.

البريطانيون يفشّون خطة كاترو ويفرضون إجراء انتخابات نيابية

قبل أن يحصل كاترو على تفويض من الجنرال ديغول بتنفيذ خطته فوجيء (في أيار 1942) بوزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة ريتشارد كايسي يطلب إليه بالإحاح باسم حكومته تحقيق الاستقلال الموعود للبنان وسورية بدءاً بإجراء انتخابات نيابية فيهما في موعد أقصاه تشرين الثاني 1942.

فأخذت المفوضية الفرنسية (كاترو) تماطل. وفي صيف 1942، وصل ديغول إلى الشرق، وراح يشتكي

في المفوضية العليا غرفة اجتماعية وعيّن رئيساً لها هو الأب لوجينسيل (هذا الأب منحه، في ما بعد الرئيس فؤاد شهاب الحنسية اللبنانية، وعمل مستشاراً لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وهو كاهن يسوعي)

ومور تعبينه راح لوجينسيل يتصل بالشركات والمؤسسات ويسأل العمّال والموظفين عما إذا كان لديهم شكاوى من إداراتهم ليعرضوها عليه. وطلب من الأجراء والعمّال تأليف نقابات تتكلم باسمهم تطالب بزيادة الأجور - كانت تلك - كما اعتقد - المرة الأولى التي تنحني فيها السلطة في لبنان على شؤون العمّال وتعنى بعلاقة العامل برب العمل. وأكبر ظني أنها كانت نقطة انطلاق خطيرة في الحقل الاجتماعي. وإن إنشاء الغرفة الاجتماعية في المفوضية العليا يشكّل تاريخاً لا يمكن تجاهله" (يوسف سالم، "50 سنة مع الناس"، دار النهار للنشر بيروت

1975 ص 126)

وفي طريق اتصالاته بالمؤسسات "مّر لوجينسيل بشركة المياه التي أديرها" (يوسف سالم)، وبعد أيام قليلة، "بدأ عمّال الشركة يتحدثون عن حقوقهم في المؤسسة وعن عزمهم على الإضراب عن العمل. إذا لم يبالوا ما يطلبونه، فراعني الأمر، وهالتي هذه اللعبة الجديدة التي لم تكن نسمع بها في لبنان".

وبمضي يوسف سالم (في المرجع المذكور ص 126-133) يتحدث عن رفضه مطالب عمّال الشركة ومستخدميها (كونه كان مديراً لها وعضو مجلس إدارتها) لأسباب فنية ولكي لا يقطع المياه عن سكان بيروت وجنود الحلفاء والأيام أيام حرب، وكيف أن كاترو نفسه تدخل لمصلحة العمّال إلى درجة هدّده بكفّ يده. حتى إذا ما اقتنع كاترو أخيراً بوجهه نظره وأقرّه على إجراءاته، بما فيها طرد أربعة من عمّال الشركة،

من المداخلات البريطانية. ويطالب تشرشل باحترام الاتفاقيات. وزار المناطق اللبنانية. وألقى خطاباً في نادي الاتحاد المرسى في بيروت (28 آب 1942) لم يستشف منه أي تغيير في السياسة الفرنسية. ما أثار استهجان الاستقلاليين اللبنانيين وأنقاهم على مطلب الاستقلال الناحر دوماً رجعة. فأصروا. وأصرّ معهم البريطانيون. على ضرورة إجراء الانتخابات الببابة في أقرب فرصة. خاصة وأن ذريعة الظروف الحربية (والخطر الألماني) التي كان بلحاً إليها

المرسيون لعدم إجراء أي تعبير في أوضع الحكم في لبنان وسورية قد سقطت في أواخر 1942 مع الانتصارات الحاسمة التي حققها السريطانيون في معركة ستالينغراد. والأمركيون في معركة شمالي أفريقيا. فأرالت هذه الانتصارات أي خطر لألمانيا النازية على منطقة الشرق الأوسط. وأسقطت بالتالي الحجة الفرنسية لتأجيل إجراء الانتخابات العامة في لبنان وسورية. ولإعادة الحياة الدستورية إليهما

عهد أيوب ثابت



أيوب ثابت 1943

كانترو. في 18 آذار 1943. ثلاثة قرارات، أعاد الأول العمل بالدستور ابتداءً من اليوم الذي ينتخب فيه مجلس النواب المنتخب رئيساً للجمهورية. وعدّل المواد الدستورية بحيث يُلغى مبدأ التعيين ويصح جميع أعضاء مجلس النواب منتخبيين انتخاباً. ونصّ القرار



أيوب ثابت 1928

كانترو يقيل النقاش ويعيّن أيوب ثابت، وجان هيللو يخلّفه

وبدا كانترو. مجبراً، ينحو باتجاه تحضير الأجواء لإجراء الانتخابات النيابية. وعارضه في إجراءاته الرئيس ألفرد نقاش ورئيس الحكومة القاضي سامي الصلح. فأصدر

في اعتبار نفسه رئيس الجمهورية الشرعي حتى 21 أيلول من السنة نفسها (1943) عهده انتخب مجلس النواب الجديد الشيخ بشارة الحوري رئيساً للجمهورية ودعي الجنرال كاترو لتولي منصب رفيع في لجنة التحرير الوطنية المرسية في مقرها الجديد في مدينة الجرائر (بعد لندن)، فغادر لبنان وعيّن جان هيللو J. Hellue حلفاً له في 8 حزيران 1943

الثاني بأن يُعهد، بصورة مؤقتة ريثما ينتخب المجلس النيابي رئيس الجمهورية. إلى رئيس دولة حكومة يعينه الممدوب العام. مهمة تأمين السلطة التنفيذية بعونه وزيار بعينهما هو وبكونان مسؤولين لديه وصّ القرار الثالث على تعيين الدكتور أيوب تات رئيساً للدولة رئيساً للحكومة، ما يعني إقالة المرء نقاش وسامي الصلح. وقد أديع في ذلك اليوم (18 آذار 1943) من الراديو نداء الجنرال سبيرز الذي أيد فيه إجراءات كاترو. ورفض المرء نقاش الاعتراف بقرار إقالته واستمر

عهد بترو طراد



بترو طراد المعين
بعد إقالة أيوب
ثابت

أزمة توزيع المقاعد النيابية. إقالة ثابت وتعيين طراد
توقع اللبنانيون أن الفرنسيين، بتعيينهم أيوب ثابت، المعروف بتعصبه الطائفي وبعداه للعروبة وبصداقته المتينة مع إميل إده وكتلته الوطنية، إنما كانوا بقصدون خلق أزمة طائفية وفرط عقد المعارضة من حول البطريرك عريضة والمؤلفة من أكثرية المسيحيين والمسلمين

وصحّت هذه التوقعات، إذ ما لبث ثابت أن أقدم، في 17 حزيران 1943، على إصدار المرسوم 49 الذي أضاف إلى المنتخبين "الأشخاص الذين هم غير مفيدون في هذه السجلات (سجلات الأحوال الشخصية) وأصلهم من لبنان، ومع إقامتهم في الخارج قد اختاروا الجنسية اللبنانية" (شعيق جحا، ج 2، ص 769، نقلاً عن جريدة البريق 20 حزيران 1943)، والرسوم 50 الذي يحدد عدد النواب كما يلي: 54 نائباً مؤزعين بنسبة 32 مقعداً للطوائف المسيحية، مقابل 22 مقعداً للطوائف الإسلامية. وصحيح أن المسلمين اعترضوا على هذين المرسومين، وكان أهم مظهر لاعتراضهم المؤتمر الإسلامي الذي عقد (19-21 حزيران 1943) في بيروت برئاسة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد خالد، لكن الصحيح أيضاً أن المعارضة الوطنية (المسيحية - الإسلامية)، بشكلها الذي توج عبر



رياض الصلح

أما المادة الثانية من القرار (302) فتتصّل على توزيع المقاعد بالنسب الطائفية التالية: موارنة 18، سنة 11، شيعية 10، روم أرثوذكس 6، دروز 4، روم كاثوليك 3، أرمن أرثوذكس 2، أقليات 1.

الانتخابات العامة، النيابية والرئاسية

وفي اليوم التالي، أي في الأول من آب 1943، وجّه رئيس الدولة بترو طراد رسالة إلى البطريرك الماروني أنطون عريضة ناشده فيها تأييد الحل الذي أعلنه المندوب العام جان هيللو. فأجابه البطريرك في اليوم ذاته بالموافقة والدعاء له بالتوفيق (شعب جحا، مرجع مذكور آنفاً، ج2، ص773. نقلًا عن محمد جميل بهم النزعات السياسية في لبنان. وفيه نص رسالة الرئيس طراد وبنّ الرسالة الجوابية من

حركة المطالب الوطنية في العام 1941. وخصوصاً في مؤتمر بكركي. بقيت متماسكة. فارتفع صونها مجدداً داعياً إلى إسقاط حكومة أيوب ثابت، "الطائفي المتزمت"، "وكان البطريرك عريضة في طليعة الرافضين لهذا التوزيع الجائر لعدد المقاعد النيابية الذي يتنافى مع مقررات مؤتمر بكركي الداعية إلى المساواة بين الطوائف في عدد المقاعد النيابية والمراكز الهامة في الدولة تبعاً لحجم كل طائفة على قاعدة إحصاء 1932 الجامد. وكان لصمود المعارضة السياسي الأثر الأكبر في إجبار كاترو على إقاله حكومة أيوب ثابت بعد أن استنفدت كامل أغراضها وفشلت في خلق التهييج الطائفي المطلوب. فأسندت رئاسة الحكومة إلى بترو طراد، الأرثوذكسي البيروني في 21 تموز 1943 بموجب القرار رقم 30 بعد أربعة أشهر فقط على عمر حكومة أيوب ثابت" (د. مسعود ضاهر "لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق"، ص 139).

كان كل شيء جاهزاً لحل أزمة المقاعد، وتحركت بعض الدول العربية، وخصوصاً مصر (مصطفى النحاس باشا)، والمقيم البريطاني في بيروت الجنرال سبيرز. لرفع عدد مقاعد المسلمين. ففي 31 تموز 1943، صدر القرار رقم 302 الذي حدّد، في مادته الأولى، عدد النواب بـ 55 نائباً موزعة بنسبة 30 نائباً للمسيحيين مقابل 25 نائباً للمسلمين، وهي المعادلة المعروفة بـ 6 إلى 5، والتي بقيت سارية حتى الانتخابات النيابية سنة 1972 التي استمرّ برلمانيها. بحكم التجديد الاضطراري بسبب الحرب حتى سنة 1992 حيث تغيرت هذه المعادلة فأصبحت مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وفقاً لأحكام إتفاقية الوفاق الوطني التي أقرّت في مدينة الطائف (المملكة العربية السعودية).



بشارة الخوري



سليم تella

البطريرك).

الاستقلالي العربي. وضمناً دعم مصر (مصطفى النحاس) وسورية (جميل مردم) والعراق (نوري السعيد) وبريطانيا (إدوارد سبيرز المقيم العام في بيروت) اضافة الى تأييد المسلمين اللبنانيين لهما. إميل إده. وكتلته الوطنية مثلاً ثباراً مسيحياً (مارونياً على وجه الخصوص) يدعو إلى استبدال الانتداب باستقلال مرتبط بمعاهدة تحالف مع فرنسا تضمن حمايتها للبنان. وحظي بتشجيع قوي وتأييد كامل من سلطات فرنسا الحرة

وجرت الانتخابات النيابية في موعدها. وأسفرت عن فوز ساحق في محافظات الشمال والجنوب والبقاع لأصحاب النهج الاستقلالي - العربي. وأمنت فوز بعض مرشحيه في محافظتي بيروت وجبل لبنان.

وانصرفت حكومة بترو طراد لإجراء الانتخابات النيابية العامة. وفي 15 آب 1943. أصدرت مرسوماً بدعوة الناخبين للاقتراع يوم الأحد في 22 آب للدورة الأولى. ويوم الأحد في 5 أيلول للدورة الثانية. وبدعوة المجلس النيابي المقبل إلى الاجتماع يوم الثلاثاء في 21 أيلول لانتخاب رئيس جديد للجمهورية

وبدأت المعركة الانتخابية في جو تنافسي محموم. بعض الرعماء المسلمين. الذين كانوا يحفظون بشأن الكيان اللبناني المستقل مثل عبد الحميد كرامي ورياض الصلح وصائب سلام وعادل عسيران. عدلوا مواقفهم وقرّروا حوض الانتخابات بكل قواهم. الشيخ بشارة الخوري وكتلته الدستورية مثلاً الثبار المسيحي

وحورج عقل وأحمد الحسبي وعبد الغني الحطيط وجميل تلحوق (كتلة وطنية)، وأيوب تابت (مستقل). وعند فرر الأصوات وجدت 44 ورقة تحمل إسم بشارة الخوري. وثلاث أوراق بيض

وبعد إجراء الاستشارات التقليدية كلف رئيس الجمهورية رياض الصلح تشكيل الحكومة الجديدة. فتشكلت في 25 أيلول من: رياض الصلح رئيساً (مسلم سني)، حبيب أبو شهلا نائماً للرئيس (روم أرثوذكس) سليم تقلا (روم كاثوليك)، كميل شمعون (ماروني)، محيد أرسلان (درزي) وعادل عسيان (شيعي). بهذا بدأت فترة جديدة في تاريخ لبنان المعاصر. هي الفترة الحالية، فترة الاستقلال الممتدة منذ العام 1943. وكانت أحداث مطلعها، التي امتدت طوال 64 يوماً (21 أيلول - 24 تشرين الثاني)، أحداثاً ثورية، إن على مستوى قرارات الحكم الاستقلالي الجديد أو على مستوى التحركات الشعبية المتلاحمة مع الحكم في خط سير واحد هدفه الواضح تحقيق الاستقلال الناجر. ما يدفع إلى عنونها بـ "معركة الاستقلال" أو "ثورة الاستقلال"

"وحده الحبل اللبناني. القريب من بيروت. عرف كيف يستفيد من أموال المهاجرين والمصطافين ولم تحركه الانتهاصات العمالية إلا نادراً وبقيت قلاع الطائفية محصنة لصالح اليهود الفرنسي لأن هذه المناطق القريبة من بيروت كانت المستعمدة. مباشرة بعد بيروت. ثقافياً وتحارباً وبالعمران والمشاريع الإنمائية وغيرها. في حين بقيت المناطق الأخرى تعط في رقابها التركي وهذا ما يستر حرياً بجاح لوائح الكتلة الوطنية الساحق في الحبل وفشل التيار الدستوري فيه. فالنهيج الطائفي وفود المفوضية العليا الفرنسية والتحويل من انتلاع العرب المسلمين للساار المسيحي. جعل مناطق الجبل بصوت إلى جنب نقاء الإبتدات بعد تعديل بعض جوانبه ليصبح "معاهدة صداقة" فرنسية - لبنانية، أو استقلالاً مصمواً من الفرنسيين" (د مسعود صاهر. مرجع مذكور آنفاً. ص 144-145)

وهي 21 أيلول 1943. التأم مجلس النواب الجديد بدورة استثنائية لانتخاب رئيس للجمهورية. ففاز بشارة الخوري بما يشبه الإجماع. تغيب عن حضور الجلسة 8 نواب هم إميل إده وكمال جنبلاط وأسعد السستاني

الاستقلال

21 أيلول - 24 تشرين الثاني 1943



أخلف بلال الفطيم في إمتهم دستور الدولة
التيانية دقوتنا وأفظح استقلمن الوطن النسيح
وسمعة الإقبه
بشار
الخوري

بشارة الخوري يقسم اليمين الدستورية في عهد الولاية الاولى

وبلغسي أنه لم يخف امتعاضه. وقد أدرك معنى الاعتذار، ألا وهو اتخاذ خطة جديدة للرئاسة بأن لا تقبل دعوة إلا برعايتها دون سواها" (انقلاً عن بشارة الخوري، حقائق لسانية، ج2 ص 16-17)

21 أيلول، الخطاب الرئاسي يتجاهل دور الانتداب والرئيس يعتذر عن حضور حفلة برعاها هيللو

(تذكر أحداث "ثورة الاستقلال"، بالترتيب الكرونولوجي، عن شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط1، 1995، ج2، ص 783-872. وفي حال النقل عن مرجع أو اعتماد مرجع جديد غير جحا، فبدكران في حينه، في الحالة الأولى، اعتماد عبارة "انقلاً عن"، وفي الثانية، ذكر إسم المؤلف، غير جحا، وذكر مؤلفه).

في الخطاب الرئاسي، فور انتخاب الشيخ بشارة الخوري في 21 أيلول 1943، كانت أولى تلك الأحداث الثورية، وذلك بتجاهل الخطاب للانتداب ولدور فرنسا التاريخي في لبنان، واكتفائه، من الدول، بذكر "البلدان العربية المحيطة به (لبنان) حاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسوده الودة والإخلاص". وذكر الدول الكبرى الصديقة متمنياً لها نصراً رائعاً قريباً. ومساء ذلك اليوم نفسه (21 أيلول)، اعتذر الرئيس عن حضور حفلة لجمعية الصليب الأحمر الفرنسي - اللبناني تقام برعاية المندوب العام هيللو الذي أوفد أحد كبار موظفي المندوبية العامة إلى الرئيس الخوري بدعوه لحضورها. "أجبنه معتذراً عن عدم الحضور



رياض الصلح

وستعتمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال...

ونالت الحكومة ، على أساس هذا البيان، الثقة بالإجماع تقريباً. فحضر الجلسة جميع النواب (54 نائباً، إذ كان مقعد بشارة الخوري شعر بعد انتخابه رئيساً)، وامتنع ألفرد نقاش عن الاشتراك في الاقتراع، ولم يدل رئيس المجلس بصوته، وصح النواب الباقيون وعددهم 51 نائباً، الثقة للحكومة. ودلت ردود الفعل التي ظهرت في الصحف وفي معظم المحافل الرسمية والأوساط السياسية والشعبية على أن البيان الوزاري استقبل بحماسة، ولقي ترحيباً حاراً

22 - 25 أيلول.. رياض الصلح يتجاهل المندوبية

الفرنسية في تشكيل الحكومة

ثلاثة أيام أمضاها رياض الصلح لتشكيل حكومته، و"غضبت المندوبية الفرنسية التي لم تستشر في الأمر مطلقاً". ثم لم تقم الحكومة، كما كان متبعاً من قبل كتفليد، بزيارة بروتوكولية للمفوض السامي، معتبرة المندوب العام جان هيللو سفيراً كبيره من السفراء

وانهمكت الحكومة في إعداد البيان الوزاري واستوضح هيللو عن المواضيع التي تنوي إدراجها في بيانها الوزاري، فلم تستجب الحكومة لهذا الطلب رافضة أن تبوح بمضمونه لأية جهة كانت قبل عرضه على مجلس النواب.

7 تشرين الأول، جلسة الثقة والبيان الوزاري

في ذلك اليوم، عقد مجلس النواب جلسة خصصت لتلاوة البيان الوزاري ومناقشته والتصويت عليه. فجاء البيان، كما تخوّف الفرنسيون، وكما توقع اللبنانيون، ثورياً مثيراً، خاصة لجهة تضمينه كل ما يتصل بضرورة إنهاء الانتداب وإنجاز الاستقلال، "... إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء، وكما تقتضي مصالحنا الوطنية دون سواها... وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيمًا محكمًا بحيث يصبح أمراً واقعياً... سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية، فسنبادر نحن، وأنتم، متعاونين إلى إصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح، فإن... في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تفسير شؤونه،

أن "الانتداب وُكل إلى فرنسا من قبل عصبة الأمم. فلا يمكن إلغاؤه إلا أمام المحافل الدولية المقتبلة. وعلى يد سلطات فرنسية لا تكون مؤقته" (نقل عن شارل ديغول، مذكرات الحرب، ص 274)

وهي اليوم نفسه، اجتمع هيللو بالشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح والرعيص السوري جميل مردم في شتورا. " . وكانت مطالبتنا لطيفة وشديدة في أن واحد وبدا المسيو هيللو مرتبكاً لا يجد حواشاً. ولم نكتمه تصميمنا على تعديل الدستور. " (عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج 2، ص 20)

28 تشرين الأول: بيار رياض الصلح في مجلس النواب كشف فيه النقاب عن الاتصالات الأحيرة التي حرت في شتوره مع هيللو بشأن تسلم المصالح المشتركة وغيرها من الأمور العالقة، وأكد أن الحكومة متمسكة بمطالبها الوطنية وماضية في إعداد مشروع تعديل الدستور لإحائه على المجلس في وقت قريب.

30 تشرين الأول: مذكرة جوابية لوزير الخارجية سليم تقلا للمندوب العام جان هيللو يفند فيها الحجج الفرنسية بشأن استمرار الانتداب، ومذكراً بأن لجنة التحرير الوطني الفرنسية كانت أول من أعلن الاستقلال في 1941، وأنها كررت هذا الإعلان أكثر من مرة، وأن عصبة الأمم التي أوجدت نظام الانتداب ورعته قد انهارت ولم يبق لها من وجود فعلي. وأن الدول الحليفة الكبرى قد اعترفت باستقلال لسان. وتقول المذكرة، بخصوص تعديل الدستور، إنه من الأسلم أن تأخذ الحكومة المبادرة بشأنه، وهو يشكل مطبقاً المظهر الأول من مظاهر الممارسة الفعلية للاستقلال

5 تشرين الثاني: بلاغ فرنسي ترفض الحكومة اللبنانية استلامه وتدعو المجلس النيابي إلى

وتأييداً واسعاً في الرأي العام اللبناني (نقل عن ميرتقي الدين، ولادة استقلال، بيروت، دار العلم للملايين، 1953، ص 40)

8 تشرين الأول وما تلاه: بادرت الحكومة حالاً إلى تنفيذ ما ورد في بيانها وما وعدت به، معطية الأولوية للأمور الأكثر إلحاحاً، بنظرها وهي لغة البلاد الرسمية. والمصالح المشتركة. وتعديل الدستور

وفي 11 تشرين الأول: وجه رياض الصلح التعميم رقم 195 إلى أعضاء الحكومة طالباً إليهم بأن يصدروا التعليمات اللازمة إلى جميع الدوائر التابعة لوزاراتهم بأن جميع المعاملات والمحادثات بين الدوائر الرسمية يجب أن تحرر باللغة العربية التي هي لغة البلاد الرسمية.

في 25 تشرين الأول، قدمت الحكومة مذكرة بخصوص استلام المصالح المشتركة إلى المندوب العام هيللو. وكانت الحكومة السورية قدمت مذكرة مشابهة قبل خمسة أيام، كما كانت الحكومتان اللبنانية والسورية، قد أجرتا مفاوضات للاتفاق على استعادة هذه المصالح من الفرنسيين وإدارتها واقتسام عائداتها بينهما في بلدة شتورة في مطلع شهر تشرين الأول (1943)

وهي المذكرة اللبنانية إياها (25 تشرين الأول) مطلب لسانی بأن تتحلّى المندوبية العامة الفرنسية عن صفتها الحصة وتتحوّل إلى بعثة دبلوماسية عادية أسوة بسائر البعثات الدبلوماسية الأجنبية

22 تشرين الأول: رسالة هيللو إلى رئيس الجمهورية يحتر فيها من الحق بحق الانتداب

البيان الوزاري والتحصيل لإجراء التعديلات الدستورية دفعا بهيللو إلى توجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية محدراً من تعديل الدستور أو اتخاذ أي إجراء يعارض ونظام الانتداب . مستنداً إلى حجة قانونية مفادها



سليم تقيلا في حوار مع رياض الصلح وبشارة الخوري ويظهر في طرف الصورة إلى اليمين صبري حمادة

ولم تنتظر لجنة التحرير عودة هيللو إلى بيروت لينقل البلاغ الجوابي إلى الحكومة اللبنانية، بل أرسلته برقياً إلى المندوب العام بالوكالة إيف شاتينيو Y. Chataigneau ليتصرف به في الحال. فعقد غولمييه Gaulmier رئيس قلم المطبوعات في المندوبية العامة في بيروت مؤتمراً صحافياً قرأ فيه نص البلاغ. واتصل بعض الصحافيين فوراً برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونقلوا إليهما نص البلاغ. ولم يكوّن على علم به. لذلك عندما جاء، بعد وقت قصير، ممثل المندوب العام لدى الحكومة اللبنانية المسيو داهيد ليسلمهما البلاغ، كلاً على حدة، وجّها إليه اللوم والاحتجاج الشديدين. ورفضاً استلام البلاغ لأنهما اعتبرا أن تقديمه للحكومة بعد إعلانه في

الاجتماع؛ في الجزائر (مقر لجنة التحرير الوطنية الفرنسية) عرض هيللو المطالب اللبنانية والسورية أمام هيئة مؤلفة من الجنرال ديغول والجنرال كاترو ورينيه ماسيغلي R. Massigli (مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة). فوضعت هذه الهيئة بلاغاً أعلنت به الحكومة اللبنانية في اليوم نفسه (5 تشرين الثاني 1943)، ومما جاء فيه: "... وبما أنه ليس من الممكن تحويل نصوص ناجمة عن موحدات دولية تعهدت بها فرنسا. وهي لا ترال نافذة، إلا بموافقة ممثل فرنسا. فقد توصلت لجنة التحرر الوطني الفرنسية إلى الاستنتاج بأن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أي تعديل يجري بدون هذه الموافقة..." (عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 87-88)



الرئيس صيري حماده

نص التعديل

"المادة الأولى: لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تنجزاً وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حالياً. شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القصر.

"شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورونت) ماراً بقري معيصرة - حريمانه - حيت - ابش - فيصان على علو قرنتي برينا ومطربا وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية. ثم حدود اقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

"جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية

المؤتمر الصحافي أمر مخالف للأصول والأعراف السياسية ولأبسط قواعد اللياقة والكياسة الدبلوماسية. وعمل متعمد لثلث كرامة الحكومة والبل من هيبة الحكم الوطني وسلامته.

ورداً على هذا التصرف من قبل المندوبية العامة، دعي مجلس الوزراء فوراً إلى الانعقاد (في اليوم نفسه أيضاً، 5 تشرين الثاني). وحضر الجلسة رئيس المجلس النيابي صبري حمادة، وقرّر مجلس الوزراء إحالة مشروع تعديل الدستور على مجلس النواب الذي دعي إلى الاجتماع، لغرض التعديل الدستوري. في 8 تشرين الثاني، وانصل هيللو من القاهرة (في طريق عودته إلى بيروت) طالباً تأجيل انعقاد جلسة التعديل وواعداً باقتراحات وعود يحملها معه. لكن الحكومة ردّت بالإعراب عن أسفها لعدم تلبية رغبة هيللو.

9-8 تشرين الثاني، جلسة تعديل الدستور

النّام المجلس النيابي في جلسة مخصصة لتعديل الدستور بما يتلاءم ووضعية الاستقلال وجوهره بحيث تعدّل أو تلغى كل مادة تتنافى وهذا الاستقلال. إقترح إميل إده وجورج عقل إحالة مشروع قانون التعديل على لجنة خاصة. وانسحباً بعد سقوط اقتراحهما، وأقرّ المجلس قانون التعديل بإجماع النواب الحاضرين (48 نائماً). وقد تناول التعديل تسع مواد هي المواد 1 و11 و52 و90 و91 و92 و94 و95 و102.

وجاء في التعديل:

"المادة الأولى: لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تنجزاً. أما حدوده فهي المعترف بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة ومن لدن جمعية الأمم، وهي التي تحده حالياً."



الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح

الوطن".

"المادة 102: يوضع هذا الدستور في عهد الجمهورية الفرنسية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم. وقد الغيت كل الخ..."

نص التعديل:

"المادة 102: الغيت كل الاحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور".

يقول بشارة الخوري (حقائق لبنانية، ج2، ص 28):
"عدل الدستور وتبلغت الحكومة القانون وجاءت ساعة النشر، فطلب إليّ المندوب الفرنسي ملحاً أن أؤخر نشره ريثما يصل المسيجو هيللو فقلت: لا يمكن ذلك. ثم وقعت على القانون فوراً ونشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية وأصبح معمولاً به ابتداءً من

"وغرباً: البحر المتوسط".

"المادة 11: اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية. وستحدد بقانون خاص الاحوال التي تستعمل بها".

نص التعديل:

"المادة 11: اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الاحوال التي تستعمل بها بموجب قانون".

"المادة 52: مع الاحتفاظ بنص المادة من صك الانتداب يتولى رئيس الجمهورية الخ..."

نص التعديل:

"يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها وبطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة، والمعاهدات التجارية، وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعد مبرمة، الا بعد موافقة المجلس عليها".

(العبث البنود الـ 90 و91 و92 لأنها تتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتدبة، والغى البند الـ 94 لان فيه محاولة انفاق مع الدولة المنتدبة لانشاء وكالة لبنانية في باريس).

"المادة 95: بصورة مؤقتة وعملاً بالمادة من صك الانتداب، والتماساً للعدل الخ..."

نص التعديل:

"المادة 95: بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الاصرار بمصلحة

لم يكون في منزلهما

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً أعلن هيللو من راديو الشرق في بيروت التدابير والقرارات التي اتخذها، متهماً رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء من دون أن يسمّيهم، بالدكتاتورية والطيش وتكريس الجهود للتآمر على فرنسا وعلى لبنان

11-22 تشرين الثاني، الثورة الشعبية

ما إن عرف اللبنانيون حقيقة ما جرى بعد أن أخذت محطات إذاعة لندن والقاهرة والشرق الأدنى (في يافا) تديع تفاصيل الأحداث حتى انفجر الشعب في ثورة عارمة استنكاراً للعدوان الفرنسي على السيادة اللبنانية وكرامة السلطات الشرعية الوطنية. فأضربت بيروت أولاً إضراباً شاملاً، ونزل الدس إلى الشوارع في مظاهرات صاحبة، وراحوا يمرقون صور الجنرال ديغول، وأرسل الفرنسيون الجيش الذي اصطدم بالمتظاهرين وم لبثت طرابلس وصيدا ورحلة أن حذت حدو بيروت، وبالرغم من إجراءات القمع، استمرّ الإضراب وتواصلت المظاهرات في سائر المدن طيلة الأيام الأحد عشر (11-22 تشرين الثاني)، وسقط أكثر من عشرين قتيلاً وثمابين حريحاً، وتحلّت الوحدة الوطنية في أبهى صورها، فتناست منظمة الكتائب اللبنانية ومظلمة السجادة خلافاً لهما، ووجدتا جهودهما تحت قيادة بيار الحميل يعاونه عدنان الحكيم وهير عسيران وتأسس "المؤتمر الوطني" الذي وصفه أحد المؤرخين أنه كان "روح الثورة ودمعها المفكر ولولب حركتها" (بقلأ عن يوسف مرهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص 1147) في اليوم الثاني لنشوب الثورة، أي بهار الجمعة في 12 تشرين الثاني، عندما اجتمع عدد كبير من الأعيان وممثلين من الأحزاب السياسية والنقابات ومن مختلف الطوائف، وتباحثوا في الأزمة، وتبثوا حركة

ليل 10-11 تشرين الثاني، إلغاء تعديل الدستوري وتعيين إميل إده رئيساً للدولة

أشترك وزير الخارجية سليم نقلا، مساء 10 تشرين الثاني، في حمل عشاء في منزل إدوارد سبيرز، وعاد إلى القصر الجمهوري حيث كان الرئيس الخوري وصحه (رياض الصلح وبعض الوزراء والصائطان سليمان نوفل وفوري طرابلسي) بانتظاره فأخبرهم أن سبيرز أكد له أنه احتى بهيللو وأن هذا الأخير أكد له "مقسماً بشرفه أنه لن يأخذ أي تدبير رجري أو ما من شأنه أن يعكّر الأمر" (بقلأ عن اللادي سبيرز، قصة الاستقلال، ص 80-81 وعن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص 29)

لكن في الواقع أن هيللو كان قد وقع في مساء اليوم نفسه (10 تشرين الثاني) قرارين: الأول ورقمه 464، يلغي التعديل للدستور، ويحلّ مجلس النواب، ويوقف تطبيق الدستور، والثاني ورقمه 465، يعين إميل إده رئيساً للدولة رئيساً للحكومة مع تخويله السلطات المحددة، في القرار السابق، بصفة مؤقتة وإلى أن يعود تطبيق الدستور، يؤمّن رئيس الدولة ممارسة السلطة التنفيذية.

11 تشرين الثاني: اعتقال الزعماء ونداء هيللو

في الساعة الثالثة من فجر الخميس 11 تشرين الثاني دهمت مفرز من الجيش والأمر العام الفرنسيين منازل كبار المسؤولين اللبنانيين واعتقلت بطريقة مظلة رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، والوزراء سليم نقلا وكميل شمعون وعادل عسيران ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي، وأرسلتهم فوراً موقوفين إلى قلعة راشيا حيث وضعوا في الحجر الانفرادي، وبجا من الاعتقال الوزيران حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان، إذ ذكر في حبه أنهما

الدين، ولادة استقلال، ص 79). وأفلقت الجريدة، خاصة وأن الصحف برمتها مضرية ومحتجبة، السلطات الفرنسية. ولما عجزت هذه السلطات عن القبض على طابعيها وموزعيها، لجأت إلى الحيلة، فأصدرت جريدة تشبهها تماماً وتعتز عن سياستها. فقابل الشباب الوطني هذه الحيلة بحيلة تقابلها، وأصدروا جريدتهم. وأضافوا إلى علامة الاستفهام عبارة "ليسقط الخائن إده" معتبرين أن الخصم لن يقدم على نشر هذه العبارة في جريدته، فيتسنى للناس أن يميزوا بسهولة بين علامتي الاستفهام.

وتجلى تصامن اللبنانيين كذلك في موقفهم الموحد وإجماعهم على مقاطعة حكومة إميل إده المعين رئيساً للدولة. فوجد إده نفسه معزولاً بعد أن خذله وابتعد عنه معظم حلفائه، ولم يجد بين الأقطاب من يقبل الاشتراك معه في الحكومة، فقرّر أن يستعين بالموظفين، وأصدر في 13 تشرين الثاني المرسوم رقم 2 القاضي بتشكيل مجلس حكومي يتألف من المديرين السبعة والمحافظين الخمسة ومندوب عن المراقبة العامة للدوائر الإدارية.

التحرّك اللبناني الرسمي بموازاة الثورة الشعبية

ما إن انتشر خبر اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والنواب حتى هرع النواب والأعيان والرؤساء الروحيون إلى منازل المعتقلين، ولا سيّما إلى منزل رئيس الجمهورية (القصر الجمهوري الكائن في محلة القنطاري في وسط العاصمة). وعقد رئيس مجلس النواب صبري حمادة وبعض النواب ونائب رئيس مجلس الوزراء حبيب أبو شهلا ووزير الدفاع مجيد أرسلان اجتماعاً في إحدى غرف القصر. واعتبروا أن الدستور لا يزال قائماً، وقرّروا أن يمضي مجلس النواب والحكومة في القيام بمسؤولياتهما، ووجدوا الحل القانوني على



عادل عسيران

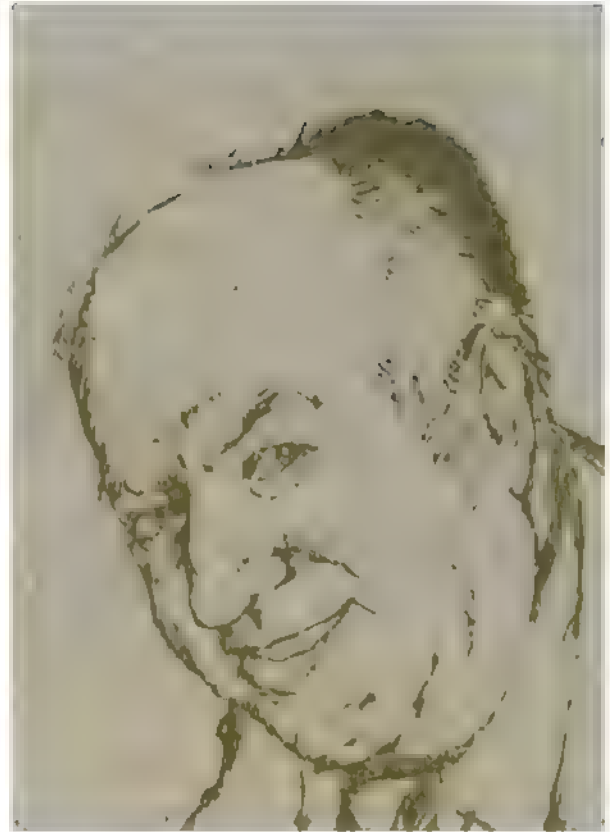
المقاومة الوطنية، وتمسكوا بالسلطة الشرعية، وانتخبوا لجنة تنفيذية لتقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر. من أعضائها: رئيس أبي اللمع، ميشال فرعون، أحمد الداعوق، نقولا بسترس، سعيد فريحة، محي الدين النصولي، محمد علي بيهم، نقي الدين الصلح، مصباح سلام، موسى فريج، فرج الله الحلو، أرتم مادويان، وانضم إليها مندوبون عن الكتائب والسجادة لتأمين الاتصال.

وكان من أهم إنجازات لجنة المؤتمر الوطني تأمينها باستمرار إصدار جريدة علامة الاستفهام (؟) التي بدأ بإصدارها الصحافي نعيم مغيب، صاحب جريدة "الإقدام"، الذي حذف اسم جريدته وأزال كل ما يدل على هويتها مكتفياً بوضع علامة استفهام (؟) في مكان الاسم. وبعد أن انضم مغيب إلى الحرس الوطني، تولّت فئة من شباب المؤتمر الوطني إصدارها على أنها لسان حال الثورة (نقلاً من مثير نقي



حبيب أبو شهلا

والاتحاد السوفياتي وإلى ممثلي الدول العربية. وعلى صعيد المجلس النيابي، فما إن غادر رئيس المجلس النيابي صبري حمادة. ومن كان معه من النواب، القصر الجمهوري، حتى قصدوا دار البرلمان في ساحة النجمة (كانوا سبعة، إلى صبري حمادة، صائب سلام وهنري فرعون ومارون كنعان ومحمد الفضل ورشيد بيضون وسعدي المنلا)، وعقدوا اجتماعاً فيه، ووجهوا دعوة إلى النواب لعقد جلسة مستعجلة ولم يتمكن النواب الباقون من الوصول لأن قوات كبيرة من الجنود الفرنسيين والسنغاليين كانت قد ضربت طوقاً محكماً حول المجلس. فعقدوا جلسة بمن حضر ووضعوا مذكرة موجهة إلى الدول الحليفة الكبرى والدول العربية. وقد تمكنوا من تسريبها إلى خارج مقر المجلس وإيصالها إلى



سعيد فريجة

أساس المادة 62 من الدستور التي تنصّ على أنه "في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الإجرائية وكالةً لمجلس الوزراء". وعليه اعتبر الوزيران الطليقان حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان نفسيهما استمراراً لمجلس الوزراء الموكولة إليه مهام رئاسة الجمهورية. وبقياً في القصر يتابعان تطوّر الأحداث ويقومان بما تفرضه عليهما مسؤوليّة الحكم. ووجه حبيب أبو شهلا باسم الحكومة الشرعية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة. ثم توجه. ومجيد أرسلان. إلى منزل السفير البريطاني الجنرال إدوارد سبيرر وتبادلا معه الخطوات الواجب اتخاذها لتأمين الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية. ثم وجه أبو شهلا مذكرات احتجاج إلى جميع المراجع الحليفة. وخصوصاً إلى معتمدي الولايات المتحدة الأميركية



الامير مجيد أرسلان ونعيم مغيبب وسط مجموعة من الحرس الوطني في بشامون (1943)

على الخروج من القصر والتوجه إلى بيت صائب سلام. وهناك اكتملت الجلسة البرلمانية بحضور أكثرية النواب. وعقدت جلسة قانونية وجلس في مقاعد الحكومة الوزيران أبو شهلا وأرسلان. ومنح المجلس الثقة للحكومة. وكلفها بأن تطلب من القيادة الحليفة العليا (السفير البريطاني إدوارد سبيرز هو الأهم في هذه القيادة وفقاً لاتفاقية الهدنة في عكا كما سبق ذكره) أن تتخذ التدابير اللازمة للإفراج عن المعتقلين. وقرّر المجلس أن يظل في حال انعقاد دائم حتى تصل الأمة اللبنانية إلى مطالبها المشروعة. وفي صباح اليوم التالي (12 تشرين الثاني) اجتمع المجلس ثانية في منزل صائب سلام واتخذ عدداً من القرارات، أبرزها.

أصحابها. واستمرّ النواب السبعة في عقد جلساتهم ووضعوا خلالها العلم اللبناني الذي اشترك في رسمه النائبان سعدي المنلا وهنري فرعون. ووقعه النواب الستة إضافة إلى رئيس المجلس صبري حمادة. وانفقوا على عرض مشروع العلم على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها (وهذا ما حصل). فأقرّ العلم في 30 تشرين الثاني. ونشره رئيس الجمهورية في 7 كانون الأول (1943).

واقتمحت قوة فرنسية قاعة المجلس وأخرجت النواب بالقوة. فتوجه هؤلاء إلى القصر الجمهوري حيث كان عدد آخر من النواب. ولما اشتدّ الطوق الفرنسي على القصر ودبّ الذعر بين المتظاهرين إثر إطلاق النار وقتل أحد الحنود الفرنسيين. اتفق النواب



هنري فرعون



مارون كنعان



صائب سلام

"1- منح الثقة للحكومة المؤلفة من الأستاذين حبيب أبي شهلا والأمير مجيد أرسلان واعتبارهما يؤلمان مجلس الوزراء ليقوم مقام رئيس الجمهورية وذلك عملاً بالدستور.

2- اعتبار أن الحكومة التي يرأسها إميل إده باطله وكل قرار أو قانون أو مرسوم أو تدبير تتخذه باطلاً لا يعتد به.

3- تفويض الحكومة تفويضاً تاماً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير والقيام بجميع المساعي والمخابرات في سبيل عودة الحياة الدستورية والمعتقلين إلى لبنان" (نقلاً عن بيان زيادة التايخ الدبلوماسي، ص 258).

وبعد محاولة اعتقال فاشلة لحبيب أبي شهلا، وحشد القوات الفرنسية حول منزل صائب سلام، أدرك المسؤولون أنهم المستهدفون. فغادروا دار صائب سلام. وقصد وفد منهم يتألف من حبيب أبو شهلا وصبري حمادة ومجيد أرسلان دار السفارة البريطانية.



مجيد أرسلان يقبل العلم الكتابي من نور وجملة من سبيل من جري اسحقه وانصت - ساسيم . ويظهر في الصورة
حبيب بن هلال كسرى حماده وطين في الدين

المصرية والعراقية، وقرروا بعدها الانتقال إلى شامون. وفي شامون، واطت الحكومة على اتحاد قراراتها، وكان أهمها قرار تشكيل الحرس الوطني، وتولّى وزير

وقدّموا للجنرال سبيرز صورة عن محضر جلسة مجلس النواب، وسطوا له مطالبهم و طلبوا إليه أن يحيط حكومته علماً بذلك وقصدوا بعد ذلك المموصيين

الشعبية، وتجلّى بشكل خاص في برفقة الملك فاروق إلى رئيس الجمهورية المعتقل وتسلمتها الحكومة، وفي مذكرة الاحتجاج التي وجهها رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا إلى الجنرال ديغول في الجزائر، والتي صيغت بلهجة شديدة وانطوت على تهديد مبطن بتدهور العلاقات المصرية - الفرنسية.

الموقف العراقي تجلّى في مذكرة وزير العراق المفوض في لبنان تحسين قدري إلى المندوب الفرنسي هيللو، ومما جاء فيها: "... وقد زارني وفود لا تحصى من اللبنانيين تتوسط وتنتظم فأمرتني حكومتي... أن أبلغ فخامتكم أن العراق حكومة وشعباً... يحتج بشدة على العمل الذي قمتم به... ويطلب وقف خطة القمع ورجوع الحالة السياسية والإدارية في هذا البلد إلى ما كانت عليه... ويؤسفني يا فخامة السفير أن أبلغكم أنه في حالة إهمالكم نصائح حكومتي وطلباتها هذه لن يستطيع العراق أن يقف مكتوف اليدين" (نقلًا عن بهار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 264).

وفي سورية، فقد أضربت مدهنها الكبرى، وخرجت في مظاهرات ضخمة، وبلغ الغليان أشده في دمشق، ما حمل الفرنسيين على تعزيز حامياتهم العسكرية هناك، وقدم وزير الخارجية، جميل مردم (في 21 تشرين الثاني) مذكرة إلى السلطات الفرنسية قال فيها إن الحل الوحيد للأزمة اللبنانية لا يكون إلا بالإفراج عن المعتقلين وإعادة المؤسسات الدستورية إلى ما كانت عليه تهدئة للخواطر الثائرة وتمادياً لانفجار قد تنجم عنه أحداث في غاية الخطورة (نقلًا عن بهار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 184).

ولم يكن من السهل على السلطات الفرنسية تجاهل مثل هذه المواقف العربية لما يشكله مثل هذا التجاهل من خطر على المصالح الفرنسية في



ساحة النجمة بيروت

الدفاع مجيد أرسلان وضعه موضع التنفيذ، فأقبل الشباب من بشامون ومختلف القرى والأنحاء على التطوّع فيه، ونولى قيادته نعيم مغغب، ونصّدي الحرس الوطني لهجومين شنتهما القوات الفرنسية على بلدة بشامون في 15 و16 تشرين الثاني، وتوقفت بعدها بسبب مقاومة الحرس الوطني، والإنذار الذي وُحّنه المراجع البريطانية إلى الفرنسيين بالتدخل عسكرياً لحماية الحكومة الشرعية.

مواقف الدول العربية

قابلت مصر أنباء تعليق الحياة الدستورية واعتقال رئيس الجمهورية والوراء بشجب شديد عبّرت عنه الصحافة وتصريحات المسؤولين والمظاهرات



البطريرك عريضة

تحصيناً قوياً. تستطيع السيطرة فوراً على قناة السويس، وعلى حقول البترول في كركوك وخطوط الأنابيب" (زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، 1971، ص 20، نقلاً عن جريدة التايمز اللندنية، عدد 24 تشرين الثاني 1943).

وهي البعد الاستراتيجي نفسه للسياسة البريطانية يثير بعض المؤرخين مسألة أن الأزمة اللبنانية ("ثورة الاستقلال") هي من صنعة هذه السياسة عبر أدائها في بيروت، أي سببرز وبعثته. فالدكتور عصام خليفة، في دراسته "مدخل حول دور الجنرال سببرز في معركة استقلال لبنان" (الجامعة اللبنانية، الكتاب عدد 41، بيروت 1996) يقول:

شفهية من حكومته إلى لجنة التحرير الفرنسية هناك، مفادها أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقبل بتأزيم الوضع في الشرق، وأنها تقترح عقد مؤتمر دولي يصمم ممثلين فرنسيين ولبنانيين وسوريين وبريطانيين وأميركيين من أجل وضع ترتيبات مؤقتة لتنظيم العلاقات بين فرنسا ودولتي المشرق، وأنها تقترح سحب المندوب العام هيللو وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، وأنها ستعهد إلى قواتها العسكرية الموجودة في لبنان بالتدخل لإعادة الهدوء إذا ما عجزت القوات الفرنسية عن ذلك (نقلًا عن بهار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 261-262).

ومن المفيد، هنا، الإشارة إلى أن بعض المؤرخين والدارسين لا يفوته، في معرض حديثه عن دور سببرز وبعثته في لبنان، أن يثير البعد الاستراتيجي للسياسة البريطانية في المحافظة على مصالحها في الشرق قاطبة، باعتبار لبنان وموقعه حيويين جداً لأمن هذه المصالح، خاصة وأن إسرائيل لم تكن قد قامت بعد ليقوم معها الدور المرتجى منها من الغرب عموماً وبريطانيا خصوصاً. فبعد أقل من 48 ساعة من النصر الذي حققه اللبنانيون، بالدعم القوي والحاسم من سببرز، بالإفراج عن المعتقلين والدستور وتحقيق الاستقلال، جاء في جريدة التايمز اللندنية: "إن مجرى الحرب بأكمله قد أظهر لنا بوضوح أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وفضلاً عن هذا فإننا قد تعلمنا أن بلدان المشرق، ولا سيما لبنان، من أعظم المناطق الحيوية، وأهميتها بالنسبة إلينا لا تقتصر على كونها مناطق تقع على خطوط مواصلاتنا إلى الشرق، ولكن أصبح من الواضح جداً أنه لو تمركزت قوة جوية كبيرة لأعدائنا من قاذفات قنابل في الجبال المنبوعة الواقعة بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية، مع جميع إمكانات تحصينها

عربية سيطلق عليها لاحقاً إسم جامعة الدول العربية؟“.

16 تشرين الثاني، كاترو يعود إلى بيروت

في طريق عودته، عرّح كاترو على القاهرة حيث التقى الوزير البريطاني المقيم فيها المستر كايبي، ولم يوفق في تلبين موقفه من الأزمة اللبنانية. وفي 16 تشرين الثاني وصل كاترو إلى بيروت: “استقبلني على المطار هيللو محاطاً بأعوانه العسكريين والمدنيين. وكان يبدو الامتناع على وجههم من قدومي. لأن أغلبهم كان يوافق على عمل هيللو. فكلهم كانوا يحنون إلى الانتداب والسلطة. كلهم كانوا يتألمون من الجنرال سبيرز، ويؤكدون أنه أصل السبب. كلهم نافق على التدخل البريطاني قطعاً المدينة ورأيت كل صور ديقول ممزقة. بينما تحتل صور نشرشل الجدران. يا للعجب... فالنقمة كانت عامة على وحشية عمل هيللو. هذا العمل الذي خلق اتحاداً عاماً. خلقه عمل رجل واحد... أصبح هيللو رمزاً للاستعمار، وأصبح سبيرز (المحرر) رمزاً للحرية“ (شميق جحا. المرجع المذكور، ص 853-854، نقلاً عن منبر نقى الدين ولادة استقلال، ص 179).

ووجد كاترو في بيروت الفرنسيين، من مدنيين وعسكريين، متحمسين للانتداب ويعصدون هيللو وإجراءاته. وقابل سبيرز فوجده متمسكاً بطلي حكومته لجهة إقالة هيللو وإلغاء جميع التدابير المتخذة بحق السلطات اللسابية. وقصد البطريك عريضة في بكركي حيث أدرجته جماعة كانت هناك محمولاً على الأكتاف؛ لكن ما إن أطلّ البطريك حتى نادره بقوله: “لا تظن أن الدبر استقلوك هنا بهذه المظاهر. وحملوك، يعتبرون عن عاطفة صادقة ورأي مجرد إن معظمهم من موظفي الأمن العام، ومن

”إن قراءة متأنية لمختلف المراجع المتعلقة بفترة الأحداث التي حصلت ما بين 11-22 تشرين الثاني 1943، وإن البحث في أوراق سبيرز وتقاريره الخاصة بهذه الفترة، تبهرن بشكل واضح أنه كان محور الاتصالات والتحركات والمراجعات التي قام بها اللبنانيون على تنوع مواقعهم وانتماءاتهم، حتى أن كوغهيل Coghill، وهو مصدر موثوق به، اعتبر أن سبيرز كان وراء الأزمة اللبنانية. فقد جاء في مذكراته عن أزمة شهر تشرين الثاني ما يأتي (نقلاً عن، Coghill Diary, p.33-36): “... كانت الحكومة اللبنانية مدعومة من سبيرز... وكان (سبيرز) يتباهى بأن رياض الصلح رئيس الوزراء لا يقوم بأي عمل دون أن يستشير... فأنا أعتبر أن سبيرز هو مسؤول عن هذه الاضطرابات بنسبة 75 ٪ على الأقل...”. ومما لا شك فيه (يتابع د. عصام خليفة) هو أن سبيرز قد ساند المقاومين اللبنانيين أملاً أن يسفر تحركهم عن أحد أمرين: إما أن ينال اللبنانيون مطالبهم أو أن تأتي ردة الفعل الفرنسية تعسفية تبرّر تدخل الإنكليز. ويبدو أن اللبنانيين كانوا على علم بذلك وكانوا مصممي النية على إلغاء الانتداب مهما كان الثمن. وقد قال سبيرز (نقلاً عن Spears Diary, Déc. 1944, Sprs 1/1): “لم يوشّ بي أحد من هؤلاء السياسيين اللبنانيين عندما كانوا محتجزين في قلعة راشيا“.

وفي الملاحظات التي أداها د. خليفة في نهاية دراسته، يثير السؤال التالي: “تأسيساً على النقطة السابقة (سعي بريطانيا لتوسيع رقعة فلسطين على حساب لبنان) هل يمكننا أن نتفهم موقف الرئيس إده انطلاقاً من تخوفه من مشروع نوري السعيد بوحدة الهلال الخصيب مع نفود بريطاني. لا سيّما وأن تصاريح القادة الإنكليز (مانش هاوس 29 أيار 1941، أنطوي إيدن، وتصريح شباط 1943...) كانت تطرح قيام منظومة



الرئيس بشارة الخوري يصعد تلال بشامون بعد خروجه من راشيا مع الشيخ خليل تقي الدين

معه أرسل سبارة تحمل ثلاثة ضباط فرنسيين إلى قلعة راشيا، عادوا ومعهم الشيخ بشارة الخوري، فاجتمع به كاترو (مساء 18 تشرين الثاني)، وقال له إن عودته إلى رئاسة الجمهورية أمر مفروغ منه، لكنه طلب منه مطلبين: "الأول، يتعلق بالوزارة، فإن حكومتي ترى أنه من الضروري إقالتها تعويضاً من كرامتنا. والثاني، يتعلق بالمجلس النيابي ونرى أيضاً وجوب حله وانتخاب سواه". ولم يستجب الخوري للمطلبين، "ذلك أني رئيس دستوري..." (نقلاً عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص 39-40). وبعد الاجتماع أعيد بشارة الخوري إلى معتمله في راشيا.

وفي مساء يوم التالي (19 تشرين الثاني)، وكما جرى في اليوم السابق، اجتمع كاترو بالصلح، وكانت النتيجة واحدة: الإصرار على الإفراج عن المعتقلين وإعادة الأمور إلى نصابها مثلما كانت عليه قبل 11 تشرين الثاني.

لم يكن منهم، فهو رجل قد استأجروه وحزّوه إلى هذه الدار ليخدعوك..." (شفيق جحا، ص 856، نقلاً عن يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص 1169، ومنير تقي الدين، ولادة استقلال، ص 185). واجتمع بإميل إده وحاول دعم نظامه بتأليف وزارة، فاتصل، بواسطة أحد كبار موظفي المندوبية، بالنائب جبرائيل المر وأحمد الحسيني ولويس زيادة وموسى نمّور وعمر فاخوري. لكن أحداً من هؤلاء لم يقبل الاشتراك في الوزارة (نقلاً عن يوسف مزهر، ج2، ص 1173). أرسل الوسطاء إلى بشامون لمفاوضة حكومتها الشرعية (أبو شهلا وأرسلان). فرفضت الحكومة التفاوض معه ما لم يتحقق شرط إلغاء جميع التدابير التي اتخذها هيللو

18-19 تشرين الثاني، كاترو يجتمع بالخوري والصلح:

لما لم يجد كاترو بين اللبنانيين من يقبل التفاوض

وأعبد رياض الصلح إلى قلعة راشب.

21 تشرين الثاني، تعليمات لجنة التحرير الوطني

إلى كاترو

بإيجاد حل للمشكلة بأقصى سرعة، وبمعزل عن أية مشاركة أو تدخل بريطاني. وبإعادة الحياة الدستورية بشرط إلغاء القرارات التي اتخذها المجلس النيابي وتتنافى مع نظام الانتداب، وبتفويضه (أي كاترو) الإفراج عن رئيس الجمهورية والوراء

22 تشرين الثاني، إقالة هيللو وإلغاء تدابير

واللبنانيون يرفضون التحفظات الفرنسية

في صباح الاثنين 22 تشرين الثاني، وبناءً على تعليمات اللجنة الفرنسية وتمادياً للاستخدام بالإنداء البريطاني، أقال كاترو هيللو وعين مكانه إيف شتينيو مندوباً عاماً بالوكالة لفرنسا في الشرق، فأصدر شاتينيو قراراً يلغي القرارات المتعلقة بوقف العمل بالدستور وإنشاء النظام المؤقت الذي عهد بإدارته للرئيس إميل إده وغادر المعتقلون قلعة راشب ووصلوا بعد الظهر إلى بيروت واستقبلوا في كل مكان استقبالاً حافلاً لكر الأرملة استمرت بسبب ما ورد في تعليمات لجنة التحرير الوطني الفرنسية من الجرائر حول بقاء الانتداب ما يعني حل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد وإقالة حكومة رياض الصلح وتشكيل حكومة جديدة

واجتمع كاترو بالشيوخ بشارة الخوري ونقل إليه تحفظات لجنة التحرير، وأمام إصرار الخوري وتمسكه بالمجلس والحكومة، وجد كاترو نفسه في موقف حرج للغاية، ثم قرر أن يصرح للموقف اللبناني المتصلّب "على مسؤوليته" فأبرق إلى مفوض الشؤون الخارجية في لجنة التحرير المسيو ماسيغلي، يعرض له حراحة الموقف وخشيته على المصالح الفرنسية في لبنان والبلدان العربية "، لذلك، وبسبب هذه

19-20 تشرين الثاني، الإنذار البريطاني

وهي مساء اليوم ذاته (19 تشرين الثاني) فوجيء كاترو بمذكرة بريطانية حملها إليه الوزير المقيم في القاهرة، المستر كيسي، الذي كان قد وصل من القاهرة في ذلك النهار في زيارة ثابتة لبيروت خلال أسبوع واحد. "وكانت المذكرة إنذاراً بكل معنى الكلمة" (مقلاً عن الحرنال ديعول، مذكرات الحرب ج2، ص 276). إذ حملت التهديد بأنه إذا لم تكن الاستجابة لتلك المطالب (إقالة هيللو، الإفراج عن المعتقلين، عقد اجتماع مشترك لوضع اتفاق مؤقت) قد تحققت قبل حلول الساعة العاشرة من قبل ظهر بهار الإثنين في 22 تشرين الثاني فإن الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط مخوّل من حكومة صاحب الحلالة إعلان الأحكام العرفية فوراً في لبنان وعبدئ سبتولي السلطة في لبنان القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط (أي سبببر) أو قائد الجيش التاسع بالبيان عنه وأنه إذا لم يكن قد أفرج عن رئيس الجمهورية والوزراء اللبنانيين المعتقلين قبل الساعة العاشرة أيضاً من اليوم ذاته فإن القوات البريطانية ستتولى سفسها إطلاق سراحهم (عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص 272)

وهي صباح اليوم التالي، السبت 20 تشرين الثاني، عقد كاترو وكيسي وسبببر اجتماعاً مطوّلاً للبحث في موضوع المذكرة، فأبدى كاترو استعراجه لتوجيه المذكرة إليه، وقال إن لجنة التحرير في الحرائر هي وحدها الجهة الصالحة لاستلامها

في الجيش الفرنسي ويستهدفون الجبال كاترو وأركان الحكم اللبنانيين فاتخذت الاحتياطات اللازمة. كما وجه قائد الجيش البريطاني التاسع، الجبال هولمز، إلى الفرنسيين المتمردين تحديراً بأن قواته ستقمع كل تعرّص لحربة رجال الدولة وكل ما يهدّد الأمر والاستقرار في البلاد وكان ذلك كافياً لردع المتآمرين.

24 تشرين الثاني، سحب التحفظات الفرنسية

في ما كان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء في مكاتهم في السراي الصغير، أرسل كاترو إلى رئيس الجمهورية كتاباً يلغي فيه، باسم لجنة التحرير الوطني الفرنسية، تحفظاتها السابقة بخصوص مجلس النواب والحكومة ثم زارهم، على رأس رجال المندوبية الفرنسية، مهتماً بعودة الحياة الدستورية. ومبدياً أسفه لما جرى وفي المساء، وجه كاترو من محطة إذاعة راديو الشرق في بيروت كلمة إلى اللبنانيين بشرتهم فيها بأن "العلاقات التاريخية والودية التي تربط فرنسا بلبنان منذ أجيال قد أعيدت إلى سابق عهدها. وأن الأزمة المؤلمة التي أفلقتهم قد انتهت." (مقتلاً عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص 212) وبذلك انتهت أزمة الاستقلال اللبناني وبات لبنان يتمتع باستقلال حقيقي وباعتراف دولي.

المعلومات المتوفرة لدي، لا يسعي الموافقة على ما تعرضون (...) إن واحي في الظروف الحاضرة - وأعتذر من اللحنه - تقضي بعدم تنفيذ التعليمات. " (عن بشاره الخوري، حقائق لسانية ج 62، ص 57-58)

23 تشرين الثاني، انعقاد مجلس الوزراء ومحاولة

انقلاب فرنسية

عاد بشيرة الحوري والجبال كاترو واجتمعا في بيت هري هرعون في بيروت ومما رواه بشيرة الحوري (حقائق لسانية، ج 2، ص 57-58): "قال الجبال بتأثر وهدوء ليس لدي قوة مادية لأمنع فخامتكم من الرجوع إلى السراية على الفور مع أركان الحكومة. ولأمنع مجلس النواب من الائتلاف. كما أنه ليس لدي حجة منطقية لأقنعك بخلاف ذلك. ولكن إسمح لي أن أبدي تحفظ حكومتي بشأن الوزارة والمجلس في كتاب أفدته لفخامتكم. وسأوقع الجبال ديعول بالرجوع عن هذا التحفظ قس عد إن شاء الله."

ومباشرة بعد هذا الاجتماع، عقد مجلس الوزراء أول اجتماع له بعد راشيا في السراي. فكان ذلك إيذاناً بعودة الحياة الدستورية.

وأثناء ذلك، أبلغ كميل شمعون وزير الداخلية، وهو في الاجتماع، عن خطة انقلاب يعتدها صباط متطرفون

الميثاق الوطني (1943)

تدبيره، ميزات و طائفته

الجامعة اللبنانية. بيروت 1996. ص 617-618).

فالميثاق الوطني (1943). "وطني في الشكل طائفي في المضمون، وهو تعبير عن التقاء الطوائف على المناداة بالوطنية الجامعة (...) وخصوصية الميثاق تكمن بارتكازه بشكل أساسي على الثنائية الطائفية في مرحلة الاندماج، وكذلك في المراحل اللاحقة التي تلت الاستقلال (...) هذا طبعاً لا يستثني مشاركة الطوائف الأخرى في إنجاز الميثاق والاستقلال (...) إنما يؤكد على وجود عاملين أساسيين متحركين: المشروع السياسي الماروني لإنشاء لبنان الكبير يقابله موقف سياسي سني رافض للمشروع. ومن ثم مؤيد له في إطار الاستقلال وتوجه عربي." (د فريد الحازن. المرجع المذكور. ص 670)

مبادئ الميثاق ("لبنان ذو وجه عربي")

كثير من الباحثين اللبنانيين. منهم من عايش أحداث الميثاق. ومنهم من بحث فيه لاحقاً. كتبوا في الميثاق. وأبرزهم باسم الجسر وإدمون رباط ويوسف إبراهيم يزبك وكمال الحاج. ثم جوزف معيزل وجورج ديب وابطوان مسرة وعصام نعمان وعصام حليمه ومسعود ضاهر وفريد الحازن وشفيق حنا. وجلهم اعتر أن

الميثاق الوطني "وثيقة عقد شراكة" عرقية غير مكتوبة، يتميز عن سواه من المسائل المتداولة في السياسة اللبنانية بارتباطه بالمرحلة الاستقلالية. فلا الميثاق الوطني في 1943 كان ممكناً بدون الاستقلال ولا الاستقلال كان قد تحقق من غير وفاق داخلي على الميثاق فالعلاقة الجدلية هذه رافقت حركة السياسة اللبنانية، بعديها الداخلي والخارجي، منذ الأربعينات إلى اليوم

"هذا الواقع يتفرد به لبنان عن سواه من دول المنطقة، حيث إن الاستقلال في دول الحوار لم يكن بحاجة إلى عقد شراكة بين الجماعات التي يتألف منها المجتمع. فلا تركيبة المجتمعات العربية ولا تطورها التاريخي الحديث، السياسي والاجتماعي، حتماً وجود ميثاق أو صيغة تربط بين الجماعات التي يتألف منها المجتمع طائفية كانت أم غير طائفية بكلام آخر. الميثاق الوطني هو نتاج لبناني وطني صرف يشكل مدخلاً لإيجاد نسوية مقبولة لمعضلة لبنانية. وإجراح سمته الاعتدال والواقعية. أما الهدف فهو إيجاد صيغة للتلاقي بين الطوائف اللبنانية، ولو على السلبية ما دامت ظروف التوحد المباشر على الإيجابية غير متوافرة" (د فريد الحازن. الكتاب عدد 41 صادر عن



بشارة الخوري ورياض الصلح

وللمحافظة عليه طلباً من كل قيد.
خامساً: تعترف الدول العربية بكيان لبنان بحدوده
المنصوص عليها في المادة الأولى من الدستور.
ويتعاون لبنان مع الدول العربية إلى أقصى الحدود
ضمن إطار السيادة والاستقلال.

سادساً: إن لبنان ذو وجه عربي، ولغته هي العربية،
وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي. له طابعه الخاص.
وهو، على عرويته، لا يجوز له أن يقطع علاقاته الثقافية
التي أقامها مع الغرب والتي كانت سبباً في تقدمه.
(هذه البنود التي توجز المبادئ الأساسية للميثاق، عن شمعون جحا.

معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج 2، ص 812).

وإذا كان لهذا الميثاق، بينوده الستة المذكورة، من
بيت قصيد فهو "عرويته" التي اكتنفي بالتعبير عنها

ملخص الميثاق تضمنه البيان الوزاري لحكومة رياض
الصلح الأولى ومذكرات وخطب وتصاريح الشيخ
بشارة الخوري. وأن أهم مبادئه نلخص بالسود التالية:
أولاً: يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن مبدأ طلب
الحماية الأجنبية.

ثانياً: يتخلى المسلمون اللبنانيون عن طلب الوحدة
السورية أو الوحدة العربية

ثالثاً: يرضى المسيحيون والمسلمون بالعيش
المشترك ويقبلون لبنان وطناً مستقلاً موحداً لهم
جميعاً. ينعمون فيه بالحرية والكرامة ويتساوون
بالحقوق والواجبات.

رابعاً: يعمل اللبنانيون جميعاً لإنهاء الانتداب
الفرنسي. ولتحقيق استقلال لبنان استقلالاً كاملاً.

ومحاولة توحيدها في بوتقة واحدة على قاعدة وحدة الطوائف اللبنانية و "ليس الوطن ذو الوجه العربي الذي يستسيغ الخير البافع من حصار الغرب" على حد تعبير البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى (في جلسة الثقة، 7 تشرين الأول 1943)، وأبرز انعطافة في تلك الجلسة سجلها كمال حنلاط الذي كان محسوباً على لائحة الكتلة الوطنية الداعية إلى الاستقلال المصمون بالحماية الفرنسية قال حنلاط: " أنتم لا تدركون تماماً أهمية هذا الوضع من وجهة الحقوق الأساسية والدولية، فإنه لأول مرة في تاريخ لبنان يعترف أهل لسان الكبير بلسان، مسلميه ومسيحييه، درريه وشيعيه.. فابني، والعزة تملأ نفسي، أحبي هذه البادرة وهذا العهد الجديد، أحبي لسان وأحبيه صبغته العربية لأن العروبة وحدها كانت تكمل لهذه البلاد الوحدة القومية والاستقلال المصان ". (د مسعود ضاهر، مرجع مذكور آنفاً، ص 309؛ نقلاً عن محاضر جلسة 7 تشرين الأول 1943)

توزيع المناصب العليا والميثاق الوطني

"هناك من يؤكد، فيما هناك من ينفي (متر باسم الحسري في "ميثاق 1943"؛ ويوسف سالم في 50 سنة مع الناس) أن يكون الميثاق الوطني قد تضمن خطة لتوزيع المناصب العليا في الدولة على الطوائف الكبرى بحيث تكون رئاسة مجلس النواب من نصيب الشيعة، ورئاسة الوزارة من نصيب المسلمين السنة، وبإبابة رئاسة مجلس النواب وبإبابة رئاسة مجلس الوزراء من نصيب الروم الأرثوذكس، وبحيث يتم تقاسم مقاعد مجلس النواب على أساس ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة مقاعد للمسلمين، وسواء أكان هؤلاء على صواب أم أولئك، فمهما لا شك فيه أن الميثاق الوطني وإن لم يبتدع خطة توزيع المناصب هذه فإنه

بعبارة "ذو وجه عربي"، لكن الحقيقة، على ما يقول د مسعود صاهر ("لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق"، ص 305-306) إن "جماعة الميثاق من أشد اللبانيين حماسة للدعوة إلى عروبة لبنان واستقلاله ()، وكانوا فعلاً مخلصين في عروبتهم ()، هذا الموقف من عروبة لبنان كان منسجم الحلفاء في ما يصره من تدابير عملية تحاه فصايا العرب المصيرية وعلى رأسها قضية فلسطين. وكانت لبشارة الحوري خطب واضحة دفاعاً عن قضية فلسطين قضية حق وإبصاف ()، وإن الدفاع عن فلسطين يجب أن يكون إيماناً في لبنان ()، وإني، وأنا من منطقة مسيحية صرفة، بل ومارونية صرفة، أعلن أن هذه المنطقة ترفض الصهيونية وترفض السيطرة والتحكم ()، ونحن المتاحمون لها مهددون بتسرب الصهيونية إلينا من جوبي لبنان ()، وأنتم يا أبناء الحبوب، في منطقة حساسة، وفي جبهة أولية، فعليكم الانتباه أكثر من سائر اللبنانيين لأن التسرب الصهيوني لا يعرف ديناً، فهو يتجاوز الأراضي إلى النفوس، والنفوس إلى القلوب، فيتحكم بها بصورة مستترة."

أما الاكتفاء بعبارة "ذو وجه عربي" رعم عروبة أرباب الميثاق، بمسيحييهم ومسلميهم، والمد العروبي في البلدان العربية، فلأن تيار الكتلة الوطنية، وهو التيار الغالب في الجبل حيث حطي بأعلية المقاعد النيابة في انتخابات 1943، كان يعبر فعلاً عن طموح سياسي لإبقاء الاستقلال اللبناني مضموناً بحماية فرنسية. فعرفت سياسة الاستقلاليين الميثاقين (خاصة بشارة الحوري ورياض الصلح) كيف تنتزع حماهير وأسعة كانت تتأثر بالكتلة الوطنية وكان بشارة الحوري وأعوانه يطلقون عليها صفة "الانعرالية والانعراليين" وكان لشعار "استقلال لبنان وحياده عن الشرق والعرب" دور أساسي في تجميع القوى اللبنانية

حطاً بدعم النواب المسيحيين. لولا تدخل المفوض السامي وتعليقه الدستور، وهو الذي ألزم غالبية بقبول لبنان ككيان مستقل في محيطه. أما النقطة الثانية فهي الواقعة في آخر خط تطور المكرة الميثاقية. من جانب المسلمين، والمعتز عنها بهذه الفقرة للرعييم الطرابلسي عبد الحميد كرامي الذي استمر أكثر المتشددين رفضاً لاستقلال لبنان. حتى قبل الاستقلال. "إن للبنان استقلالاً معترفاً به ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً، ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية، أنينا اليوم الى هذه الدولة نعتز باستقلال لبنان ونناصر في سبيل هذا الاستقلال صد أي كان لأن لبنان أصبح الآن عربياً. نعم لقد اعترفنا باستقلال لبنان ولم يكن ذلك مجاملة لأحد ولا خوفاً من أحد بل عن ثقة باستقلال

لبنان" (محاضر مجلس النواب اللبناني. جلسة 23 أيلول 1944)

وكما رأينا في باب "الانتداب الفرنسي" فإن حظ التلاقي الميثاقية، الماروني - السني أساساً، قد مرّ بمحطات مهمة (أخصها أحداث عام 1936 ومؤتمر بكريكي 1941) وتبلور على يد شخصيات في طليعتها بشارة الحوري ورياض الصلح. ولا بأس إن ذكرنا لماماً بأبرز محطات الأحداث الميثاقية خلال الانتداب:

1- بعد الشيخ محمد الحس، الذي كانت حياته السياسية حياة ميثاقية منذ إعلان دولة لسان الكبير. وقف رياض الصلح. هي مؤتمر الساحل بدمشق سنة 1928 ليلفت الأنظار إلى أن اتحاد لبنان بسورية أو انفصاله عنها ليس مهماً من الناحية القومية بقدر ما هو مهم تحلّص هذين البلدين من السيطرة الأجنبية. وأطلق يومها قوله المشهور: "إنني أتر أن أعيش في كوخ داخل وطن لباني مستقل على أن أعيش مستعمر في امبراطورية عربية" (باسم الحس

"ميثاق 1943"، ص 81)

لم يقتصرها بل اعترف بها وكترسها عملياً وجعلها عرفاً من الأعراف البائدة في السياسة اللبنانية الداخلية حتى جرى تعديل الدستور وفق وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باسم اتمام الطائف في 21 أيلول 1990 " (شفيق جحا. مرجع مذكور آنفاً. ص 812-813) وها قد مرت سنوات على التعديل المذكور ولا يزال العرف إياه متبعاً على صعيد الرئاسات الثلاث. أما على صعيد توزيع المقاعد البانية فقد جرى. منذ 1992، استبدال قاعدة ستة مقاعد إلى خمسة بقاعدة المصاصة.

المسار التاريخي للميثاق

لا شك أن جذور الميثاق البعيدة تصرب في أيام الإمارة والنهضة والعاميات. حيث كان الجدحان الأساسيان الموارنة والدروز، وتبلور أكثر. خاصة لجهة التوافق على توزيع المناصب. في أيام القانمقاميتين وبعدها في عهد نظام المتصرمية

أما جذور الميثاق القريبة فتعود إلى أيام الانتداب. حيث نمت هذه الجذور في تربة الحبل (الموارنة) دعوة إلى كيان مستقل بحماية فرنسية، وتطورت إلى كيان مستقل يحافظ على علاقات "الخير النافع" مع الغرب. هذا الخير النافع الذي هو في أساس تقدّم لبنان. وفي تربة الساحل (السنة) رفضاً للكيان المستقل ودعوة للوحدة مع سورية. وتطورت إلى كيان مستقل "دي وجه عربي"

يقع تطوّر الموقف الإسلامي (السني خصوصاً) بين بقطنين: الأولى. قبول قلة من الوجهاء، منذ أوائل العشرينيات ومع إعلان دولة لسان الكبير. بوظائف ومناصب في الدولة. وقد نوّج الشيخ محمد الجسر هذا القبول بتوّه مناصب رفيعة في الدولة اللبنانية ووصل إلى رئاسة مجلس الشيوخ ورئاسة مجلس النواب. وكان أوفر مرشحي رئاسة الجمهورية (1932)

وإن أنطون سعادة، مؤسس "الحزب السوري القومي الاجتماعي"، شرح الموقف الحديدي لحربه بقوله "مذ الوقت الذي تمّ فيه الاعتراف بالكيان اللبناني أصبح هذا الكيان كيان جميع اللبنانيين. ونحن منهم" (نقلًا عن أنطون سعادة، مخترعات في المسألة اللبنانية، ص 47-49). وإن بقولاً الشاوي، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي في لبنان، يقول: "يُرى الحزب الشيوعي، شأن غيره من الأحزاب، أن للسان حصائص تميّزه عن غيره من البلاد العربية، لذلك فهو ينفي كل تفكير بوحدة لبنان أو اتحاده مع الدول العربية.. يعني أن يبقى لبنان مستقلاً ذا سيادة كاملة، ولكن على تعاون كامل مع الدول العربية المتحررة". وإن يوسف السودا قام، منذ 1937، بمبادرة من أجل توحيد الصفوف والجهود والأهداف، فتمت عدة لقاءات بين جماعة من أصحاب الرأي، مسيحيين ومسلمين، وتوصلوا في نهايتها سنة 1939 إلى الاتفاق على مبادئ عامة أقرّوها ووقعوها وأطلقوا عليه إسم "الميثاق الوطني اللبناني". وقد تضمنت عدداً من النقاط، أهمها

أولاً، استقلال لبنان بحدوده الراهنة المعترف بها وإلغاء كل الامتيازات الأجنبية.

وثانياً، تعزيز علاقات لسان بالدول العربية على أن يبقى كل بلد في إطار كيانه الخاص

وثالثاً، تأمير المساواة بين اللبنانيين على أساس العدالة والكماءة لا على أساس طائفي.

5- مؤتمر بركري الذي أثبت بقاء روح الميثاق حيّة رغم اندلاع الحرب، فعترت عن نفسها في مؤتمر بركري (25 كانون الأول 1941) الذي لم يأت، في مناقشاته ومقرراته، بشيء ميثاق جديد يختلف في جوهره عن المطالب التي كانت الشخصيات والكتل والأحزاب والهيئات قد تقدمت بها من قبل، لكن أهميته تكمن في أنه عقد في الصرح البطريركي.

2- و"حزب الاستقلال الجمهوري"، مدّد تأسيسه من مسيحيين ومسلمين برئاسة عزيز الهاشم سنة 1931 دعا إلى توحيد الصف حول مبادئ وطنية لا طائفية

3- وأحداث 1936 كانت بحق أساس الميثاق، خاصة لجهة رفض كطعم الصلح لمذكرة مؤتمر الساحل (الثاني) والأفضية الأربعة، ومطالبته بأن يظل لبنان بلداً مستقلاً إلى الأجل الذي يريد، في مقالته المطوّل بعنوان "مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان"، وكذلك لجهة تحليّ سورية عن طرحها العربيّ الوحدوي، وبالتالي عن الرعماء اللبنانيين الستة، يوم قبلت توقيع معاهدة مع فرنسا (1936)، وهو الأمر الذي ترك أولئك الزعماء أمام حل لا خيار لهم فيه، ألا وهو الرضوح لأمر واقع وعود دولة لبنان الكبير، هنا، ينقل الدكتور فريد الحارن (الكتاب 41 مشورات الجامعة 1996، ص 681) عن بيار روندو كلاماً نقله هذا الأخير عن عبد الحميد كرامي عام 1937، يقول فيه ما تعريبه من الفرنسية: "أشفأؤنا في دمشق قد نحلوا عا.. فأصبح من واحبا أن نطالب بحقوقنا في لبنان" ومؤلف بيار روندو هو: P. Rondot, Les Institutions pol. au Liban: des Communautés traditionnelles à l'Etat Moderne, Paris, Inst. d'Et. de l'Or. Contemporain, 1947

4- ويهر شفيق جحا (معركة صبر لبنان في عهد الانتداب، ج2، ص 806-810) على موقف الأحزاب، حديثة الولادة، من الميثاق في سنوات 1936-1939، فيقول إن موقف حزب البجدة قريب من طرح كاطم الصلح، وإن الكتلة الدستورية اعتنقت، منذ 1936، سياسة التحرر من السيطرة الأحسية والانفتاح على العالم العربي وإن حرب الكنائس اللبنانية دعا في بيانه الأول إلى تحاور الحلفاء الشخصية والصروفات الدينية بين اللسانيين، وإلى استبدال العايات الطائفية القديمة بعاية وطنية؛

الطائفة في لبنان ما بعد العام 1943" (د فريد الخارن، مرجع منكور آنفاً، ص 619) وثمة قراءة ثالثة للميثاق، درجت في أوساط المثقفين الماركسيين. رأت إلى الميثاق "صفقة رأسمالية طائفية" غابتها خدمة مصالح شرائح معينة من المجتمع اللبناني بحلق أوضاع تعتمد اعتماداً اقتصادياً على الغرب الامبريالي (د. مسعود ضاهر، "لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق"، دار المطبوعات الشرقية ط 2 1984)

تحول كبير في مسار الميثاق بعد الاستقلال حدث، رسمياً، مع الوثيقة الدستورية التي أذاعها رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ليلة 14 شباط 1976 (وكان قد مضى نحو عشرة أشهر على بدء الحرب اللبنانية) حيث ورد فيها: "إن لبنان بلد عربي" (كان "ذو وجه عربي")، و "توزيع المقاعد النيابية بالنسبة بين المسلمين والمسيحيين" (كان 6 إلى 5 قبلاً)، ونقاط أخرى، دستورية وميثاقية، أهمها زيادة في صلاحيات رئيس مجلس الوزراء على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية سابقاً وقد أكدت وثيقة الوفاق الوطني (إنفاق الطائف) هذا التحول.

وفي أن طوائف لبنان الست الكبرى ومناطقه كافة تمثلت فيه تمثيلاً قوياً بعدد كبير من الزعماء وأصحاب الشأن الذين أجمعوا على طلب الاستقلال المأجور 6- وجاء النبلور النهائي لمضمون الحط الميثاقية أيام الانتداب على لبنان الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح. وفي أهم وأول وثيقة استقلالية، ألا وهي البيان الوزاري الأول

الميثاق بعد الاستقلال

تباينت آراء اللبنانيين في قراءتهم وفهمهم للميثاق. وقد تورع اللبنانيون، في هذه القراءة، إلى فريقين كبيرين: واحد رأى إلى الميثاق على أنه بداية مسيرة التغيير باتجاه مسيرات المنطقة القومية (السورية أو العربية)، وآخر رأى إليه على أنه مدمك أساسي يدعم استقلال "الوطن الهائي". والقراءتان كانت الواحدة منهما تضعف أو تقوى وفق الأزمات، الداخلية أو الشاملة المنطقة العربية، "فكان الميثاق يُستهجن وقت الأزمات ويُكال له المديح غالباً في أوقات الاستقرار والأزدهار، حتى غدا انعكاساً للخلافات

عهد بشارة الخوري 1943-1952



بشارة الخوري

الامتياز ورقابة المطبوعات، وغير ذلك، وفي 22 كانون الأول 1943، تمّ الاتفاق (فرنسي - لبناني - سوري) على تسلم الحكومتين اللبنانية والسورية

ترسيخ الاستقلال داخلياً

بدأت الحكومة بالإدارة، فأحالت بعض الموظفين على الاستبعاد واستبدلتهم بإداريين مخلصين للعهد الجديد. ثم أثارت موضوع قبول الرئيس إميل إده بـ "وظيفة" رئيس الدولة في أيام ثورة الاستقلال، فارتفعت أصوات تطالب بمحاكمته بتهمة الخيانة العظمى، "وكان وراء هذه المكرة الجنرال سبيرز والشبح بشارة الخوري، ولكن رياض الصلح لم يتجاوب معهما لأكثر من سبب" (يوسف سالم، "50 سنة مع الناس"، ص 177)، وارتؤي أخيراً الأخذ بنسوية معتدلة، فاكْتَفِي بفصله عن المجلس النيابي من دون أن توجه إليه رسمياً تهمة الخيانة، ومن دون أن يقدم إلى المحاكمة، وأسدل الستار على هذه القضية.

وأخذ الاستقلال يكتمل حين انصرفت الحكومتان اللبنانية والسورية إلى استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية لبنود اتفاقية شتورة حيث كان الطرفان قد توصّلا في الأول من تشرين الأول 1943 إلى توقيع اتفاقية تعبّر عن تصميم البلدين على استرجاع المصالح المشتركة من يد الفرنسيين. وأهم هذه المصالح: الجمارك والأمن العام والشركات ذات



نعيم مغيب، بعد إصابته بشظايا القنبلة التي ألقيها المتظاهرون ضد الاستقلال (المظاهرة التي رافقت يوسف كرم إلى المجلس النيابي، 1944)

وعلى رأسهم البطريرك الماروني أنطون عريضة الذي وجه إلى رئيس الجمهورية كتاباً بهذا الخصوص فبادرت الحكومة فوراً إلى معالجة هذا الإشكال وأصدرت مرسوماً اشتراعياً يمنح الحكومة حق التشريع في ما يتعلق بالمصالح المشتركة هوافق المجلس النيابي اللبناني، وأُرم الاتفاق. كما وافق المجلس النيابي السوري على نص مماثل. وانتهى الإشكال.

وبعد شهور قليلة حققت الحكومة نجاحاً داخلياً آخر بإحماها فنته 27 نيسان 1944: مظاهرة مسلحة دعا إليها المعارضون وادسّ فيها عملاء فرنسيون. طأهرها الاحتفاء بنجاح يوسف كرم بالمقعد النيابي في الشمال ومواكبته لحضور الجلسة النيابية (27

”الصلاحيات التي نمارسها الآن السلطات الفرنسية“ بخصوص المصالح المشتركة. وذلك اعتباراً من أول كانون الثاني 1944 وقد وقع الاتفاق: كاترو. رياض الصلح. سليم تقيلا. سعد الله الجابري. جميل مردم بك وحالد العظم.

وخلال بضعة شهور كانت معظم المصالح قد انتقلت من أيدي الفرنسيين إلى أيدي اللبنانيين والسوريين. الذين استلموها وأداروها بصورة مشتركة ومن خلال آلية ”المجلس الأعلى للمصالح المشتركة“ المؤلف من لبنانيين وسوريين لكن المادة الثالثة من الاتفاقية، التي أناطت بالمجلس المذكور حق التشريع في مختلف الصلاحيات المعطاة له وحارج نطاق مجلس النواب. أثارت تحقّط المتخوّفين على السيادة.



كميل شمعون

لبنان - سوري - فرنسي حضره المندوب العام بالوكالة شاتينيو ورياض الصلح (لبنان) وسعد الله الجابري (سورية)، وجرى فيه التوقيع على البروتوكولات المتعلقة بدوائر الأمن العام إلى كل من السلطتين اللبنانية والسورية. وكان من شأن مثل هذه الإجراءات المتعلقة بالقوات الأمنية أن تضعف قدرة الفرنسيين على التشويش على الحكم الوطني خاصة وأن الأيام اللاحقة أثبتت أنهم (الفرنسيون) مضوا في عملية التشويش على الحكم الوطني وإرباكه. ومن خلال ما تبقى لهم من مناصرين وعملاء في دوائر الدولة، مثلما فعلوا يوم 25 آب 1944 يوم انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا. ففي المناسبتين، اعتمد الفرنسيون وصنائعهم في لبنان طرقاً استغرافية للتعبير عن فرحتهم. فلو "قدر لفتنة 27 نيسان 1944... وأحداث

نيسان 1944)، وباطسها محاولة قلب الحكومة والنيل من الإنجازات الاستقلالية والعودة بالبلاد إلى الانتداب والحماية الفرنسية. وحصل اشتباك بين المتظاهرين ومؤيديهم من بعض رجال الجيش (لم يكن بعد قد أصبح في عهدة الحكومة) من سطوح البنايات المجاورة في محيط البرلمان. وبين قوات الدرك "ولم يمض نصف ساعة على بدء الاشتباك حتى كانت الحكومة مسيطرة على الموقف، ولقد انجلى الحادث عن خمسة قتلى وسبعة عشر جريحاً فضلاً عن عدد مجهول من رجال الفرنسيين وأنصارهم نقلته سياراتهم وأخفوه، واعتقل عدد من المتأمرين والمتظاهرين" (كميل شمعون - وكان وزيراً للداخلية - "مراحل الاستقلال"، ص 11-13)

وسيطرت الحكومة على الموقف، والتأم المجلس. وفي الجلسة ألقى رئيس الوزراء رياض الصلح بياناً شديداً عن الحادث هدد فيه كل من تسوّل له نفسه التعرّض بسوء للاستقلال. ثم وقف النائب يوسف كرم وألقى بياناً تبرأ فيه من المتظاهرين واتهمهم بـ "المشاغبين والخونة". وبعد الجلسة مباشرة تعرّض رياض الصلح لمحاولة اعتيال، ونفى الفرنسيون تورطهم بفتنة 27 نيسان. وصبّوا جام غضبهم على وزير الداخلية كميل شمعون، فعالجت الحكومة الموضوع بتؤدة وحكمة. فأجرت تعديلاً وزارياً. أسندت في إظهاره إلى كميل شمعون منصب أول وزير مفوض للبنان في لندن.

وجرت مفاوضات بين فرنسا ولبنان أسفرت عن توقيع بروتوكول 15 حزيران 1944 الذي نصّ على أن تسلّم السلطات الفرنسية فوجاً من القناصة اللبنانية معززاً بمفرزة من المصفحات إلى السلطات اللبنانية. فكان هذا الفوج اللبنة الأولى في بناء صرح الجيش اللبناني. وفي 7 تموز 1944، عقد في صوفر اجتماع مشترك



شعار جامعة الدول العربية

كرامي حريصاً في كل مناسبة على تأكيد التزام حكومته بالسياسة الاستقلالية التي كرسنها حكومة رياض الصلح. وشكّلت الحكومة وفدها إلى "اللجنة الفرعية" التي أوصى بروتوكول الاسكندرية بتشكيلها لمتابعة العمل من أجل إعداد مشروع ميثاق الجامعة العربية. وتألّف الوفد من وزير الخارجية هنري فرعون، وأمين عام وزارة الخارجية فؤاد عمّون، ووزير لبنان المفوض في القاهرة يوسف سالم. وحرص الوفد اللبناني في مناقشات الميثاق، على معارضة كل اقتراح يحد من سيادة لبنان واستقلاله (وكان للعراق والسعودية الموقف نفسه في أغلب الأحيان، خاصة لجهة معارضة الدول الثلاث: لبنان، العراق والسعودية. اقتراح رئيس الوفد المصري النفراسي باشا حول أن يتخذ مجلس الجامعة قراراته بغالبية الأصوات وتكون ملزمة، وأن تكون السياسة الخارجية واحدة موحدة في جامعة الدول العربية). وأقرّ الميثاق في 19 آذار 1945، وأعلن قيام الجامعة العربية في 22 آذار 1945، وأهم ما حققه لبنان من نصوص الميثاق

25 آب 1944... واستقرارات 8- 10 أيار 1945... أن تنجح لكائن جميع إنجازات العهد الاستقلالي قد تعرّضت للخطر... (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج2، ص 894)

ترسيخ الاستقلال عربياً

تجاوب اللبنانيون مع دعوة إقامة شكل من أشكال "الوحدة العربية". تلك الدعوة الخارجية في الأساس من العرب وحركاتهم القومية، والتي رأت لها مهماً قوياً في ما كان يصدر من نصريحات واقتراحات المسؤولين البريطانيين (وعلى رأسهم وزير الخارجية أنطوني إيدن) الذين كانوا يشجعون العرب على كل حركة ترمي إلى تحقيق وحدتهم. لكن الحكومات العربية أثبتت، في مشاوراتها، أنها لم تكن مستعدة للتنازل عن سيادة واستقلال الأقطار التي تمثلها. وما قبلت به أخيراً إنما كان تأسيس "جامعة الدول العربية". ولهذه الغاية تشكّلت لجنة تحضيرية (مصر، سورية، لبنان، العراق، السعودية، اليمن، الأردن، وممثل عن عرب فلسطين) انتهت، في 7 تشرين الأول 1944، إلى وضع "بروتوكول الاسكندرية". وقد تضمّن هذا البروتوكول قراراً خاصاً يتعلق بصمان استقلال لبنان. وكان هذا القرار الموضوع الأساسي الذي طرح في جلسة مجلس النواب في 14 تشرين الأول 1944. فبعد أن قرأ رئيس الوزراء رياض الصلح نصّه، علّق بقوله:

"فنحن أيها السادة، أينما ذهبنا رواد استقلال وتعاون واتحاد ووثاق بين المسيحيين والمسلمين. ونحن نحمي هذا الاستقلال التام الناجز وبفديه بدمائنا وأرواحنا، ليس فقط ضد الغرب بل ضد الشرق أيضاً" (بشارة الحوري، حقائق لبنانية، ج2، ص 111).

في 9 كانون الثاني 1945، شكّل عبد الحميد كرامي حكومته بعد استقالة حكومة رياض الصلح. وكان



الرئيس بشارة الخوري مع وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان في طريقهما إلى إحدى التدريبات العسكرية

وما لبثت مصداقية هذه الضمانات أن تعرّضت لامتحان خرج منه لبنان، مرة جديدة، مطمئناً إلى سيادته واستقلاله. فبينما كان مجلس جامعة الدول العربية منعقداً في القاهرة في تشرين الثاني 1945، أثار مسؤولون أردنيون موضوع توحيد "سورية الكبرى". وانتقدت الأوساط الوزارية والنيابية في كل من لبنان وسورية، وخاصة على لسان وزير خارجية لبنان حميد فرنجة، ومن بعده فيليب تقيلا، ووزير خارجية سورية خالد العظم، إثارة هذا الموضوع. وبعد أخذ ورد، وجدال استمرّ حتى تشرين الثاني 1946، ودار بين كبار

(مقدمة وعشرين مادة) في إطار حرصه على سيادته واستقلاله:

- إن الميثاق، وبناءً على إصرار لبنان (والعراق والسعودية)، ترك لكل بلد عربي عضو في الجامعة حرية التصرف بسياسته الخارجية وفق ظروفه ومصالحه.

- إن قرارات مجلس الجامعة تكون ملزمة لمن يقبلها، وغير ملزمة لمن يعارضها.

- إن التمثيل في مجلس الجامعة يكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء، كبيرة كانت أم صغيرة.



وديع نعيم مع الجنرال كاترو (1945)

الداخلية وديع نعيم رئيساً. ومن النائب رئيس الوزراء السابق عبد الله اليافي. ووزير لبنان المفوض في القاهرة يوسف سالم. ومن الرئيس في محكمة الاستئناف صبحي محمضاني مستشاراً قانونياً. ثم انضم إليهم في أميركا وزير لبنان المفوض في واشنطن شارل مالك.

وهذه الدعوة وُجّهت إلى لبنان وسورية ما كانت لتحصل لولا مؤامرة الدول العربية وتأيد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. إذ كانت فرنسا تضغط عليهما لحملهما على القبول بتوقيع معاهدين تحلّان محل الانتداب.

وفي 26 حزيران 1945، وقعت خمسون دولة، منها لبنان، الميثاق الدولي. وأعلن قيام هيئة الأمم المتحدة. وحقق هذا الميثاق للبنان مكاسب معنوية

المسؤولين الأردنيين واللبنانيين والسوريين في المجالس النيابية وفي البيانات والمؤتمرات الصحافية في كل من عمان وبيروت ودمشق والقاهرة (مقر جامعة الدول العربية). وبعد أن تشعب النقاش واشتدت حدّته بحيث بات يهدّد التضامن العربي، تدخل مجلس الجامعة، وعقد اجتماعاً خاصاً على مستوى وزراء الخارجية بمقر جامعة الدول العربية في 28 تشرين الثاني 1946، بحث الموضوع من جوانبه كافة، واتخذ القرار التالي:

"أنير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع سورية الكبرى فترتب على ذلك أن عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً خاصاً ودرسوا الأمر من جميع وجوهه فتبين أن أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرّض لاستقلال أو سيادة إحدى دول الجامعة والنبل من نظام الحكم القائم فيها. وعليه فقد أكدوا أن دولة كل منهم متمسكة بميثاق الجامعة وعاملة ونعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً". وقد شارك وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية محمد الشريفي بالتوقيع على هذا القرار إلى جانب جميل مردم بك (وزير خارجية سورية)، هليلب نقلا (وزير خارجية لبنان)، فاضل الجمالي (وزير خارجية العراق)، إبراهيم عبد الهادي (وزير خارجية المملكة المصرية) والفاضي محمد العمري مندوب اليمن (شفيق جحا، معركة مصر لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج2، ص 913، نقلاً عن "الكتاب الأردني الأبيض"، ص 267).

ترسيخ الاستقلال دولياً

بعد إعلانه الشكلي الحرب على ألمانيا واليابان، دُعي لبنان للاشتراك بمؤتمر سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأميركية لمناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة وتوقيعه. وتألّف الوفد اللبناني من وزير

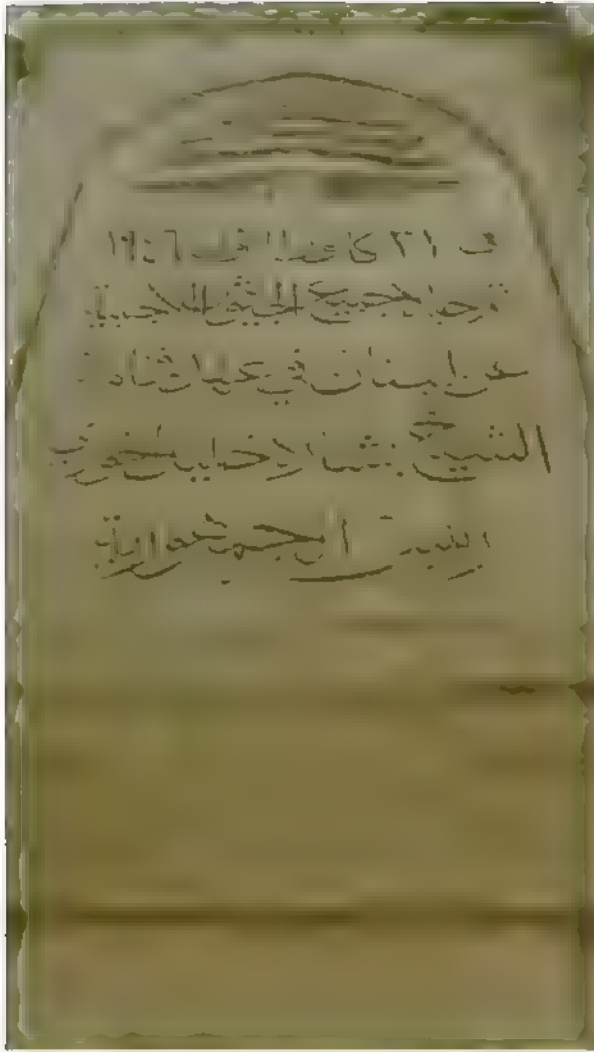


تشرشل

ونضامن اللبنانيون مع السوريين بمظاهرات حاشدة ومؤتمرات ولقاءات راحت تطالب بجلاء الجيوش الأجنبية... وفاز اللبنانيون والسوريون بتأييد عربي (خاصة من العراق ومصر)، وأذاعت وزارة الخارجية البريطانية، في 26 أيار 1945، بياناً عبّرت فيه عن قلقها إزاء حالة الاضطراب السائدة في سورية ولبنان، واعتبرت الحكومة الأميركية أن جميع الدول المشتركة في مؤتمر سان فرانسيسكو (بما فيها لبنان وسورية) دولاً مستقلة لا يجوز أن يطبق عليها نظام الوصاية، كما أصدرت الحكومة السوفياتية بياناً أشارت فيه إلى أعمال التعسف والقمع التي تقوم بها القوات الفرنسية في سورية.

وحقوقية وسياسية. وكانت المادة 78 أكثر مواد الميثاق استثنائاً باهتمام الوفد اللبناني. "ذلك لأن فرنسا كانت تزعم أن انتدابها على لبنان ما زال قائماً.. وسعى الوفد اللبناني سعياً حثيثاً مع وفود الدول الصغيرة الأخرى حتى تمكنوا بإصرارهم من حمل المؤتمر على إقرار هذه المادة التي تحرم سيطرة دولة عضو في الأمم المتحدة على دولة أخرى عضو فيها كذلك. وقد شكّلت هذه المادة أحد أهم المبادئ الحقوقية الأساسية التي استند إليها لبنان، فيما بعد، عندما خاضت حكومته معركة الجلاء..." (شفيق جحا، مرجع مذكور ص 918)

على أن فرنسا ظلت محتמظة، في لبنان كما في سورية، بقيادة المجندين المحليين الذين أطلق عليهم إسم "الأفواج - أو القوات - الخاصة" Troupes Spéciales. كما ظلت متمسكة بفكرة استبدال الانتداب الضائع بمعاهدة تضمن لها مركزاً ممتازاً في البلدين. وذلك بالرغم من مقاومة حلفائها، وخاصة بريطانيا، لهذه الفكرة. فلجأت، في 17 أيار 1945، أي بعد انتهاء الحرب في أوروبا بتسعة أيام، إلى نقل فرق من الجنود السنغاليين إلى بيروت لتدعيم الجيش الفرنسي في لبنان وسورية. ودون إشعار حكومتيهما بذلك، فقامت الاضطرابات في البلدين. وفي جو من الحماسة الوطنية الشديدة، رداً على هذا الاستفزاز الفرنسي، أقر البرلمان اللبناني لأول مرة، موازنة وزارة الدفاع الوطني لإنشاء جيش لبناني. وفي سورية، تدهور الوضع بسرعة واتخذت المواجهة بين الفرنسيين والسوريين طابع الصدام العنيف؛ أضربت المدن السورية وانطلقت المظاهرات مطالبة بإنشاء جيش وطني وبجلاء الجيش الفرنسي، وأخذ المجندون السوريون يفرون من الجيش الفرنسي، ويلتحقون بقوات الأمن السورية، ووقعت اشتباكات دموية.



الجمهورية اللبنانية، وكانت الحكومة اللبنانية قد عيّنت، قبل ذلك بأيام قليلة، الزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش والزعيم سليمان نوفل رئيساً لأركان حرب وزارة الدفاع الوطني.

وفي 20 آب، استقالت حكومة عبد الحميد كرامي، وخلفتها حكومة جديدة تألفت من سامي الصلح رئيساً، ومن الوزراء حميد فرنجية (وزيراً للخارجية) وإميل لحود وسعدي المنلا ويوسف سالم وجبرائيل المر وجميل تلحوق. واستمرت هذه الحكومة في مباحثاتها مع الحكومة الفرنسية لاستلام باقي المصالح. وتكملت هذه المباحثات بالنجاح في الثالث الأخير من

وبقيت فرنسا على تصلبها. وأصدرت، في 28 أيار 1945، بياناً حملت فيه مسؤولية الاضطرابات إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، واعتبرت أن ما أرسلته من جنود كان على سبيل الإبدال فقط. وتردى الوضع بسرعة، وبين 29 و 31 أيار قصفت القوات الفرنسية دمشق بالمدافع وبالطائرات الحربية، وتدخلت بريطانيا بناءً على نداء عاجل من الحكومة السورية، وأمر تشرشل بوقف القتال، وانتقلت السلطة الأمنية في سورية إلى أيدي الجيش البريطاني، وانسحبت القوات الفرنسية إلى ثكناتها. وفي 4 حزيران (1945)، التأم مجلس الجامعة العربية وأصدر بياناً اعتبر فيه أن الحكومة الفرنسية اعتدت على سورية ولبنان وأن بقاء القوات الفرنسية فيهما يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال. وفي 21 حزيران (1945)، عقد أركان الحكومتين، اللبنانية والسورية، اجتماعاً في دمشق، وأعلنوا على أثره عزم الحكومتين على عدم منح أية دولة امتيازاً ومركزاً خاصاً وعلى المضي بحزم وقوة في سياستهما الاستقلالية.

ورأت الحكومة الفرنسية نفسها مهزومة ومعزولة، فعمدت إلى الحوار مع الحكومتين اللبنانية والسورية. وجرت اجتماعات مكثفة بين الأطراف الثلاثة، وفي 8 تموز 1945، أصدرت المندوبية العامة الفرنسية بلاغاً جاء فيه: "... لم يبقَ أي مانع يحول دون رغبة لبنان وسورية المشروعة في تأليف جيشين وطنيين..." (شفيق جحا، مرجع مذكور، ص 985، نقلاً عن منير ثقي الدين، الجلاء، ص 148). بلغ عدد أفراد الجيشين 25 ألف جندي وضابط، منهم 5 آلاف للبنان، و20 ألفاً لسورية). وفي الأول من آب 1945، وقع الجانبان اللبناني والفرنسي بروتوكولاً بنصّ على أن القوات العسكرية من مختلف الأسلحة التي كانت تشكل سابقاً "جيوش الشرق الخاصة" قد سلمت مع معداتها وثكناتها إلى حكومة



الشيخ بشارة الخوري يسلم علم الجيش الى الزعيم فؤاد شهاب يوم اصبحت الجيش لبنانيا

تجربان مفاوضات لضمان مصالحهما في البلدين المشرقيين أسفرت عن اتفاق بينهما وقّعته في 13 كانون 1945 وتضمّن بنوداً حملت الحكومة اللبنانية (وزير الخارجية حميد فرنجية) على الاعتقاد، عن حق، بأن الدولتين مصممتان على إبقاء قوات لهما في لبنان. وجاءت حادثة 31 كانون الثاني 1946 لتعزز هذا الاعتقاد. إذ وصلت إلى مرفأ بيروت السفينة الفرنسية "ساجيتار" وعلى متنها 200 جندي فرنسي، فمنع رجال الأمن العام اللبناني الجنود من النزول إلى البر. "ومع أن هذه الأزمة سُوّيت بسرعة بتأكيد الفرنسيين أن هؤلاء الجنود وحدات غير مسلحة... وأنه سيسافر على الباخرة عينها ألف جندي سنغالي... وهكذا كان" (بشارة الخوري. حقائق لبنانية. ج2، ص205)، إلا أنها زادت الشكوك

1945. وعند نهاية ذلك العام كانت الحكومة اللبنانية قد استلمت من السلطات الفرنسية شركة مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس، وشركة السكك الحديدية، وسواها

الجدلاء

في 13 تشرين الأول 1945 عقد رئيسا الجمهوريتين اللبنانية والسورية، بشارة الخوري وشكري القوتلي، وأركان حكومتيهما، اجتماعاً في بلدة الزبداني السورية، وقرّروا مطالبة فرنسا وبريطانيا بتحديد موعد لانسحاب قواتهما معاً من سائر الأراضي اللبنانية والسورية.

لكن الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانت

العمومية رئيسا الوفدين، وأجرى الوفدان اتصالات بوفود الدول العربية ووفود دول أميركا الجنوبية وغيرها وفي 4 شباط 1946، قدم الوفدان، باسم حكومتيهما، شكوى لبنانية سورية إلى مجلس الأمن الدولي تطالبه باتخاذ قرار يوصي بجلاء جميع الجيوش الأجنبية.

كانت حصيلة المناقشات في مجلس الأمن كسباً معنوياً للبنان وسورية، لأنها كرسّت الاعتراف الدولي مجدداً باستقلالهما وأيدت الجلاء مبدئياً عن أراضيهم. أما عملياً، فلم يتخذ المجلس قراراً حاسماً بصدد الشكوى وأغلق ملفها، وخاب أمل الوفدين. لكن تصريح المندوب الفرنسي (وزير الخارجية) جورج بيدو، وتصريح المندوب البريطاني (وزير الخارجية) أرنست بيغن، بخصوص استعداد حكومتيهما متابعة المفاوضات بشأن الجلاء فتحا باب الأمل من جديد. وتحمّس وزير الخارجية، حميد فرنجية، لهذه المفاوضات، التي اتّفق على إجرائها في باريس. وفي 10 آذار 1946، عقد رئيسا الجمهورية اللبنانية والسورية، وأركان حكومتيهما، اجتماعاً مشتركاً في شتورة لاتخاذ موقف لبناني - سوري موحد حيال مفاوضات الجلاء. ونجحت المفاوضات، وعاد الوفد اللبناني باريس في 31 آذار 1946، وسارت عملية الجلاء وفق الخطة المتّفق عليها في المفاوضات، وفي الأول من كانون الثاني 1947، احتفلت الحكومة رسمياً بتدشين لوحة تذكارية للجلاء على صخور نهر الكلب. "كان هذا من الناحية العسكرية، أما من الناحية السياسية فكان المندوب الفرنسي العام الجنرال بينيه قد غادر لبنان نهائياً في 6 تموز 1946. وبذهابه زال منصب المندوب الفرنسي العام الذي كان آخر رمز ناقد من رموز عهد الانتداب العابر. وبعد مغادرة بينيه بيروت بيومين، وصلها الكونت أرمان دو شابالا



حميد فرنجية

بحسن نوايا السلطات الفرنسية، وبدأت الحكومتان اللبنانية والسورية تنحهان لتقديم شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي

تألف الوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة من وزير الخارجية حميد فرنجية رئيساً، والأعضاء: رياض الصلح، يوسف سالم وكميل شمعون (وزير لبنان المفوض في بريطانيا)، وتألف الوفد السوري من فارس الحوري رئيساً، وفريد زين الدين ونجيب الأمانزي (وزير سورية المفوض في بريطانيا)، وتكلّم في الجمعية



«بعد الاحتفال بعيد الجلاء وضعت لوحة تذكارية في هذا الشان على صخور نهر الكلب وحضر الاحتفال، إلى جانب الرئيسين بشارة الحوري ورياض الصلح وarkan الدولة و الوزراء الرئيس السوري شكري القوتلي ووزير خارجيته جميل مردم. وكان هناك أيضاً رئيس مجلس النواب صبري حماده، ونائب رئيس الوزراء وزير الأشغال العام غريال المر، ووزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان، وكمال جنبلاط وجورج حيمري والدكتور الياس الخوري أحد أركان الكتلة الدستورية» (زمير عسيران يتذكر: دار النهار للنشر، ط1، 1998 ص 66)

تبين لهذه البعثة أن العدد الإجمالي لسكان لبنان هو مليون و 64 ألف نسمة موزعون على المحافظات اللبنانية بالنسب التالية.

بيروت	237000 نسمة، أي 22٪
جبل لبنان	272000 نسمة، أي 26٪
لبنان الشمالي	227000 نسمة، أي 21٪
لبنان الجنوبي	170000 نسمة، أي 16٪
البقاع	158000 نسمة، أي 15٪

أما توزيعهم تبعاً للجنس فهو 51٪ للذكور و 49٪ للإناث. وتبعاً للمناطق فهو الثلث للمدن والثلثان للأرياف

ويوصي تقرير بعثة "جيب". وبشكل إنذار بقوله: "هناك حقيقة بارزة وهي أن عدد سكان لبنان يزداد بسرعة هائلة. وإذا لم تتدخل المهاجرة. كما حصل في القرن الماضي وفي الربع الأول من القرن الحالي.

ممثلاً لفرنسا في لبنان. لبس بصفته مندوباً عاماً. بل وزيراً مفوضاً عادياً يترتب عليه أن يكون مقبلاً من الحكومة اللبنانية وأن يقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية حسب الأصول البروتوكولية" (شميق جحا مرجع مذكور آنفاً. ص 996)

عدد سكان لبنان وتوزعهم الجغرافي وجاهل توزعهم الطائفي في مطلع عهد الاستقلال

كلفت دولة الاستقلال. في مطلع عهدها. الخبير الاقتصادي "جيب" مهمة تحديد ركائز الاقتصاد اللبناني واقتراح الحلول لمشاكله. وقدمت البعثة تقريرها الرسمي عام 1948 معتمدة إحصاءات "الميرة" وتوزيع الإعاشة والضرائب لعام 1943-1944. متوصلة إلى نتائج أقرب ما تكون إلى الدقة العلمية الممكنة في ظل غياب كامل للإحصاءات الرسمية.

المسلمين لجسوا أقلية بل يشكلون أغلبية السكان في الجمهورية اللبنانية.

أول سفير فرنسي يشيد بوزير

الخارجية حميد فرجية

تحقق الاستقلال وأصبح "الوحد" الفرنسي وجوداً دبلوماسياً في العاصمة بيروت؛ وكان أول سفير فرنسي في لبنان بعد الاستقلال الكونت أرمان دو شايلا الذي عرف أغلب رجالات الاستقلال عن قرب. في طليعتهم حميد فرجية (وزير الخارجية 1945-1946). فقال فيه " فهمتُ من المقابلة الأولى أنه من نوع الرجال الذي لا يسمح لأحد بأن يدوس على قدميه أو أن يتناول على سيادة بلده. ولما كانت مهمتي تشجيع سيادة لبنان وتمتين العلاقات مع اللسانين. فقد أكبرتُ فيه هذه الميزة. فبادلني الاحترام والمودة. مع العلم أنني وصلت إلى بيروت في مرحلة دقيقة فالجلاء لم يكن قد انتهى بعد. وكانت لنا مصالح كثيرة يجب التفاوض والتفاهم بشأنها" (جورج فرشح. "حميد فرجية وجمهورية الاستقلال". ط1، 1997، ص 104؛ حوار بين فرشح والكونت دو شايلا في نادي الحلفاء في باريس في 4 نيسان. وكان دو شايلا بلغ 92 من العمر. وتوفي في 20 شباط 1996).

أول تظاهرة ثقافية عالمية في أصغر دولة

تزامن انعقاد مؤتمر اليونسكو في المكسيك (تشرين الأول 1947) مع وجود حميد فرجية في باريس لإجراء مفاوضات النقد. فاعتنم الفرصة وطلب من زميله الفرنسي جورج بيدو أن يدعم ترشيح لبنان لاستضافة مؤتمر اليونسكو الثالث وجاءه الدعم الأساسي من صديقه رئيس الوفد الفرنسي إلى مؤتمر اليونسكو الثاني في مكسيكو الميلاسوف الفرنسي حاك ماريان الذي. ما إن علم بترشيح لبنان "حتى

فمن المحتمل أن يتضاعف عدد سكان لندن فيصبح مليونين وربعاً بأقل من 25 سنة إن المشاكل التي ستخلقها هذه الزيادة في السكان. إن كانت عن طريق إيجاد العداء الكافي لها. أو عن طريق العمل المثمر. ستكون عبئاً ثقيلاً جداً على كاهل البلاد إذا لم تبادر إلى تحسبب الموارد، والاستفادة منها بأحسن الطرق الاقتصادية" (د. مسعود صاهر لبنان. الاستقلال. الصيغة والميثاق. دار المطبوعات الشرقية. بيروت 1984، ط2، ص 14)

ويصيف د مسعود صاهر "نشير هنا إلى أن تقرير بعثة "حيب" وإحصاء "لبنان في عهد الاستقلال" (صادر عن الدولة اللبنانية عام 1947. ويستند إلى حد كبير إلى إحصاءات بعثة حيب) يتجاهلان تماماً التوزيع الطائفي للسكان في لبنان ويستندان إلى إحصاء 1932 في محاولة رسمية من الدولة اللبنانية للهروب من مواجهة الواقع المستجّد بعد الاستقلال. خاصة وأن الهجرة أيام الانتداب ساعدت على احتلال النسب السابقة لمصلحة الطوائف الإسلامية. وبدأت المطالبة بإجراء الإحصاء الشامل وإعطاء رئاسة الجمهورية للمسلمين منذ 1932 في مؤتمر الساحل (المنعقد في 18 شباط 1932) والذي ضمّ ممثلي السنة والشيعة والدروز. وطالب بمركز رئاسة الجمهورية لأن المسلمين باتوا الأغلبية السكانية ويدفعون ثلاثة أرباع الضرائب ولهم الحق في المقاعد الإدارية العليا بنسبة النصف على الأقل وهذا ما جعل دولة الاستقلال تحجم عن إجراء إحصاء طائفي منذ 1932 حتى اليوم" (ص14. نقلاً عن د. إدريس رباط. "التشكل التاريخي للسان". بالفرنسية، ص319) ويصيف د. مسعود صاهر. في الحاشية، ص 39. ونقلاً عن مجلة "مراسلات المشرق". أن المفوض السامي دو مارتيل قد أكد لمفني بيروت أن حقوق الأقليات ستبقى دوماً محفوظة لكر المفني أمدى امتعاضه قائلاً بأن



1947: الشيخ بشارة الخوري، وإلى يساره رياض الصلح وهنري فرعون، وإلى يمينه حبيب أبي شهلا وعبد الله اليافي وكمال جنبلاط

من الدول المنتسبة إلى المنظمة، التي كان عددها 48 دولة.

وخاض لبنان، مدعوماً من الكتلة العربية، معركة انتزاع موافقة منظمة اليونسكو على عقد مؤتمرها العام الثالث في بيروت (1948)، وعاز بها فانكبّ حميد فرنجية على تأمين البناء والتجهيزات، فكان قصر اليونسكو في بيروت، واختيرت عبارة "تقدم الحضارة العالمية" شعاراً للمؤتمر الذي افتتحه الشيخ بشارة الخوري في 17 تشرين الثاني 1948. والذي انتخب

تولى المسألة وكأنها مسألة فرنسية". وكتب وزير لبنان المفوض في مكسيكو. يقول: "ومن الإنصاف أيضاً أن نذكر الوفد الفرنسي ورئيسه الفيلسوف المفكر جاك ماريان، سفير فرنسا إذك لدى الفاتيكان. فقد أيدنا تأييداً كاملاً مطلقاً، رغم أن الفتن المعارضة كانت تود انتقاء باريس" (حقائق لسانية" للشيخ بشارة الخوري، ج3، ص525). ورغم المعارضة العنيفة التي قادتها وفود الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، "التي لم تكن تريد أن تغامر بأن تتولى المؤتمر العام الثالث أصغر دولة



طه حسين

الفساد

لم يلاق عهد بشارة الحوري، في سياسته الداخلية، النجاح الذي لاقاه في سياسته الخارجية، إذ إن مآثره، في الحقل الداخلي، كادت أن تقتصر على تحقيق "الميثاق الوطني".

"على أن ضعف السنوات الأولى للاستقلال، تحت رئاسة بشارة الحوري، ظهر أكثر ما يكون في الميدان الإداري. وليس هذا بمستغرب في بلاد سيطرت فيها المصالح العائلية والطائفية، ثم إن الفساد في الإدارة اللسانية لم يكن جديداً، وإنما كان موروثاً عن عهود سابقة، إلا أن وطأة هذا الفساد ازدادت في عهد بشارة الحوري ازدياداً واضحاً، فعمت المتاجرة في النفوذ، وكثرت المضائح، ومما ساعد على انتشار الفساد صلات الصداقة والقربى التي جمعت بين رئيس الجمهورية وكبار رجال الأعمال الذين استفادوا من

بالإجماع حميد فرنجية رئيساً له.

وتعترض المؤتمر لخطر الإلغاء أكثر من مرة لشدة ما بدلت إسرائيل من محاولات لفرض حضورها، وحركت الولايات المتحدة ودولاً أخرى للمطالبة بالسماح لها بالحضور، لكن حميد فرنجية أبلغ جميع الذين راجعوه وكتبوه أنه بفضل أن بلعي المؤتمر على أن يستقبل إسرائيل، وشدّ أزره رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (رياض الصلح).

ومن أبرز الذين ألقوا الكلمات في المؤتمر، كان جورج بيدو (رئيس الوفد الفرنسي)، وكان محاطاً من نجوم الفكر والفلسفة من أمثال غريبال مارسيل، فيلسوف الوجودية المسيحية، ولويس ماسينيون العالم المتبحر في الإسلام والعرب، وكانت محاضرته بعنوان "الشرق الأدنى، ملتقى الحضارات والمدنات"، وجورج بيدو ليس سياسياً عادياً، فهو مؤرخ وأستاذ تاريخ في الجامعات الفرنسية.

ومحاضرة أخرى أثارت الاهتمام والمناقشة ألقاها الدكتور طه حسين عن تأثير الأدب العربي في الآداب الغربية، وكان الملك فاروق اختار طه حسين وزيراً للثقافة، وكذلك محاضرة الدكتور قسطنطين زريق عن الحضارة العربية ومساهماتها في إغناء التراث العالمي، ومحاضرة جواد بولس عن "الثوابت التاريخية في الشرق الأدنى".

واتخذت الجمعية العمومية للمؤتمر سلسلة من المقررات في مختلف حقول التربية والعلوم والثقافة، لا سيما في ما يتعلق بحقوق النشر والتأليف، وخرجت الجمعية عن ثقاليدها، فاتخذت قراراً بمساعدة اللاجئين المقتلعين عن ديارهم (جورج مرشح "حميد فرنجية

وجمهورية الاستقلال"، ط 1، 1997، ص 238-240)



الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط

الأول 2000)

المعارضة تبدأ بتقديم المطالب

في نهاية 1945، شكّل عدد من النواب، على رأسهم عبد الحميد كرامي، جبهة معارضة سُمّيت في البداية "الكتلة المستقلة" ثم "كتلة الإصلاح". وفي 23 كانون الثاني 1946، التقى وفد منهم ضمّ عبد الحميد كرامي وكمال جنبلاط وألمرّد نقاش وهنري فرعون الرئيس بشارة الحوري وعرضوا عليه المطالب الأساسية لبرنامجهم الذي "يهدف إلى أبعد مما يظنه الناس من الإصلاح العملي في مختلف فروع

وجوده في الحكم لخدمة مصالحهم" (كمال الصليبي،

تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، ط6، ص 240).

"ما كان الفساد المستشري في المجتمع اللبناني أمراً خافياً على أحد (...) وخلال الحرب العالمية الثانية، ازدهرت المنة التجارية الكومبرادورية التي تضم خليطاً مبرقشاً من السماسرة والوسطاء النشيطين الماكريين، ووكلاء الشركات الأجنبية الذين لا يستنكفون من التحايل والنهريب والالتفاف على القوانين إذا كان ذلك يبشرهم بربح أكيد وسريع" (إيفور تيموفيف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، دار النهار للنشر، ط1، تشرين

الأسن تلهج بكلمة "الإصلاح". وكل من يعارض التبدلات صراحة يحازف بسمعته فيعت بـ "الرجعي" إلا أن بشارة الحوري قد أدرك للحال مبعث الخطر الذي يهدّد نظام العلاقات القائم في عهده، فاعتبر مذكرة المعارضة وسيلة لجس النص قبيل هجوم لا بد أن تقدم عليه في الصراع من أجل منصب رئيس الوزراء، ولا سيّما أن تصدّعاً حدث في وزارة سامي الصلح كان يدر بقرب نهايتها، ولذا ما كان يُنتظر أن يأتي الحوار بين بشارة الحوري والمعارضة بنتيجة مثمرة سلفاً مع أنه "جرى في حو ودي". كما أكدت "التعارف". وقد يبدو أقرب إلى الصحة، والحال هذه، افتراض بعض المؤرخين أن الرئيس بشارة الحوري قرّر عور توديعه ضيقه، أن يعبّر حبة النواب المواليين له للتصدي لمذكرة المعارضة (تيموفيف، المرجع المذكور)

حادثة 9-8 أيار 1946

طُويت مسألة الإصلاحات بعض الشيء، خلال الأشهر الأولى من 1946، إذ كانت الأنظار موجهة نحو مسألة حلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سورية ولسان

لكن في 8 أيار، نشر زعماء المعارضة النص الكامل لمذكرتهم الإصلاحية في جريدة "صوت الأحرار" دون أن يعرضوها رسمياً على رئيس الجمهورية أو الحكومة أو مجلس النواب، في خطوة اعتبرت أنهم شاءوا الاحتكام مباشرة إلى الشعب فزلت المذكرة كالصاعقة على أنصار رئيس الجمهورية.

وهي اليوم التالي، 9 أيار، انتقد الأمير مجيد أرسلان المذكرة بشدة وحدثت مشادة بينه وبين حسلاط "كادت تنتهي بفاجعة عندما شهر الشيخ نجيب أبو حمرة، مرافق كمال حسلاط، مسدسه وصوّبه إلى صدغ رئيس مجلس النواب صري حمادة رداً على

السلطات التشريعية والإدارية والقضائية". عى ما أوردته صحيفة "التلغراف"

كانت المهمة الملحة الأولى التي تطلب حلاً عاجلاً. هي رأي النواب الإصلاحيين، تعديل الدستور بحيث يسحب ذلك التعديل على قانون الانتخاب الذي يتعين جعله مطابقاً للقوانين الناجحة المعمول بها في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى ويرى زعماء المعارضة أن إصلاح قانون الانتخاب ضروري لكي يمثل مجلس النواب بشكل أوسع مختلف فئات الشعب، المواطنين وهيئاته ونقائاته وكان المفروض أن يتم تشكيل مجلس استشاري من البقاعات يعمل بصورة دائمة إلى جانب مجلس النواب ويهدف وضع حد لنصّخ الجهاز الإداري الساجم عن التعيين بالمحسوبية، دور الالتفات إلى الكفايات، اقترح أعضاء كتلة الإصلاح إقرار "قانون التوظيف" ووضع نظام عام للموظفين يكمل اختيارهم وترقيتهم عى أساس الكفاءة والمؤهلات. ويلتقي هذا الاقتراح مع مطلب اعتماد مبدأ اللامركزية وتوسيع صلاحيات المسؤولين في الإدارة المحلية، ذلك أن نظاماً كهذا يعفي آلاف اللبنانيين من مشقة الانتقال إلى بيروت لملاحقة أبسط المسائل، كما يحول دون تفشي الرشوة بين كبار موظفي العاصمة

ومر المطالب الأخرى المهمة التي تقدمت بها المعارضة، إقرار قانون لضمان استقلال الهيئات القضائية بحيث يغدو الخطوة الأولى لاعتماد مبدأ فصل السلطات الذي هو أساس المجتمع الديمقراطي (تيموفيف، مرجع مذكور أنفاً)

... وبشارة الحوري يبدأ بتعبئة المواليين

لم يكن الرئيس بشارة الحوري يعترض من حيث المبدأ عى ضرورة الإصلاح فهي تلك السنين كانت

الأكثر تجرداً وصفاً. ليمارس ضغوطه تحقيقاً لغاياته السياسية، وخاصة عندما لا يكون في الحكم أشخاص مبدئيون" (نيموفيف. المرجع المذكور).

ونزل كمال حبلط عند رغبة والدته السيدة نظيرة بضرورة مد جسور مع الرئيس بشارة الخوري والقيام بزيارته، وُحِّد موعد الزيارة، لكن حبلط بشر في الصحف قبل يوم من موعد اللقاء مقالة، ربّما جاءت لتبتّد مخاوف رملائه في المعارضة كيلا يسيئوا فهم نيّاته. وحاء فيها إنه لن يقبل "أية مساومة على الانتخابات المقبلة من أي شحصر مهما علا مقامه" فعمد بشارة الخوري في الحال إلى إلغاء الموعد. لكن تسوية الموقف حاءت بفصل مروة كمال حبلط نفسه. فبعد أيام توجّه إلى قصر بيت الدين. دون علم مسبق. بصحبة الأمير حسّس الأطرش وحبّس أي شهلا وهنري فرعون وبيار الجميل فاستقبل الرئيس صيوفه بمنتهى الحفاوة، وعاتب حبلط على موقعه ومما قاله عن تلك الزيارة. "وافترقا على أحسن حال وأفسحيا المجال لعلاقة جديدة مع دار المحنّارة"

"عندما كتب الشيخ بشارة الخوري هذه الكلمات كان يعلم بالطبع أن تلك الفرصة لم تتحقق فاللقاء في بيت الدين لم يؤدّ إلى التعاون بل قاد إلى مريد من المجابهة التي أرعمته على الاستقالة 1952" (نيموفيف. المرجع المذكور)

وفي 14 كانون الأول 1946، شكّل رياض الصلح حكومة سُمّيت "حكومة الجديرة". إذ ضمّت صبري حمادة، عبد الله اليافي، عريال المر، محيد أرسلان. كميل شمعون، هنري فرعون، كمال حبلط والياس الخوري

انتخابات أيار 1947

ما إن بدأت سنة 1947 حتى تبيّن للجميع أن الرئيس

ملاحظة شديدة اللهجة صدرت عنه بحق حبلط. واعتُقل الشيخ حبّس. الشدّيد الانفعال. وأودع سجن الرمل أما كمال حبلط فقد صوّت النواب على إخراجهم من قاعة المجلس. فخرج متوعداً وتموّه بعبارته الشهيرة التي أربكت النواب وداعت في لبدن بأسره بعد ساعات أخرج الآن ولكبي سأعود إلى المجلس بالقوة المسلحة" (نيموفيف. المرجع المذكور)

ولم تكن سلّطة تسوية الخلاف بين حبلط وأرسلان بعدما أثار توتراً شديداً وررع النهور بين أبناء الطائفة الدرزية واضطلع بمهمة الوساطة في بيروت الأمير عادل أرسلان الذي التزم جانب كمال حبلط كما تفيد مذكراته لذلك اليوم

"بيان إلى الأمة". ثم فترة ركود

في 14 أيار، بشر حبلط في جريدة "الشّير" مقالاً بعنوان "بيان إلى الأمة" عرض فيه بوضوح رؤيته الموقف. وعلّل ضرورة الإصلاحات التي لا بد منها وكانت تتوارد آنذاك على الحكومة ومجلس النواب وهبّات تحرير أبرز الصحف آلاف الرسائل والبرقيات من مختلف الأحزاب والهيئات الاجتماعية وعامة المواطنين. تأييداً لـ "مذكرة الإصلاحات" ومع ذلك تجمدت المصادرة النيبية الإصلاحية. وحلّت فترة من الركود في المطالبات الإصلاحية وأوضح حبلط أسباب "الهدنة" الموقّنة بين المعارضة والحكم على النحو الآتي:

"عمداً إلى تحميد المذكرة الإصلاحية لحشيتنا أن تشكل صعطاً على الحكومة. فتدفعها إلى تيار الرضوخ لمطلب تقدمت به آنذاك السياسة البريطانية بشأن توقيع معاهدة دفاع مشترك مع لبنان. على عرار المعاهدة العراقية - البريطانية. وقد يفيد الاستعمار، وإن بشكل غير مباشر، من المحاولات



ميشال شيجا

طالبته بحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة. لكن العهد ما كان ليفكر في إبطال نتائج الانتخابات التي أجراها عن سابق تصوّر وتصميم وبهدف التجديد لسيّده.

وفي 27 أيار 1947 أعلن كميل شمعون وكمال جنبلاط الانسحاب من الحكومة. وفي 30 منه، نظّم عبد الحميد كرامي وكميل شمعون وكمال جنبلاط وألفرد نقاش وعمر بيهم والمطران أغناطيوس مبارك مهرجاناً حاشداً للمعارضة في مدرسة الحكمة حضره ممثلون عن أحزاب الكنائس والشيوعي والكتلة الوطنية. ووجّه زعماء المعارضة انتقاداً شديداً لسياسة الحكم ودعوا إلى إعلان الإضراب العام في بيروت. وبعد أسابيع، شكّل المعارضون "كتلة التحرّر الوطني"، واختاروا عبد الحميد كرامي رئيساً لها، وعمر بيهم أميناً عاماً.

لكن ثمة نقطة ضعف أساسية في جبهة

بشارة الحوري ينوي تعديل الدستور ليتمكّن من تجديد ولايته. وجرى تحديد يوم 25 أيار 1947 موعداً لأول انتخابات نيابية تجري في عهد الاستقلال وبدأت المعارضة تنهياً لهذه الانتخابات بتقديمها بالمبادرة المعارض الشاب كمال جنبلاط الذي دعا إلى لقاء في منزل موريس الجميل ضمّه ورئيس حزب الكتائب بيار الجميل، وعمّة ثابت وعبد الله قبرصي وغيرهما من قيادة الحزب القومي. وقد ساعد على اللقاء، والحوارات فيه، أن الجناح المعتدل من الحزب القومي بقيادة نعمّة ثابت تحلّى، أثناء وجود زعيم الحزب انطون سعادة في المنفى، عن فكرة "سورية الكبرى" وأعلن أن الحرب لباني.

لكن انطون سعادة، الذي عاد إلى لبنان في أول آذار 1947، أصّر على فصل قادة الجناح المعتدل من الحزب القومي. فتفرق اللقاء "الثلاثي المعارض"، وبعده لم تنجح كذلك محاولات قيام معارضة ثلاثية أخرى بين جنبلاط والكتائب وكميل شمعون، وجرّت الانتخابات في 25 أيار 1947، وكان جنبلاط مشاركاً فيها في ما سُمّي اللائحة الائتلافية لجبل لبنان، ومعظم أعضائها من الكتلة الدستورية. وكانت هذه الانتخابات "فصيحة العهد الكبرى"، إذ لجأت الحكومة فيها إلى التزوير على نطاق واسع لتضمن المجيء بمجلس جديد مؤيد للعهد القائم، فأمنت فوز 47 مقعداً من أصل 55 في مجلس النواب.

موجة من السخط واستقالة شمعون وجنبلاط والمعارضة تتصاعد

أثار تزوير الانتخابات موجة عارمة من الاستياء والسخط، وتلقّت لجنة الطعون شكواً كثيرة من الناخبين. وأعلنت الصحف أنها ستقاطع مجلس النواب المزور، ووجّهت نداءً إلى رئيس الجمهورية



حسني الزعيم

الحديث، ط6، ص 241.

هزيمة فلسطين وانتعاش المعارضة

مع نهاية عام 1948، غدت الهزيمة العربية في فلسطين أمراً واقعاً، وخيمت على العواصم العربية مع موجة اللاجئين الفلسطينيين التي بدأت تندفع باتجاهها (أفادت معطيات الأمم المتحدة، أواخر ذلك العام، أن 726 ألف فلسطيني تركوا ديارهم إبان العربية الاسرائيلية الأولى، وأن 104 آلاف منهم لحأوا إلى لبنان). وإلى ذلك تخطت العصابات الصهيونية، أثناء هجومها شمالاً، حدود لبنان الجنوبية واحتلت بقعة من أراضيه تضم حوالى 20 قرية، وتذكر، في هذا السياق، معركة المالكية الشهيرة التي خاضها الجيش اللبناني وكان لا يزال وليداً، وانتدب لها أيضاً

المعارضة لم تؤثر كثيراً في تصاعد موجة الاستياء العام من العهد بسبب صورة الفساد والتزوير التي وُسم بها. إلا أنها أوجدت تزعزُعاً في موقف زعماء المعارضة السياسي، ففي 1946 بعث ممثل البطريرك الماروني اللبناني في المهجر (الولايات المتحدة الأميركية) بذاكرة إلى الأمم المتحدة طلب فيها مساعدة لتأسيس الوطن القومي للمسيحيين في لبنان. وفي 5 آب 1947 توجه أحد أركان المعارضة الأشد خصومة للشيخ بشارة الخوري المطران الماروني أغناطيوس مبارك باقتراح إلى اللجنة الدولية المختصة بفلسطين لجعل لبنان، شأن فلسطين، وطناً دائماً للأقليات في الشرق الأوسط، وطالب بتأسيس دولة يهودية في فلسطين ودولة مسيحية في لبنان (المؤرخون، وأخبرهم إغور نيموفيف، في كتابه المذكور Politics in Lebanon, New York - ص 135، استندوا في إبراد ذلك إلى

(London - Sydney, p.151, 1966)

تعديل الدستور (1948)

في هذا العام قام المجلس النيابي (انتخابات أيار 1947) بتعديل الدستور بحيث أفسح للرئيس الخوري، بصورة استثنائية، مجال انتخابه لمدة ست سنوات أخرى تبتدئ في أيلول 1949، وما إن تمّ تعديل الدستور على هذا الشكل حتى قام الكثيرون "ومن بينهم بعض أركان الكتلة الدستورية من أمثال ميشال شيحا، ينددون بمثل هذا التلاعب بنصوص الدستور، وكذلك أثارت فكرة التجديد للخوري نائرة الزعماء الموارنة الطامحين إلى خلافته في رئاسة الجمهورية، فهتّوا إلى المعارضة، وكان في طبيعة هؤلاء كميل شمعون، العضو السابق في الكتلة الدستورية، الذي أصبح في السنوات التي تلت التعديل زعيماً للمعارضين" (كمال الصليبي، تاريخ لبنان

غير رجعة، أو على الأقل، أن تسقط الحكومات، غير ان الانهزام في هذه المنطقة غالباً ما يكرّس الحكم وبجملته.

وعلى أثر الهزيمة، وبدءاً من أواخر 1948، انتعشت المعارضة النيابية من جديد في لبنان بعدما كانت ضعفت بشكل ملحوظ مع اندلاع الحرب الفلسطينية. وترافق انتعاش المعارضة مع تقديم كمال جنبلاط والشيخ عبد الله العلايلي والدكتور جورج حنا وأبير أديب وهؤاد رزق وفريد جبران طلباً رسمياً إلى وزارة الداخلية لتأسيس "حزب التقدم الاشتراكي" في 24 شباط 1949. واستيقظ اهتمام المثقفين اللبنانيين بالاشتراكية (كان كمال جنبلاط من أوائل المحاضرين الذي افتتحوا نشاطات "الدوة اللبنانية" بنشاط مميز من ميشال أسمر). وعلّق كمال جنبلاط أهمية بالغة على رص صفوف المعارضة، فانخرط في نشاط كتلة النحرّ الوطني المعارضة، ودعا إلى التحول من الكلام والبيانات إلى "العمل المباشر".

انقلاب حسني الزعيم

في 30 آذار 1949، أطاح الجيش السوري، بقيادة حسني الزعيم، بحكومة سورية الدستورية، وأمر بوضع رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم تحت الحراسة، وسارع حسني الزعيم ووجه الدعوة إلى زعماء المعارضة في لبنان لزيارة دمشق بهدف إغاضة الحكومة اللبنانية التي اعتبر أنها تردّت في الاعتراف بحكمه، وقوبل وفد كتلة النحرّ الوطني بحفاوة بالغة. وفي حفل الاستقبال خصّص لكمال جنبلاط مقعد إلى يمين حسني الزعيم فيما جلس عبد الحميد كرامي وعادل عسيران إلى يساره، وباشر الزعيم ضيوفه حديثاً حول استعدادهم لتزويدهم السلاح بهدف إطاحة الحكم اللبناني، ثم أرسل وفوده إليهم



شكري القوتلي

الضابط محمد زغيب لقيادة "المقاومة الشعبية" بعدما أعفي شكلاً من الخدمة، يعاونه المجاهد معروف سعد وآخرون لا سيّما الضابط هؤاد لحود. "فتلك المعركة منعت اليهود من احتلال ولو شبر واحد من أرض لبنان" ("زهير عسيران يتذكر"، دار النهار للنشر، ط1 1997، ص 47)

وفي 27 كانون الثاني 1949، وضعت الحرب أوزارها، وخسرها العرب. وسامي الصلح، الذي افتتح مداولات مجلس النواب في 25 كانون الأول 1948 على وقع الهريمة بكلمة ساخطة صت فيها جام غضبه على العهد يقطبيه بشارة الحوري ورياض الصلح، كتب في مذكراته ("احتكم إلى التاريخ"، دار النهار للنشر، بيروت، 1970 ص 90): "كان لا بد إثر انهزام الدول المجاورة في معركة فلسطين الأولى، أن ترحل العهود في المنطقة إلى



وعمدت الحكومة اللبنانية، في الوقت نفسه، إلى حل الكنائس والنجادة وعبرهما من المنظمات شبه العسكرية في البلاد فدفعتها جميعاً إلى الوقوف في صف المعارضة^{٢٤١} (الصليبي المرجع المذكور أيضاً، ص 241). إن ما يكاد يجمع عليه المؤرخون - وآخرهم إغور نيموفيف في كتابه "كمال جنبلاط الرجل والأسطورة" الصادر في تشرين الأول 2000- حول محاولة الانقلاب التي دبرها السوريون القوميون والتي انتهت بإعدام زعيم الحزب، هو أن أنطون سعادة تمكّن من التملّص من رجال الشرطة بعد حوادث 9 حزيران 1949 الدامية بين الكنائبيين والسوريين القوميين

في لبنان للغرض نفسه، لكن لا كرامي ولا جنبلاط كان في وارد القبول بمثل هذه العروض. ولعلّ هذا ما شجّع الحزب السوري القومي على أن يحاول القيام بانقلاب مماثل (لانقلاب الزعيم) في لبنان. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل.

إعدام أنطون سعادة

انتهت محاولة الحزب السوري القومي الاجتماعي بحل الحزب وإعدام سبعة من أعضائه بمن فيهم أنطون سعادة. "فعمل ذلك، بالطبع، على اكتساب عداوة السوريين القوميين ومؤيديهم للعهد القائم

النار على سعادة في محاولة فرار مرعومة. إلا أن فريد شهاب لم يرغب في تحمل تبعه إجراء كهذا، فأوصل الأسير إلى بيروت، حيث انتشر نبأ اعتقاله بلمح البصر (تيموفيف. المرجع المذكور ص 167، نقلاً عن نجم الهاشم. آخر أيام سعادة. بيروت 1999، ص 75). ونقل زهير عسيران (في "زهير عسيران يذكّر"، دار النهار للنشر ط 1، 1998، ص 76) على لسان محمد البعلبكي أن حبيب أبو شهلا أطلع الأخير على السر في أسباب السرعة، وقال له أبو شهلا: "اتصل الملك فاروق شخصياً مساء اليوم الذي وصل فيه أنطون سعادته إلى لبنان سائلاً بعدما علم حسني الرعيم أن شرطه لم ينفذ بتصفينه على الطريق. وطلب من الملك فاروق التوسط لدى الرئيس بشارة الخوري ليسرعوا أقصى ما يمكن في المحاكمة. وقد استجاب بشارة الخوري وأجرى الاتصالات اللازمة بالسلطات القضائية لتحديد موعد المحاكمة بالسرعة القصوى".

أكد الشيخ بشارة الخوري، وأسمع الزائرين الذين قصده في قضية سعادة وعلى رأسهم كمال جنبلاط، أن سعادة سيلاقي محاكمة "عادلة"، لكن "في اللحظة التي نفّوه الرئيس بمثل هذه الكلمات كان مصير أنطون سعادة قد تقرر في الواقع. فقد عقدت جلسة سريعة للمحاكمة العسكرية التي انتهت بالخيانة العظمى، وأصدرت حكماً بالإعدام. وصادق بشارة الخوري على الحكم مساء ذلك اليوم (7 تموز). ونقل أنطون سعادة تحت حراسة مشددة إلى زنانة انفرادية في سجن الرمل، وفجر الثامن من تموز أعدم رمياً بالرصاص في الفسحة الرملية بين البحر والطريق الساحلي في منطقة الأوزاعي" (تيموفيف. المرجع المذكور ص 168، نقلاً عن نجم الهاشم في المرجع المذكور ص 75).

صُعق الكثيرون لهذه النهاية. وبعث كمال جنبلاط باستجابات يبابي كتب فيه: "إني أطلب استجواب



الملك فاروق

في حي الجميزة في بيروت، حيث ادعت قوى الأمن أنها عثرت في مبنى جريدة القوميين، "الجيل الجديد"، على خرائط لشك الجيش والدوائر الحكومية، ما يوحي بـ "التحضير لانقلاب موشك"، ووجهت هذه التهمة إلى أنطون سعادة.

في سورية، عقد حسني الزعيم أماله على أنطون سعادة ووعدته بالمساعدة بالعدة والرجال، وأهداه مسدساً فضياً. واقتنع الرجل، وبدأ يبحث عن حلماء. وأبرز الدين التقاهم لهذه العاية كان كمال جنبلاط الذي لم يتوصل إلى إقناعه بالعدول عن تصميمه.

واعتقل أنطون سعادة فجأة ليلة 6-7 تموز 1949 "وبأمر من حسني الزعيم، وسلّم في منطقة المصنع الحدودية إلى مدير الأمن العام اللبناني الأمير فريد شهاب، وكانت خطة حسني الزعيم تقضي بإطلاق

فعلاً في أن تتدهور الأمور لتصل إلى هذه النتيجة المؤلمة ولكن يظهر أن طرولاً فاهرة تجوزته في آخر لحظة (تيموفيف، ص 169)

اتفاقية الهدنة الدائمة بين لبنان واسرائيل

قرار مجلس الأمن رقم 62 تاريخ 16 تشرين الثاني 1948 قضى بإقامة "هدنة في جميع أنحاء فلسطين" وعليه نشط الوسيط الدولي بالوكالة رالف بانس لوضع القرار موضع التنفيذ. ونجح في جمع المصريين والاسرائيليين في جزيرة رودس حيث توصل المريقان إلى اتفاقية دائمة للهدنة ووقعها عليها في 21 شباط 1949

وكانت الحكومة اللبنانية ثانية الحكومات العربية في التجاوب مع مساعي بانس. ووقع مندوبو لبنان واسرائيل على اتفاقية الهدنة الدائمة في رأس الباقورة جنوبي لبنان في 23 آذار 1949. وتقع الاتفاقية في مقدمة وثماني مواد.

أكدت المقدمة أن ما قبل نه المريقان هو مجرد اتفاق هدنة لا اتفاق صلح أو سلام.

وعلى هذا كان الهدف الرئيسي من الخط الفصل للهدنة هو "وضع حط لا يحوز للقوى العسكرية للفريقين أن تتجاوزته في تنقلاتها" (مادة 4، فقرة 2). وكذلك فإن "المبدأ القضي ألا يُكنسب أي امتياز عسكري أو سياسي خلال الهدنة التي أمر بها مجلس الأمر مبدأ معترف به" (مادة 2، فقرة 1)

وتنص المادة الثالثة فقرة 2 على: "لا يحوز لقوة من القوى البرية والبحرية والحوية العسكرية أو شبه العسكرية لأحد المريقين. بما في ذلك القوى غير النظامية. أن تقترب أي عمل حربي أو عدائي ضد القوى العسكرية أو شبه العسكرية للمريق الآخر أو ضد مديين في أرض واقعة تحت سلطانه، أو أن تتعدى أو

الحكومة اللبنانية باسمي وباسم الجيل المخلص الواعي حول الظروف الغامضة التي أحاطت بالقضاء على الأستاذ أنطون سعادة رئيس الحرب القومي الاجتماعي. وهو رجل عرف أنه رجل عقيدة ومؤسس مدرسة فكرية كبيرة وباعت نهضة في أنحاء الشرق قد يندر لها مثيل" (تيموفيف، ص 168؛ نقلاً عن سامي الصبح، "احتكم إلى التاريخ"، ص 95).

ورغم رفض مجلس النواب مناقشة "قضية سعادة"، تقدم حيلاط باستحواث ثار في أب. وباستحواث ثالث في أيلول. والنتيجة بمسها

"مصلحة واحدة ويد واحدة"

(جولة أفق في المنطقة)

رئيس الحكومة رياض الصلح سارع إلى موافقة الرئيس الحوري على التخلص من خصمه أنطون سعادة لكن وحدها الخصومة السياسية لا تكفي لتبرير مثل هذا التكيل وبهذه السرعة وقصراً فوق كل الأصول القانونية. لذلك سرى الاعتقاد أن ما يحصل في لبنان. خاصة لجهة "قمة الحدث". أي إعدام سعادة. مربوط بما يحصل في المنطقة "فاغتيال حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر. والتكيل الشديد بالشخصيات السياسية والاجتماعية في إيران والعراق. وحل الأحزاب السياسية وملاحقة رعمائها في سورية. وأخيراً تصفية أنطون سعادة. ألا يختفي وراء كل هذه الأحداث هدف واحد. ومصلحة واحدة. ويد موحته واحدة تسعى إلى الاحتفاظ بالنظم الذي تربد في الشرق الأوسط؟! ألا يعتبر رياض الصلح. والحال هذه. محرّك مقذ طبع لإرادة الغير؟! وكتب سامي الصلح في مذكراته (احتكم إلى التاريخ، ص 95) بهذا الخصوص. "شعرت من خلال مقابلتي لرياض أنه لم يكن في قرارة نفسه يربع

ولم تنصّ اتفاقية الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية على إحداث لجنة استئناف يُحتكم إليها عند الخلاف على قرار صادر عن لجنة الرقابة على الهدنة كما نصّ في الاتفاقيتين اللاحقتين مع الأردن وسورية.

ونصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن توضع موضع التنفيذ منذ توقيعها دونما حاجة إلى إبرام. وتحدّد هذه المادة مدة الاتفاقية "إلى حين التوصل إلى حل سلمي". كما تنصّ على أن إجراءات التعديل تتم بالاتفاق المتبادل للمضيقين. وفي هذه الأمور تنطبق نصوص هذه المادة (8) مع المادة 11 من الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية: الأمر الذي يؤكد أن الاتفاقية الأخيرة شكّلت نموذجاً احتُذِي في كل اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية اللاحقة (عن "موسوعة السياسة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج7، ط1، 1994، ص 101-102).

والمعروف أن إسرائيل لم تحترم، على الجبهة اللبنانية، اتفاقية الهدنة مع لبنان. وقد دانت لجنة الرقابة على الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية إسرائيل عشرات المرات لخرقها لها مراراً، وكذلك مجلس الأمن الذي نظر غير مرة في خرق إسرائيل لهذه الاتفاقية ودانه في قرارات كثيرة بدءاً من قراره رقم 262 تاريخ 31 كانون الأول 1968 المتعلق بالهجوم على مطار بيروت، فما يمكن قوله إزاء الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية أنها بقيت قائمة من الناحية القانونية النظرية بحسب.

"من أين لك هذا؟" (أواخر 1949)

المعارضة في تصاعدها وتصعيدها للموقف شكّلت، في 1949، لجنة طالبت بحل مجلس النواب "المزور". وفي مطلع كانون الأول 1949، تقدّم كمال جنبلاط بمشروع "قانون الاثراء غير المشروع"، وكان



جورج نقاش

أن نجتاز لأي هدف من الأهداف، خط الهدنة الفاصل المعين في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية، أو أن تدخل أو تتعدى المجال الجوي للمضيق الآخر أو مياهه الإقليمية على مسافة ثلاثة أميال من الخط الساحلي.

ولم تكن خطوط وقف إطلاق النار اللبنانية - الاسرائيلية كثيرة التشابك وقت توقيع الهدنة. ولذا كانت عملية رسم خطوط الهدنة الدائمة عملية سهلة، بل لعلّها الأسهل في اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية آنذاك.



شارل حلو

منافسه الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا.

قوة المعارضة تمثلت في الجبل. ففي الشوف ضمت لائحتها كمال جنبلاط وكميل شمعون وسالم عبد النور وراحي السعد وشفيق الحلبي وأنور الخطيب وغسان تويني وفضل الله نلحوق. وفي دائرة بعيدا - المتن الانتخابية ضمت لائحتها بيار إده وديكران توسباط وعبد الله الحاج. وأسفرت النتائج عن تراجع ملحوظ لنواب العهد لمصلحة المعارضة. فدخل البرلمان عن الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط

ينصّ على مراقبة مداخل موطمي الدولة الملممين بالرد على سؤال "من أين لك هذا؟". ورفض النواب المشروع. فازداد افتضاح أمر الحكم. إضافة إلى لحوته إلى اعتقال الصحافي المعروف جورج نقاش رئيس تحرير جريدة "الأوريان" التي تصدر باللغة الفرنسية دون إشعار وزير العدل شارل حلو الذي قدّم استقالته احتجاجاً على هذا الإجراء.

انتخابات نيسان 1951 وولادة "الجبهة الاشتراكية الوطنية"

المعارضون (والموالون) بدأوا التحضير لهذه الانتخابات منذ 1950. وكان الحكم أصدر قانوناً جديداً للانتخابات جعل عدد المقاعد 77 بدلاً من 55. وأجرى تجزئة جديدة للدوائر الانتخابية بقصد تفتيت قوى المعارضة وأبرز حشد انتخابي للمعارضة كان في 18 آذار 1951 وفي بلدة الباروك. وأثناءه افتعل حادث أدى إلى إطلاق رصاص وذهب ضحيته ضابط الدرك بهيج شحوري الذي كان يقيم حاجزاً على الطريق المؤدي إلى مكان المهرجان وبضعط وإلحاح من سليم الخوري ("السلطان سليم") شقيق رئيس الجمهورية لعرقله المهرجان. كما قضى ثلاثة من الحزب التقدمي الاشتراكي هم حمزة أبو علوان وفابز فليحان وملحم أبو عاصي. وأصيب عدد آخر بجروح. وحال تدخل كمال جنبلاط دون احتدام الموقف.

في دائرة بيروت. شكّل العهد لائحته من هنري فرعون. حبيب أبو شهلا. أمين بيهم. شارل حلو. موسيس دير كالوستيان وموسى دي فريج. وفازت اللائحة بثلاثي الأصوات ضد لائحة المعارضة. "اللائحة الشعبية" التي تصدرها محي الدين النصولي صاحب جريدة "الصفاء". وكان من أعضائها البارزين نسيم مجدلاي الذي كادت أصواته أن تضاهي أصوات



آخر صورة لرياض الصلح في أوتيل فيلادلفيا في عمان قبل نصف ساعة من اغتياله (تموز 1951) من يمين الصورة: وكيل الخارجية الأردنية، رياض الصلح، سفراء: إسبانيا، فرنسا، تركيا، وزير الصحة الأردني، والقائم بأعمال العراق

”الجبهة الاشتراكية الوطنية“ واختاروا كمال جنبلاط أميناً عاماً لها، وأعلنوا ولادتها في 4 أيار 1951، واتخذوا من ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي أساساً لبرنامج الإصلاحات الديمقراطية الواسعة الذي تبنته.

اغتيال رياض الصلح

حول حادثة الاغتيال هذه أجمل تيموفيف (في كتابه المذكور آنفاً، ص 187-188) ما جاء بصدددها لدى المؤرخين بالمقرة التالية:

”في 16 تموز (1951) اغتيل رياض الصلح بعبارات نارية وهو في طريقه إلى المطار بعد زيارة إلى عمان قام بها تلبية لدعوة الملك عبد الله. واتصل العاهل الأردني بالرئيس بشارة الخوري في الحال وأبلغه بالحادث. ويلمح النصر انتشر النبأ الفاجع في أرجاء

وأنور الخطيب، وفاز بثلاثة مقاعد أخرى كميل شمعون وعسان تويني وإميل البستاني. وفي المتن حاز الدستوريون (حزب العهد) على أصوات أكثر من أصوات المعارضة، ومع ذلك لم يتمكنوا من الحصول دون فوز بيار إده على منافسه بيار الجميل. وإذا كان بعض مرشحي الكتلة الوطنية (إميل إده) تمكن من الفوز في المتن وطرابلس والكورة. ومن تأمين فوز لائحنها (أربعة مقاعد) التي يتصدرها سليمان العلي في عكار، إلا أن جميع مرشحيتها فشلوا في كسروان.

النفّ نواب المعارضة السبعة حول كمال جنبلاط وكميل شمعون، وأبرزهم بيار إده (الكتلة الوطنية) وعسان تويني (محسوب على القومي) وإميل البستاني (مستقل) وجورف شادر (كتائبي)، وشكلوا كتلة برلمانية مناوئة للعهد أطلقوا عليها إسم

وحيداً أمام المعارضة“

آخر ما نُشر حول ملابسات الاغتيال

بروي زهير عسيران (”زهير عسيران يتذكر“، دار النهار للنشر ط1، 1998، ص 79-83) عن محمد شقير الذي رافق (ونسب البربر وشارة مارون) رياض الصلح إلى عمّان يقول محمد شقير ” سألت رياض بك، هل لي أن أعرف سبب إلحاح الملك عبد الله عليك لزيارته؟ أحاب: ”إليك السبب إنما دون التصرف بما دار بيننا. إن الملك يشعر بالقلق فيما لو خلا العرش لسبب ما، والأمير طلال الأس الكرك ليس مؤهلاً صحياً والأمير نايف تحسن حياته الشخصية والحسب من طلال ما زال في الوصاية. من هنا يرى الملك أن إنقاذ العرش هو في الاتحاد مع العراق وأرسل إلى ابن أخيه في بغداد يطلعه على رغبته فلم يتجاوب حتى الآن لذلك يرى أن أروور بعدد لهذه العاية والتشاور مع الإخوان والرفاق هناك“

ويتابع زهير عسيران قوله، ودائماً على لسان محمد شقير، أن رياض الصلح قبل القيام بالمهمة، وقال لشقير، ”لكن السعي في هذا الانحياز له سلبياته وانعكاساته عربياً ولبنانياً إذ سبى بعضهم في تحريكه الآن خيال سوريا الكبرى“

في سيارة رياض الصلح المطلقة من الصدق هو والدكتور البربر والمرافق عبد العزيز العرب، وتبعها سيارة بشارة مارون ومحمد شقير وأحد المرافقين في الطريق. مّرت في محاذة سيارة الصلح سيارة أطلق من في داخلها النار في اتجاه الصلح فترجل عبد العزيز العرب وأطلق النار على سيارة الحنا فيما لحقت بها السيارة العسكرية الموكبة وطاردتها بالرصاص فأصيب محمد صلاح وميشال الديك إصابات قاتلة ”وتمكّن السائق اسببرو حداد من الفرار

البلاد ولم يكن خافياً على أحد أن السوريين القوميين أخذوا يتعقبون رياض الصلح فور إعدام أنطون سعادة وكانت المحاولة الأولى لاغتيال رئيس الوزراء اللبناني في حديقة الصنائع برأس بيروت في 9 اذار 1950 فقد أطلق توفيق رفيع حمدان عضو الحرب القومي المصنوع عبارات بارية عدة على سيارة الرئيس رياض الصلح، لكنه أخطأ الهدف وبسبب الشائعات المغلفة حول تدبير محاولة اغتيال جديدة لرئيس الوزراء، ناشد ابن عمه سامي الصلح رئيس الجمهورية السورية أديب الشيشكلي أن يلقي بتقله لإفناع القوميين بالعدول عن المخطط الانتقامي الذي ينوون تنمذه فوعده الشيشكلي بالظرفي الموضوع، لكنه صبح نالاً يعادر رياض الصلح لبان مؤقتاً، وأكدت الأحداث لاحقاً أن رئيس الجمهورية السورية كان على حق. فقد انتهت بفاجعة مأسوية أول رحلة يقوم بها رياض الصلح إلى الحارج“.

ويضيف تيموهيف حاشية مهادها أن بعض المعلومات تصيد أن أديب الشيشكلي كان على علم بالمؤامرة ضد رياض الصلح، وأنه بارك اغتياله في الواقع (نقل عن لويس الحاج، ”مرحزون الذاكرة“، ص 25) ويخلص تيموهيف إلى القول: ”عندما فقد الرئيس بشارة الحوري، بوفاة رياض الصلح، سنده المتين في الوسط الإسلامي، تصعّض حكمه ووهل إلى درجة بات معها سقوطه مسألة وقت لا أكثر“ وفي المعنى نفسه يقول كمال الصليبي (تاريخ لبنان، الحديث ط6، ص 242)، ”كان رياض الصلح أقوى حلفاء الحوري، قد سقط وهو في زيارة لعمان، صريع رصاصه أحد أعضاء الحرب السوري القومي المنحل ولعلّه لو كان حياً في صيف 1952، لاستطاع، بما له من نفوذ في الأوساط الشعبية الإسلامية، أن يخفّف، لو شاء، من حدّة الأزمة لكن عياب الصلح عن الميدان السياسي ترك بشارة الحوري

الأقصى ولهم يرجع إلى عمان...

"بعد نحو خمسين عاماً على اغتيال الرجلين حان وقت السؤال الكبير، مَنْ يقف وراء تلك الجريمة المزدوجة التي هزت العالم العربي في ذلك الوقت؟ هل الحزب السوري القومي اتخذ قراراً باغتيال رياض الصلح كما قيل وكما نُشر على الملأ في حينه وكما هو الواقع؟ التحقيق توقف هنا وسُدل الستار على أنها عملية نأر للإعدام أنطون سعادة...

"لكن أصدقاء في الحزب السوري القومي آنذاك ومنهم الأستاذان محمد البعلبكي وغسان تويني قالا لي وهما في موقع المعرفة والمسؤولية: الحزب لم يتخذ قراراً باغتيال رياض الصلح إطلاقاً. وبعدما عرف أن أعضاء في الحزب تَفذوا الاعتيال جرى تحقيق. وعلى أثره أُجريت محاكمة حزبية لرئيسه يومذاك إثر عملية الاعتيال بسبب تفرده باتخاذ القرار والتنفيذ وبعد ذلك فصل هذا الرئيس من الحزب".

مهرجان دير القمر

كان الرئيس بشارة الخوري مطمئناً إلى الأكثرية النيابية الموالية له، وفانه أن الأقلية النيابية المعارضة إنما كانت تعكس حقيقة توجّه أكثرية القوى الشعبية. وبدأ هذا الوضع يتكشف عن أزمنة متلاحقة مع مطلع العام 1952. ومع إصرار المحامين الذين طالبوا بتعديل قانون الأحوال الشخصية، ثم رفض أهالي بعض المناطق، وبطلب من حزب الكتائب والهيئة الوطنية، تسديد فواتير الكهرباء احتجاجاً على ارتفاعها الفاحش، ثم إضراب مستخدمي الاتصالات. وبعده إضراب عمّال السكك الحديد.

واستقالت حكومة عبد الله اليافي (شباط 1952) تحت ضغط هذه الإضرابات وبعد أن اتضح لها أن المحادثات الاقتصادية اللبنانية - السورية وصلت إلى



الملك عبد الله

والتجأ إلى ثكنة الجيش الانكليزي ومنها إلى اسرائيل ثم السفر فيما بعد إلى البرازيل.

"من قتل الملك عبد الله؟ ومن قتل رياض الصلح؟"

ويتابع زهير عسيران ويورد تحت هذا العنوان المقرات الثلاث التالية:

"في أسبوع واحد استشهد رياض الصلح والملك عبد الله الذي ألحّ على رياض بك أن يزوره في عمان لأمر يستدعي السرعة، فما هو ذلك الأمر العامض حتى الآن؟ سألتنا رياض الصلح قبيل سفره ما وراء هذا الإلحاح يا ترى؟ وماذا عند الملك عبد الله؟ أجاب رياض: "قال لي أحملك مسؤولية قومية أمام الأمة والتاريخ إذا تباطأت. فلدي أسباب مهمة ورتما مصيرية وأنت المسؤول إذا تخلفت؟". ولّتي رياض تلك الدعوة ولم يصل إلى بغداد ولم يعد إلى بيروت وبعد أربعة أيام لحق الملك عبد الله برياض وهو في المسجد



«الجهة الوطنية الاشتراكية» في احد اجتماعاتها قبيل إسقاطها حكم الشيخ بشارة الخوري (1952). كمال جنبلاط مترسلاً الاجتماع ومتكلماً

وكان لسقوط النظام الملكي في مصر بيد «الضباط الأحرار» في 23 تموز 1952 أثر فعال في تزخيم المعارضة اللبنانية، فقد اتخذت الجهة الاشتراكية الوطنية، في 4 آب 1952، قراراً بتنشيط النضال إلى أقصى حد، وبعقد اجتماع جماهيري (مهرجان) في دير القمر، وحددت مواعده في 17 آب.

«عقد تجمع المعارضة في دير القمر في الموعد المقرر. وكانت المعارضة تلقت قبل أسبوع سماحاً رسمياً لهذا التجمع يعود إلى سامي بك الصلح فضل تيسيره. فهو كان يشغل منصب وزير الداخلية إلى جانب رئاسة الوزارة. وتم الاتفاق بينه وبين المعارضة على أن يمتنع الخطباء عن التهجم الصريح على رئيس الجمهورية (...) لكن التقيّد بالوعد متعذر أصلاً ذلك أن جميع الألسن كانت تلهج بالاستقالة قبل عقد التجمع المذكور» (تيموفيف، ص 208).

قدّر عدد الذي حضروا الاجتماع بأكثر من 25 ألفاً.

طريق مسدود وأنها أصبحت عاجزة عن السيطرة على الموقف المتردّي.

والأكثر إبلاماً بالنسبة إلى الرئيس الشيخ بشارة الخوري أن رجالاً موالين له بدأوا يشيخون بوجوههم عنه: الخطوة الأولى في اتجاه المعارضة بدأها حميد فرنجية في شباط 1952 وهو المعتبر مرشحاً قوياً لرئاسة الجمهورية؛ وتلاه صديق بشارة الخوري وقريبه المصرفي الكبير والسياسي القوي هنري فرعون.

وفي 4 حزيران 1952، انطلقت في شوارع بيروت تظاهرة هي الأقوى التي عرفتها العاصمة منذ معركة الاستقلال (1943) تأييداً وهتافاً لكمال جنبلاط على مقالته في جريدة «الأنباء» التي أغلقتها السلطات بسببها وأحالت رئيس تحريرها إيلي مكرزل على المحاكمة، ودعمت الصحف الأخرى. وبالأخص «الطيارة» و«التلغراف» و«Le Soir» و«النهار» هذه الحركة الشعبية.

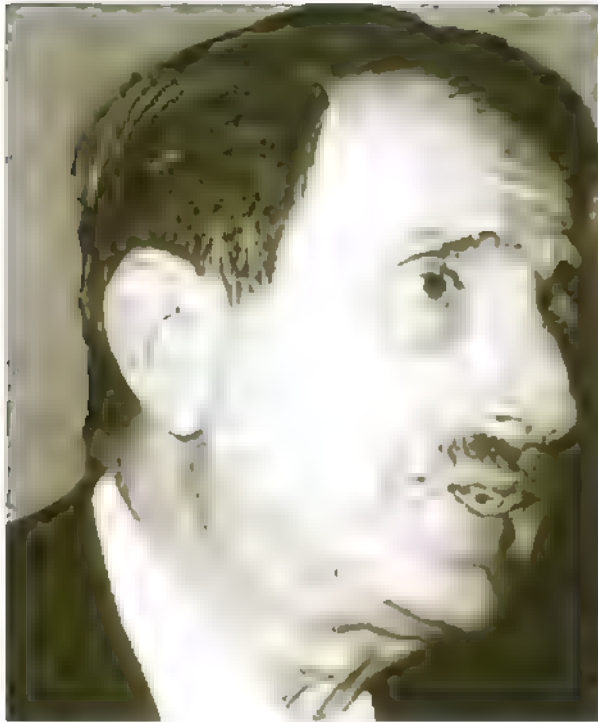


دير القمر

اللواء فؤاد شهاب رئيس الحكومة الانتقالية بعد استقالة
بشارة الخوري

حيث قدّم مطلب "إطاحة الحاكم". آخر الخطباء كان كمال جنبلاط الذي ذكّر الحاضرين بأنهم اجتمعوا في دير القمر "لمعالجة قضية الوطن والشعب (...). فإن هناك فساداً وهناك إصلاحاً ويجب أن نهدم لنبنّي". وتلا جنبلاط نص الالتزامات التي أجمع على تبنيها زعماء المعارضة والجهة الاشتراكية وقادة الحرب التقدمي الاشتراكي والأحزاب الأخرى. ووقع زعماء المعارضة على مطلب استقالة رئيس الجمهورية، وهذا نصّه: "نحن المجتمعين في دير القمر في 17 آب 1952 نعلن إرادتنا المتصامنة إرضاء

وكان كميل شمعون وإميل البستاني في استقبال صيوف البلدة. وافتتح شمعون المهرجان بكلمة شتّد فيها على ضمانات استقلال القضاء والمحاكم، ثم تكلم حميد فرنجية وعادل عسيران وأنور الخطيب ونجيب فرح وغسان تويني. "ولم يطالب أحد منهم بتنحية الرئيس بشارة الخوري عن السلطة إلا أن سيف الانتقاد الذي انهالوا به على العهد كان بتأراً إلى درجة جعلت مسألة التنحية أو الاستقالة هي المقصد صمناً" (تيموفييف، ص 209). لكنها كانت صريحة في كلمة نجيب فرح "ولو بالعنف"، والشاعر سعيد عقل



كمال جنبلاط

مقترح من رئيس الجمهورية، أقرته الحكومة في 19 آب 1952، وسارعت المعارضة إلى رفضه على أساس أنه "إصلاح بالمناورة" على حد ما أسماه أحد أركان المعارضة، عسان تويني، في "النهار"، 21 آب 1952 وكان قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب نقل إلى رئيس الجمهورية، بعد لقائه كمال جنبلاط، أن المعارضة تريد مشاركة أكبر عدد ممكن من رجالها في الحكومة، الأمر الذي رفضه رئيس الجمهورية رأساً. وزخمت المعارضة من نشاطها، فانتقل إلى صفوفها رشيد كرامي وتواب طرابلس. كما اتفقت معها "الجهة الشعبية" (المؤلفة من الأحزاب الإسلامية وفي طليعتها الاتحاد الوطني والمؤتمر الوطني وحزب النداء القومي وحزب الكنائس، والمحاورون معها عن المعارضة كان جنبلاط وحبيب فرنجية وأنور الخطيب وعبد الله الحاج)



عسان تويني

للضمير وتلبية لنداء الواجب أن الأوضاع الدستورية وإيجاد حكم ديمقراطي صالح وفقاً لبرنامج المعارضة الذي يضمن حرية الإنسان وحقوق الشعب وبفضي على الطغيان وذلك بإجبار المسؤول على أن ينزل عند إرادة الشعب ويتخلى عن مركزه، ونعاهد أن نستخدم لتحقيق هذه الأهداف جميع ما في أيدينا من وسائل" (تمويه، ص 209، وفارس اشني "الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية 1949-1975"، ج 2، ص 774).

"إصلاح بالمناورة"

المغالون في موالاتهم من الوزراء يحركهم "السلطان" سليم الحوري. شقيق رئيس الجمهورية، طالبوا بمحاكمة مدبّر مهرحان دير القمر. ولما لم يأخذ رئيس الحكومة سامي الصلح برأيهم وهّد برفع الحصانة عن عدد من النواب، بمن فيهم الغارقون في فضائح فساد، عاد المغالون وبحنوا في برنامج إصلاحي

أثره مضى سامي الصلح إلى المنصة (...) وأطلق لنفسه العنان فانهاهال بانتقاد لادع على رئيس الجمهورية ونظامه الذي غدا رمزاً للفساد (...) والتعاضى عن التهريب وتفشي المخدرات وتعتمد إحباط التدابير الموجهة ضد الكارينوهات ومحلات القمار (...) وخلص سامي الصلح إلى الاستنتاج أن اغتصاب رئيس الجمهورية صلاحيات رئيس الوزراء بلغ حداً لم يترك أمامه مجالاً سوى طلب الاستقالة" (نيموفيف، ص 212).

أزمة حكومية، إضراب عام، "ثورة بيضاء"

ألف بشارة الخوري وزارة من ثلاثة وزراء، ناظم عكاري (رئيساً) وموسى مبارك وباسيل طراد، ما لبثت أن استقالت بعد يومين. وفي 12 أيلول، كلف رئيس الجمهورية صائب سلام تشكيل حكومة جديدة. وتؤكد لصائب سلام، وهو يجري مشاوراته، أن أحداً ما عاد "يجرؤ على السير ضد التيار مجازفاً بمستقبله السياسي من أجل منافع مشكوك فيها". وقدم كمال جبلاط، باسم الجبهة الاشتراكية الوطنية ستة شروط لمشاركة الجبهة في السلطة، أهمها تولي منصب رئيس الوزراء، ودعت اللبنانيين، في الوقت نفسه، إلى الإضراب العام المفتوح بدءاً من 15 أيلول. عنقذ اللبنانيون الإضراب، فعمّ المدن والبلدات اللبنانية قاطبة، وسارت المظاهرات الحاشدة بتأييد ودعم الكتائب والأحزاب الإسلامية

استقالة بشارة الخوري

أما والبلاد في أوج إضرابها العام، عقد زعماء المعارضة في منزل العميد ريمون إده (في 17 أيلول) اجتماعاً، ووجهوا أثناءه رسالة إلى رئيس المجلس النيابي أحمد الأسعد تطالب بعزل رئيس الجمهورية



سامي الصلح

القطيعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

جاءت مقالة كمال جبلاط في "النهار" (6 أيلول 1952)، التي طالب فيها كأساس لكل إصلاح، بزيادة صلاحيات رئيس الوزراء، لتزيد شقة الخلاف بين رئيس الوزراء سامي الصلح ورئيس الجمهورية بشارة الخوري، وسرعان ما تطوّر الخلاف إلى قطيعة تامة بعد ثلاثة أيام فقط، أي في 9 أيلول وأثناء الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، حيث حاول سامي الصلح إجراء بعض التعديلات على برنامج الإصلاحات الذي كان اتفق عليه الموالون في 19 آب. فأثارت هذه المبادرة سخط الوزراء الموالين واستقال منهم مجيد أرسلان وأحمد الحسيني وحسين العبد الله.

"وبعد مداوالات طويلة تقرّر تلاوة البرنامج من دون تعديلات. أي بالصيغة التي أقرتها الحكومة في 19 آب وتولى تلك المهمة وزير المالية إميل لحود. وفي



رشيد كرامي



كميل وزلفا شمعون... واستراحة

في لبنان هو للموارنة". فأشاعوا أن المعارضة إنما هي حركة إسلامية تعمل على انتزاع الرئاسة من الموارنة. إلا أن زعماء المعارضة سارعوا إلى رفض اقتراح جنبلاط الذي "وافق مع احتفاظه برأيه الشخصي". وأصدروا بياناً أكدوا فيه أن الجبهة الاشتراكية الوطنية، وحلفاءها، لا ينوون بأية حال انتخاب رئيس الجمهورية من غير الموارنة.

وفي 18 أيلول، عزم رئيس الجمهورية على تكليف حسين العويني رئاسة حكومة جديدة معوّلاً على عريضة من 58 نائباً موالياً له بمنحها الثقة في مجلس النواب. لكن العويني لم يُفلح، خاصة لجهة

فوراً

ونقل رئيس الوزراء المكلف صائب سلام مضمون الرسالة ("إرادة الشعب") إلى رئيس الجمهورية. فردّ بشارة الخوري بالرفض القاطع. فقدّم صائب سلام استقالاته. وسارع زعماء المعارضة إلى الاجتماع بقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب خشية أن ينزل الجيش فتنتقل الأمور إلى الأسوأ. واطمأنوا إلى موقفه من أن المسألة مسألة سياسية ولا دخل للجيش بها

وتلقّف الموالون. أنصار الرئيس بشارة الخوري. كلمتي "لهذه المرّة" اللتين افترجهما كمال جنبلاط لتزييل وثيقة للمعارضة تقول إن منصب رئاسة الجمهورية

استقالة رئيس الجمهورية

(ملاحظة: يومها لم يعترض أحد على هذه السابقة، لكن في مرتين تاليتين، قام الاعتراض: في الأولى، 1978، اعترض رئيس الحكومة سليم الحص فتراجع الرئيس الياس سركيس عن استقالته: والثانية، 1988، عند نهاية ولاية الرئيس أمين الجميل، اعترض رئيس الحكومة سليم الحص أيضاً، فقامت في البلاد حكومتان أدارتا حوادث دراماتيكية، وفق ما سبق، عليه في حبه).

الغرب وبريطانيا من جديد

بمثل ما سال الحبر دقاً في تاريخ معركة الاستقلال، وفي إطارها معركة انتخاب الرئيس بشارة الخوري مدعوماً من البريطانيين (الجنرال سببرز) في وجه منافسه إميل إده المدعوم من "فرنسا الحرة" هكذا سال الحبر دقاً مرة جديدة، بعد نحو عشر سنوات، في تاريخ ظروف تراجع الدعم الغربي عموماً والبريطاني خصوصاً، للرئيس بشارة الخوري لمصلحة المرشح كميل شمعون "المعروف من الجميع بولعه بكل ما هو بريطاني".

تلك الظروف الخارجية (الغربية)، ننقل بصدها ما كتبه، إيجاراً، إيفور تيموفيف ("كمال جنبلاط الرجل والأسطورة"، مرجع مذكور آنفاً، ص 207-208):

"وليس خافياً أن الشيخ بشارة الخوري ولج قصر الرئاسة عام 1943 على أكتاف الانكليز الذين كانوا بأملون طبعاً بأن رئيس الدولة سيبني سياسته من الآن فصاعداً بمراعاة مصالح بريطانيا في المنطقة. وفي الآونة الأولى لم يجد حماة الرئيس بشارة الخوري أية ذريعة للوم، وكان لدى لندن كل المبررات للأمل بأن الأمور ستسير على هذا النحو مستقبلاً.

"إلا أن الموقف تبدل في بداية الخمسينات حينما تلمست أقطار الشرقيين الأدنى والأوسط أنفاس الحرب الباردة وحليدها



الرئيس حسين العويني

عدم تحاوب قائد الجيش لا معه ولا مع الشيخ بشارة الخوري في موضوع إنزال الجيش لدعم السلطة ويذكر عدد من المراجع أن قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب قال للعويني بحضور بشارة الخوري، "إن المساندة (مساندة السلطة) تصل إلى حد قمع التظاهرات إذا عجز الدرك"، فأحجم الرئيس المكلف عن تأليف حكومة جديدة لا يدعمها الجيش في مواجهة المعارضة. فأعلن الرئيس الشيخ بشارة الخوري استقالته بعدما ألّف حكومة انتقالية برئاسة اللواء فؤاد شهاب، فكانت حكومة مؤقتة (برئاسة ماروني) ترث فراعين دستوريين: فراغ حكومي سببه استقالته حكومة صائب سلام، وفراغ رئاسي سببه

الجمهورية حيانة بحقها ومن ذلك الحين مالت أسهم الشيخ بشارة الحوري في بورصة لندن السياسية إلى الهبوط. واحدثت سرعة حتى وصلت إلى نقطة الصفر صيف 1952.

”على هذه الصورة ضيّع الرئيس بشارة الحوري آخر سند له وربما أقواه. وفتحت السمارة البريطانية أبوابها على مصراعها لروّار من صف المعارضة، مرّحة بهم، هاشة ناشة، صاغية إلى شكواهم من فساد العهد. مملّحة حياءً ومصرّحة أحياناً في شأن الدعم والتأييد والاستعداد لمتح ”الضوء الأخضر“ أمام المعاليات التي تساعد على إقالة رئيس الجمهورية وعندما أهدت لندن تشجّع المعارضة، لم تسرْ نمود سورية وتأثيرها التقليدي في الشؤون اللبنانية ولذا فتحت ”الضوء الأخضر“ أيضاً أمام أديب الشيشكلي الذي بذل جهده لحمل الأحداث في لسان تتخمر وتنتفخ كالعين“

ففي عام 1951 بادرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى تأليف ما يُسمى القيدة العسكرية الموحدة في الشرق الأوسط. أو بعبارة أخرى الحلف العسكري الإقليمي لمواجهة ”الخطر السوفيّاتي“ وفي 26 تشرين الأول 1951 جرى رسمياً تسليم مسودة مشروع القيدة العسكرية الشرق أوسطية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك، خيّب الشيخ بشارة الحوري آمال الغرب للمرة الأولى. فبدلاً من توظيف كل هموزه لدعم المشروع، عقد اجتماعاً عاجلاً في قصر الرئاسة حضرته الصعوبة السياسية اللبنانية بكاملها ما عدا كمال جنبلاط الذي كان يومها في زيارة إلى الهند وبالحكمة والحصافة اللتين ينحلي بهما الشرقيون نصّل هذا المنتدى الوقور عن الرد الصريح. فالزعماء اللسايون تركوا جانباً كلمتي ”لا“ و”نعم“. وأعلّبوأ ضرورة درس المشروع بدقة. ووعدوا بالعودة إلى بحثه في لقاءاتهم اللاحقة. وكان ذلك رفصاً مؤدّباً. ولم تكن الدول العربية تتوقع مثل هذا الانعطاب في تطوّر الأحداث. فاعتبرت تصرف رئيس

لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام (1918-2001) الانتداب الفرنسي 1920-1943

7

هزيمة العثمانيين. قيام الحكم العربي. الإبقاء على نظام المتصرفية في الجبل
مؤشرات على بدء غلبة الاتجاه اللبناني الاستقلالي

8

احتلال الحلفاء العسكري والإبقاء على مجلس الإدارة في جبل لبنان

تشجيع مجلس الإدارة على العمل السياسي

الوفود اللبنانية إلى مؤتمر الصلح الوفد الأول

الوفد الثاني (البطريك الحويك)

الوفد الثالث

فرص الانتداب وإعلان دولة لبنان الكبير

خلاف بين مجلس الإدارة والفرنسيين

غورو "دولة لبنان الكبير" وميللران يؤكد استقلالها

قرارات تنظيمية

34

إحصاء سكاني

35

موقف المسيحيين والمسلمين من دولة لبنان الكبير

إطلاق الإدارة

"معرض بيروت" يُظهر دور بيروت التجاري

نحو البرلمانية والدستور. المجلس التمثيلي الأول

الحاكم استمرّ فرنسياً حتى العام 1926

في عهد الجنرال ويفان (قانون الجنسية)

35

في عهد ساراي

في عهد هنري دو جوفنيل

الدستور اللبناني

الجمهورية اللبنانية

تأسيس البرلمان اللبناني

عهد شارل دباس (26 أيار 1926-1 كانون الثاني 1934)

43

بونسو يخلف دو جوفنيل

أول وزارة وخلافات أهل الحكم (1 حزيران 1926 - 5 أيار 1927)

وزارتا بشارة الخوري (5 أيار 1927 - 10 آب 1928) والتعديل الدستوري الأول

44

وزارة حبيب السعد. التجديد لرئيس الجمهورية والتعديل الدستوري الثاني (1929)

وزارة بشارة الخوري وانتخاب مجلس نواب جديد

- 45 وزارة إميل إده (12 تشرين الأول 1929-20 آذار 1930)
وزارة أوغيسست أديب الثاني (25 آذار 1930-9 أيار 1932)
تطور موقف المسلمين من الكيان اللبناني في عهد الرئيس دباس (1926-1932):
"المسلمون المعتدلون يعترفون واقعياً بالكيان اللبناني"
"المسلمون المتطرفون يعارضون وينسّقون مع السوريين"
"الدستور السوري المفروض سنة 1930"
"مطالبة الموارنة برئاسة الجمهورية"
"مطالبة المسلمين بالإحصاء العام"
"إحصاء 1932"
"ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية"
"بونسو يوقف العمل بالدستور"
الدباس يكمل حكمه معيناً رئيساً للدولة (1932-1933)
المفوض السامي دو مارتيل تواجهه مطالب وحدوية (مؤتمر الساحل 1933)
مطالب اللبنانيين الاستقلاليين
"كيف استجاب دو مارتيل للمطالب"
- 55 **عهد حبيب باشا السعد**
نطبق جزئي للدستور
أزمة احتكار التبغ
المطالبة بإعادة الدستور
- 59 **عهد إميل إده**
نحو معاهدة 1936
89 مؤتمر الساحل الثاني 1936
90 فشل المؤتمر
مفاوضات المعاهدة الفرنسية - اللبنانية (1936)
مضمون المعاهدة
حوادث "المعاهدة" ومزيد من تحول المسلمين باتجاه الكيان اللبناني وإعادة العمل بالدستور
انتخابات نيابية وحل المنظمات شبه العسكرية
تأسيس عيد الشهداء
وزارة دستورية في عهد إده ووزارتنا عبد الله اليافي
المفوض السامي غبريال بيو واستمرار أزمة الحكم ومحاولات إصلاح
لبنان أثناء الحرب العالمية الثانية بيو يعلق الدستور
- 75 **ألفرد نقاش**
القوات البريطانية والفرنسية الحرة تحتل لبنان وسورية ووعد فرنسي وبريطاني بالاستقلال
شروط الهدنة أو اتفاقية عكا
ديغول يشجب الاتفاقية ثم تتم التسوية
إعلان الاستقلال واعتراف الدول
استقلال شكلي وازدياد المعارضة اللبنانية المطالبة بالاستقلال النام. مؤتمر بكركي
خطة كاترو للاتفاق على المعارضة

كاترو يطلق "لغة لم تكن نسمع بها"
البريطانيون يمشلون خطة كاترو ويفرضون إجراء انتخابات نيابية

87

عهد أيوب ثابت

الانتخابات العامة. النيابة والرئاسية

93

الاستقلال

22 - 25 أيلول.. رياض الصلح يتجاهل المندوبية الفرنسية في تشكيل الحكومة
7 تشرين الأول. جلسة الثقة والبيان الوزاري
22 تشرين الأول: رسالة هيللو إلى رئيس الجمهورية بحدّ فيها من المسّ بحقوق الانتداب
9-8 تشرين الثاني. جلسة تعديل الدستور
10 تشرين الثاني. مقاطعة الاحتفال العسكري ومداهمة الصحف
ليل 10-11 تشرين الثاني. إلغاء التعديل الدستوري وتعيين إميل إده رئيساً للدولة
11 تشرين الثاني: اعتقال الزعماء ونداء هيللو
22-11 تشرين الثاني. الثورة الشعبية
التحرّك اللبناني الرسمي بموازة الثورة الشعبية
الموقف البريطاني. سببرز مقصد اللبنانيين وصاحب الدور الدولي الأول
16 تشرين الثاني. كاترو يعود إلى بيروت
19-18 تشرين الثاني. كاترو يجتمع بالخوري والصلح
20-19 تشرين الثاني. الإنذار البريطاني
21 تشرين الثاني. تعليمات لجنة التحرير الوطني إلى كاترو
22 تشرين الثاني. إقالة هيللو وإلغاء تدابيرهِ واللبنانيون يرفضون التحفظات الفرنسية

113

الميثاق الوطني (1943)

مبادئ الميثاق ("لبنان ذو وجه عربي")
توزيع المناصب العليا والميثاق الوطني
المسار التاريخي للميثاق

119

عهد بشارة الخوري 1943-1952

ترسيخ الاستقلال داخلياً
ترسيخ الاستقلال دولياً
الجللاء

137

تعديل الدستور (1948)

143

انتخابات نيسان 1951 وولادة "الجبهة الاشتراكية الوطنية"

139

إعدام انطون سعادة

146

"من قتل الملك عبد الله؟ ومن قتل رياض الصلح؟"

150

استقالة بشارة الخوري

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار من أي نوع كانت. ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرد في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان. كانت الحرية مصيره. وهذه الموسوعة تزوي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير
جغرافيته. كبير بحضارته.

عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لتؤلفها
اليّاحث مسعود الخوند. تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولاً إلى
مطلع الألفية الثالثة. في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك. رسمت حدود الوطن
مرات ومرات. وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد. لتجمع الذاكرة وتكتب ألام شعب لا يدّ له
من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضيحيات التي قدمت وستقدم.

ISBN 995346755-2



9 789953 467559



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributor S.A.L